شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (137) 15/03/2014



الخليج ليس واحداً: إعادة انتاج الوصاية السعودية

قطر المتآمرة!



تقاذف المسؤوليات بين المشايخ والأمراء

معركة المحرّضين على الإرهاب!



السعودية والباكستان

عليلٌ يتكيء على عليل!

هذا العدد

الدولة المتآكلة

لا تنهار الدول بالضربة القاضية، وحتى الثورات الشعبية المفضية الى إطاحة النظام لا تشتعل فجأة، بل هي ثمرة مراكمة ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تغذي السخط العام وتتحيّن لحظة تاريخية مناسبة للتعبير عن نفسها في هيئة انفجار شعبي عارم يتموّج على امتداد مساحة بلد الثورة وصولاً الى إسقاط النظام..

يتحدث كثيرون عن القدرات الاقتصادية لدى الدولة السعودية، فيسرد البعض خصائص الأخيرة على المستوى الاقتصادي، منها أن السعودية تشكّل ٢٠٪ من الدخل القومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعضو مجموعة العشرين، وأن البورصة السعودة تمثّل أكثر من ٥٠٪ من تداول بورصات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانها الدولة الثالثة في العالم من حيث الاحتياطي النقدي البالغ ٨٥٠ مليار دولار، وأنها الدولة الأولى المصدرة للنفط في العالم، وأن الثروات الشخصية تزيد على خمسمئة مليار دولار.

تلك هي الصورة الوردية التي يرسمها بعض المتكفّلين بطلاء الوجه السعودي وإزالة البقع السوداء التي تغطي مساحة كبيرة منه. من يقرأ مثل تلك الاحصاءات، سوف يتفاجأ بالاحصاءات المقابلة مثل عدم وجود مقار ثابتة لـ ٢٠ جامعة، وان هناك عدداً كبيراً من المستشفيات الحكومية تفتقر لميزانية تشغيلية وكفاءة عاملة.

وما لا يعرفه هؤلاء أيضاً أن نسبة البطالة تصل الى معدلات قياسية ومخيفة حيث بلغت ٢٤ في المئة، ١٢ في المائة بين الرجال و٣٠ في المائة بين النساء، وقد اعترف وزير العمل قبل أكثر من عام بوجود مليوني عاطل عن العمل.

أما في ملف الفساد، فإن فاتورة الفساد حسب تقارير البنك الدولي حوالي ٢ تريليون دولار، وأن ما ينفقه القطاع الخاص بالسعودية على الرشاوي يتراوح ما بين ٢٠ ـ ٣٠ مليار دولار سنوياً، بحسب المدير العام للبحوث والدراسات الاقتصادية في مجلس الغرف التجارية الدكتور مغاوري شلبي، ما يضع السعودية في المرتبة السادسة في مؤشر الفساد على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لم يحدث إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٢ تغييراً جوهرياً في معدلات الفساد المضطردة، فقد أخذ أشكالاً متعدّدة الى حد أن الفساد يغمر مؤسسات الدولة كافة. فقد اكتشفت الهيئة في يناير الماضي عن وجود ٣٠٦ قضايا فساد واهمال وتلاعب في أكثر من ٤٠٠ مشروع قامت الهيئة بالتحرّي عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقودهم. ومن بين القضايا: ٦٤ قضية إلى وزير الصحة، و٥٩ قضية إلى وزير الشؤون البلدية وأمناء المناطق، و٥٨ قضية إلى وزير التربية والتعليم، و٣٠ قضية إلى وزير المياه والكهرباء والجهات التابعة للوزارة، و٢٣ قضية إلى وزير النقل، و١٢ قضية إلى وزير الداخلية والجهات التابعة للوزارة، و٦ قضايا إلى وزير التعليم العالي ومديري الجامعات، ومثلها إلى وزير المالية والجهات التابعة للوزارة، وإحالة ٤ قضايا إلى وزير الشؤون الإسلامية، ومثلها إلى وزير العمل والجهات التابعة للوزارة، كما جرى إحالة قضية واحدة إلى كل من وزير الزراعة ووزير الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى ٨ قضايا تم إحالتها إلى جهات أخرى.

ولابد من التذكير هنا أن هذه القضايا المحالة لا تغطي مجمل مساحة الفساد في كل وزارة ومؤسسة، بل هي القضايا التي اشتغلت عليها الهيئة. وكانت دراسة ظهرت في ديسمبر من العام الماضي، ٢٠١٣، تفيد بأن ٦٣,٤٪ من المواطنين في المملكة السعودية يرون أن الفساد المالي أصبح أكثر انتشاراً في الوقت الراهن مما كان عليه خلال السنوات الخمس الماضية.

لن نطيل الكلام عن التناقض بين الدخل العام للدولة وموازناتها الفلكية، والفائض النقدي المتراكم الذي فاق تريليوني ريال من جهة، وبين الآثار الاقتصادية السلبية مثل ارتفاع معدلات الفقر حتى تجاوز عدد الفقراء ثلاثة ملايين مواطن في التقدير الأدنى، فيما ٧٣٪ من المواطنين يعيشون في بيوت مستأجرة، وأن ٧٠ بالمئة من المدارس هي في الأصل بيوت سكنية ويفتقر كثير منها للبيئة الصالحة للدراسة، أما البنى التحتية (المياه وتصريفها، وتعبيد الطرق والجسور وصيانتها، والمؤسسات الخدمية عموماً) فقد تحدّثت السيول التي غمرت كثيراً من مناطق المملكة عن نفسها وبصراحة فائقة.

كل ما سبق لا يعني شيئاً ما لم نستشكف دلالة ارتفاع معدلات الفساد، ولماذا تفقد كل خطط مكافحة الفساد مفعولها. الدلالة الكبرى التي لا بد من الاضاءة عليها هي أن الدولة تآكلت، وفقدت صدقية بقائها ودوامها، وأن الفساد استشرى في كل مؤسساتها لأن من يعتقد بهذه الدولة باتوا قلة وهم في تناقص مستمر. ولذلك، فإن أي قرار يصدر بتخصيص ميزانية لأي مؤسسة في الدولة، تمر بدورة فساد طويلة بحيث تتآكل الميزانية الى ان تفقد في حال وصولها الى المحطة النهائية أكثر من ٧٥٪ من المشروع في الحد الأدنى. فالملك يقتطع حصة لنفسه من الثروة الوطنية، وكذلك ولي العهد والأمراء الكبار، ثم تنزل الى الوزيرالذي يقتطع حصته من ميزانية وزاته، وتبدأ عملية القضم من وكلاء الوزراء، والمدراء، ونوّابهم، والموظفين الى أن تصبح الميزانية مجرد خبر. وهذه العملية تنسحب على كل الوزارات بلا استثناء..ببساطة لأن غالبية العاملين في الدولة من الملك ونزولاً الى صغار المدراء ينظرون الى الدولة باعتبارها مصدراً للإثراء.

كل خطط مكافحة الفساد تفشل، وهذا طبيعي بل وحتمي، لأن القضية ليست في وجود هيئة بل في وجود دولة فقدت مصداقيتها وهي تنهار ولكن ببطء، وإن مجرد وجود أموال طائلة في حوزتها قد يصبح مثل الورم الذي لا تمثّل زيادة حجمه ظاهرة صحية.. فحال المملكة السعودية كما المثل المصري الشعبي (بيت أبوك خرب، قوم خد لك طوب)!

الإتفاقية الأمنيّة الخليجية

تحالف المستبدين!

مهما بلغت خلافات شيوخ الخليج في السياسة الخارجية، فإن إجماعاً فولاذياً يسود الاتفاقيات الأمنية. هذه خلاصة ما يمكن أن يخرج به أي مراقب لردود فعل الشارع الخليجي

محمد قستي

في قراءة إجمالية لمسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته أواخر سنة ١٩٨١، كان الملف الأمني الأكثف حضوراً في مداولات قادة دول المجلس ووزراء داخليتها. وحين تعقد مقارنة بين الانجازات التي تحققت في الملف الأمني والملفات الأخرى الاقتصادية والثقافية والتشريعية، يتبين أن مجلس التعاون كان مجلس أمن بامتياز. وحتى درع الجزيرة تبدّلت وظيفته من قوة عسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، الى قوات مكافحة الشعب، وجهاز قمعي لمواجهة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية.

لم يحقق المجلس مسيرة التعاون بالمفهوم الشامل والأوسع، وبقيت الوصفة الأمنية لمشكلات الخليج وحدها الراجحة والمتوافرة. وحتى حين طرحت فكرة الاتحاد الخليجي، جرى تقديمها من زاوية أمنية، وكرد فعل على هواجس أمنية حقيقية أم متخيّلة نتيجة تداعيات الربيع العربي. حينذاك، بدأ الحديث عن نادي المستبدين الذي ضمّ الى جانب دول ملجلس التعاون الخليجي الاردن والمغرب.

مطالعة متأنية لمواد الاتفاقية الامنية الخليجية التي تمّ التوقيع عليها في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ يتبيّن أن الاتفاقية الجديدة تشتمل على أخطار مباشرة على أمن الأفراد وحرياتهم. فبينما وضعت المواد من ٢٧ ـ ٤٠ شروطاً تفصيلية على تبادل المطلوبين والمتهمين، حيث وضعت المادة (٢٨)، شرطين الأول: إذا كانت الأفعال المنسوبة للمتهم حسب وصفها في قوانين وأنظمة الدولة الطالبة تشكل جريمة من جرائم الحدود أو القصاص أو التعزير، أو جريمة معاقبا عليها بعقوبة مقيدة للحرية لا تقل مدتها عن ستة أشهر. والثاني: إذا كان الحكم الصادر من الجهات القضائية في الدولة الطالبة حضورياً أو غيابياً في جرائم الحدود أو القصاص أو التعزير أو عقوبة مقيدة للحرية لمدة لا تقل عن ستة أشهر، فيما نصّت بنود المادة (٣٠) على عدم السماح بالتسليم في حالات مثل: إذا كانت الجريمة سياسية وتعني»جرائم خيانة الوطن والتخريب والإرهاب وجرائم القتل والسلب والسرقة المصحوبة بأعمال الإكراه سواء ارتكبت من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص"، (ب): كل تعد مادي على رؤساء الدول الأعضاء أو أصولهم أو فروعهم أو زوجاتهم، (ج): جرائم الاعتداء على أولياء العهد وأفراد الأسر المالكة أو الحاكمة والوزراء ومن في حكمهم في الدول الأعضاء.

تشتمل الاتفاقية الحالية النافذة على ٤٠ مادة بينما تشتمل الاتفاقية الامنية الجديدة على ٢٠ مادة، ولكنها أسوأ من الحالية..

السعودية هي من كانت تتحرك لإقناع بقية الدول الاعضاء في المجلس بالتوقيع على الاتفاقية، وكأن الأخيرة همّاً سعودياً خالصاً..

في الاتفاقية القديمة ليس هناك نص يتعلق بالاستعانة بأي قوة من قوات دول الخليج من قبل أي دول طرف في الاتفاقية الامنية الخليجية، بينما في الاتفاقية المقترحة هناك نص صريح على ذلك. فقد جاء في المادة (١٠) ما يلي:

تعمل الدول الأطراف بشكل جماعي أو ثنائي، على تحقيق التكامل الفعلي للأجهزة الأمنية والتعاون الميداني فيما بينها، وتقديم الدعم والمساندة ـ في حالة الطلب ـ لأي دولة طرف، وفقا لظروف الدولة والدول الأطراف المطلوب منها، وذلك لمواجهة الاضطربات الأمنية والكوارث.

تعتبر هذه المادة بمثابة حجر الزاوية في الاتفاقية الامنية والتي يمكن أن تختصر بقية المواد.

تقليص المواد من ٤٠ الى ٢٠ لم يكن في صالح المواطن الخليجي، بل يتضمن الغاء كل الضمانات التي تراعي أوضاع الدول الأطراف التي تتعارض مواد الاتفاقية مع موادها الدستورية وخصوصاً الكويت وهذا يومىء الى خطورة الاتفاقية.

من الملاحظات أيضاً أن هناك مواد في الاتفاقية الجديدة هي في حقيقة الأمر تجميع لعدة مواد في الاتفاقية القديمة فجمعت في مادة واحدة.

ملاحظة أخرى: ثمة غموض في بعض المواد كما جاء في المادة السادسة: تعمل الدول الأطراف، قدر الإمكان على الآتي:

أ ـ تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف أشكالها وأنواعها، لاسيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية المستجدة، وتقديم الدعم الفني في جميع الشؤون الأمنية بما يحقق التكامل المنشود.

ب ـ توحيد القوانين الأنظمة والإجراءات بما يكفل مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها، تحقيقا لأمن الدول الأطراف.

فعبارة) عبر الوطنية المستجدة(شديدة الغموض، وتتطلب خبراء قانونيين ولغويين لفك ألغاها، لأنها قد تكون مفتوحة على تفسيرات عديدة.

الأمر الآخر، أن توحيد الانظمة والقوانين يعني تحويل دول مجلس التعاون الخليجي الى فضاء مشترك لعمل الاستبداد الجماعي الذي قد يعطّل مسار التطور السياسي وحركة الاصلاح في بعض الدول الخليجية التي لديها تجربة عريقة نسبياً في الديمقراطية..

تفرض الاتفاقية المعمول بها حالياً قيوداً على مطاردة المطلوبين أمنياً

واختراق الحدود بينما الاتفاقية الجديدة ترفع القيود كافة.

المادة (٢٠) من الاتفاقية الحالية تنص على أن يراعي عند استعمال المطاردة ما يلي:

أ/ أن تحمل سيارات أو زوارق المطاردة الشعار الرسمي وأن تكون مميزة.

ب/ ألا يزيد عدد السيارات المطاردة عن ثلاث ولا يزيد عدد الزوارق عن زورقين.

ج/ ألا يزيد عدد أفراد دوريات المطاردة البرية عن اثني عشر شخصا ولا يزيد أفراد المطاردة البحرية عن الطاقم المسجل للزورقين.

د/ أن لا يكون تسليح الأفراد والسيارات والزوارق تسليحاً خفيفا وفقا لما يتفق عليه وزراء الداخلية.

الاتفاقية الحالية المقترحة تفرد مادة فضفاضة ومفتوحة على معان عديدة، ما يجعل توظيفها لأغراض متعددة أمراً وارداً بل وارجحاً. فمثلاً، فإن استعمال كلمة (تعدي)، وهي مفردة ذات دلالة كبديل عن حق النقد وحرية التعبير ينطوي على نيّة مبيّة لاستخدام عقوبة قاسية ضد الافراد الذي تندرج اعمالهم ضمن وصف (التعدي).

ولابد من التذكير بالخلفية الامنية للإتفاقية السارية المفعول حالياً، فقد جاء في مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

(رغبة في المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وتحقيق اكبر قدر من التعاون من اجل المساهمة الفاعلة في مكافحة الجريمة بجميع اشكالها وصورها ورفع كفاءة الاجهزة الامنية فقد تم بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٣ التوقيع على الاتفاقية الامنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتم اعتمادها خلال اعمال الدورة الثالثة والثلاثين والتي عقدت في مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢).

مثل هذا النص المفتوح يمنح الدول الاطراف منفردة ومجتمعة الحق في استخدامها بطرق مختلفة بحسب المصلحة، فتحقيق الامن والاستقرار من وجهة نظر الدول الاطراف قد يعني أشياء كثيرة منها مصادرة الحريات، وقمع النشاطات السلمية، وحرية التعبير، وحق التجمع، وقد يعني أيضاً تعطيل القوانين إذا تطلب الأمر، بحجة أن ذلك يعرّض الأمن والاستقرار، بل قد يصنف الناشطون في خانة المجرمين أيضاً كما تفعل السلطات السعودية التي توجّه اتهامات جنائية للناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان..

نصوص مواد الاتفاقية تنطوي على إضرار واضح بالحريات العامة، وبحقوق المواطنين عامة. فقد نصّت (المادة ٢) من الاتفاقية على ما يلي: (تتعاون الدول الاطراف فيما بينها، لملاحقة الخارجين على القانون او النظام، او المطلوبين من الدول الاطراف، ايا كانت جنسياتهم، واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم). نصٌ يحمل دلالات خطيرة، فعبارة (الخارجين على القانون والنظام) كفيلة بتفسير كل ما سواها من مواد، وبالتالي فإن كل طلاّب الحرية، والمناصرين للديمقراطية والاصلاح السياسي وقوى التغيير مندرجة تلقائياً في خانة الخارجين على القانون والنظام.

في (المادة ٣) قطع الطريق على أي تعاون بين أنصار الديمقراطية على مستوى دول مجلس التعاون. فبينما يحق لحكومات دول المجلس التعاون فيما بينها في ما يضمن أمنها واستقرارها، فإن الاتفاقية الامنية تحرم شعوب دول مجلس التعاون من التعاون فيما بينها بما يحققها أمن الشعوب واستقرارها عن طريق إرساء أسس الدولة الديمقراطية والشراكة الشعبية ودولة العدل والقانون.. يظهر ذلك واضحاً في النص التالي (تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الاجراءات القانونية فيما يعد جريمة، وفقا للتشريعات النافذة لديها، عند تدخل مواطنيها او المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الاطراف الاخرى).

اما المواد (٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) فترسم بصورة تفصيلية سبل التعاون بين الاجهزة الامنية الخليجية في ملاحقة الناشطين. في الاتفاقية المقترحة تبدو المواد أشد وضوحاً، وصرامة، وتصميماً على تحقيق مبدأ التعاون الأمني بكل تفاصيله. فقد جاء في المقدمة (انطلاقا من روح الاخوة الصادقة، وتأكيدا للأسس والمبادئ التي أرساها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيقاً للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرا دول مجلس التعاون هو مسئولية جماعية يقع عبؤها على دولها، واعتماداً على القدرات الذاتية والطاقات المتوفرة لصيانة الأمن والاستقرار، وإيماناً بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، وحفاظاً على المثل العليا من الأفكار الملحدة الهدامة والأنشطة الحزبية، ووصولا بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس الى مستوى أمثل وأشمل أملا في أن تقتدي به الدول العربية الشقيقة..).

ولتعزيز هذا التعاون بدأت الاتفاقية في فصلها الأول بالمادة ١ وهي كفيلة بتوضيح كل المواد اللاحقة. وتنص المادة (١) على:

(عدم احتضان الخارجين على القانون والنظام من مواطني دول المجلس أو غيرهم وعدم تشجيعهم على التمادي في مسلكهم الضار بأمن دولهم، أو مدهم بالسلاح أو المال أو تدريبهم على أعمال العنف والتخريب ومكافحة نشاطاتهم المعادية لأي من دول المجلس وإعادتهم إلى دولهم بعد اتخاذ الإجراءات المناسبة في حقهم أن كانوا من مواطني دول المجلس).

ثم تأتي المواد اللاحقة لتعزّز وتشرح المادة الاولى من حيث التعاون الأمني على سبيل المثال:

ـ المادة (٢): قيام كل دولة من الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها أو المقيمين بها من التدخل في الشئون الداخلية لأي من الدول الأعضاء.

ـ المادة (٣): عدم السماح بدخول أو تداول أو تصدير المنشورات أو المطبوعات أو المصنفات على اختلاف أنواعها المناهضة للعقيدة الإسلامية أو المخلة بالآداب العامة أو الموجبة ضد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وكذلك العمل على حظر نقل أو تصدير الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومكوناتها إلا أن يكون ذلك من السلطات المختصة وبالطرق القانونية والنظامية.

ـ المادة (٤): تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الاسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على إختلاف صورها وتقديم المعونة الفنية في كافة الشئون الأمنية بما يحقق التكامل المنشود.

في واقع الأمر أن مواد الاتفاقية الامنية الاربعين لا تختلف عن الاتفاقية الحالية بموادها العشرين الا في غموض العبارات ومرونة المعاني وتعدد الدلالات التي تمنح وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجية فسحة كبيرة في تطبيق المواد كما تشاء، في ظل غياب مرجعية قانونية أو جهة تظّلم.. باختصار انها اتفاقية لمعسكر المستبدين.





هل يفجّر سحب السفراء من قطر مجلس التعاون الخليجي؟

(خليجنا) لم يكن ولن يكون واحداً!

عبدالحميد قدس

مفاجأة غير سارة لأكثر المواطنين الخليجيين الذين ناموا على أناشيد (خليجنا واحد)؛ و(الاتحاد الخليجي) ليصحوا مذهولين على وقع سحب السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر، دون أن يعرف المواطنون الخليجيون المقدمات ولا المسببات ولا أن يستنبطوا النتائج التي يفرزها هكذا قرار.

البيان الثلاثي الذي اصدرته الدول الثلاث عقب سحب السفراء لم يجب على الأسئلة التي تدور في بال الجميع: تحديداً ماذا كان جُرم قطر؟ إذ لا يكفي الحديث بعمومية وغموض عن خروج قطر على الاتفاقيات الامنية، ومبادئ مجلس التعاون الخليجي، والتدخل في الشؤون الداخلية، وتهديد امن دول المجلس، ودعم الاعلام المعادي.. ما لم توضع النقاط على الحروف، خاصة وأن قطر لم ترد بالمثل بسحب سفرائها، كما لم تشأ التصعيد، واوضحت بأن لها الحق في انتهاج سياسة خارجية مستقلة، وأن الخلاف لا علاقة له بشؤون مباشرة بدول مجلس التعاون.

هذه المقالة ترصد أبعاد القرار السعودي بسحب السفراء، ومسبباته، وآثاره المستقبلية.

القرار بسحب السفراء من قطر، هو قرار سعودي، وليس خليجياً. فمؤيدو القرار السعودي دولتان هما الإمارات والبحرين؛ ومن يقف مع قطر او لم يتماشَ على الأقل مع القرار السعودي دولتان اخريان، هما سلطنة عُمان والكويت. وبالتالي لا يمكن القول ان ما جرى يمثل (الإجماع الخليجي)، بل الأصح أن القرار كشف عن (انشقاق خليجي) غير محدود بطرف واحد هو قطر، بل بطرفين يكادا ان يكونا متكافئين، على الأقل من حيث العدد.

خلفية لأسباب الخلاف

ليس قرار فتح الرياض ـ وبهذا الحجم غير المسبوق في تاريخ الدول الخليجية ـ الخلاف على مصراعيه مع قطر أمراً عادياً، رغم أن الرياض طالما كان لديها خلافات مع جيرانها كافة وبدون استثناء، إما على الحدود والأراضي (مع عمان والإمارات بشأن البريمي مثلاً؛ ومع الإمارات وقطر بشأن الممر البري الذي كان يربط بينهما واستولت عليه الرياض؛ ومع الدولتين آنفتي الذكر بشأن الحدود البحرية؛ ومع الرياض وقطر بشأن الخفوس والعديد؛ ومع البحرين بشأن جزيرتي لبينة الصغرى والكبرى اللتان استولى عليهما السعوديون اضافة الى جزيرة زخنونية التي سبق للرياض ان صادرتها؛ ومع الكويت بشأن جزيرة قاروه، وقبلها بشأن الأراضي المحايدة المشتركة التي عمد الى تقسيمها؛ بل وهناك بين الرياض واليمن خلافات حدودية، مثلما كانت هناك خلافات مع العراق والأردن بشأن العقبة وغيرها).. وهناك ايضاً، خلافات سعودية مع الجيران بشأن المواقف السياسية ؛ فخلال العقدين الماضيين برزت خلافات واضحة في المواقف تجاه

قضايا اقليمية عديدة اقتصادية وسياسية، شملت حتى البحرين نفسها حين وقعت والولايات المتحدة اتفاقاً بشأن التجارة الحرّة. وكذلك الخلاف السعودي مع سلطنة عمان مؤخراً بشأن العلاقات مع ايران واحتضانها المفاوضين الأميركيين والايرانيين دون ابلاغ الرياض؛ وايضاً الخلاف مع الكويت حول العلاقات المفترضة مع النظام الجديد في العراق؛ وهكذا.

وبالنسبة لقطر فإن هناك خلافاً مع الرياض متواصلاً منذ بداية التسعينيات الميلادية الماضية؛ بدأ بقضية المناوشات العسكرية على الحدود بين البلدين، وتواصلت بمعارك اعلامية، وبأن تختطّ قطر لنفسها رؤية سياسية خاصة بها، مستغلة ضعف الأداء السعودي والمصري او غيابه على المستوى الاقليمي، فمارست دوراً أخذ بالتوسع، بحيث دخلت في وساطات عديدة في السودان ولبنان وغيرهما، ووثقت علاقاتها مع السودان وايران وسوريا وغيرها، قبل ان تضعف مجدداً في مرحلة الربيع العربي.

هذا الدور القطري بغياب الكبار، ازعج الرياض، ولطالما انزعجت هذه الأخيرة من الكويت ايضاً والتي سبق لها ان مارست دوراً مشابهاً لقطر حيث لم تتوقف عنه إلا بعد الغزو الصدامي للكويت. ذلك أن الرياض ترى نفسها محرجة، فكيف تكون زعيمة العالمين العربي والإسلامي (وان كان ادعاءً) ثم تأتي دولة خليجية تمارس سياسة مستقلة (وليس بالضرورة متعارضة معها) لتكشف للعالم ان الرياض ليست زعيمة حتى في محيطها الخليجي؟!

الضغط السعودي على قطر لا يؤدي بالضرورة الى (إعادة الدول المتمردة الى بيت الطاعة السعودي) بل الأرجح ان يزيد ذلك من هجران ذلك البيت

وزيادة على ذلك، ظهرت قناة الجزيرة كواحدة من الأسلحة والأدوات الرئيسية في السياسة الخارجية القطرية، لتواجه آلة الإعلام السعودي الذي كان يتحرّش بقطر ويشوّه سمعتها ودورها، خاصة بعد إفشال الدوحة لمحاولة انقلابية سعودية ضد الشيخ حمد أمير قطر السابق. هذا الأمر اضطر الرياض الى انشاء قناة العربية لتواجه قناة الجزيرة، ولكن في النهاية خضعت الرياض الى تسوية امر الحدود مع قطر، مقابل إيقاف تغطية الجزيرة لأية مواضيع سعودية. جاء ذلك عام ١٩٩٦، في اتفاق بين وزير الخارجية السابق حمد بن جاسم، وولي العهد السعودي الأسبق الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

لكن الأمور لم تهدأ، فقد اتاح الإتفاق لقطر ان تمارس دورها السياسي، فيما السياسة الخارجية السعودية للتوّ قد صحت بعد سبات استمر من ١٩٩١ الى ٢٠٠١، على وقع تفجيرات القاعدة لنيويورك وواشنطن، لكن الرياض وطيلة السنوات التالية لما سمي بـ (غزوة مانهاتن) ركزت جهدها على تفادي ارتدادات تلك التفجيرات، واصلاح العلاقات مع واشنطن والغرب، ولم يكن لها كثير جهد تبذله على قضايا أخرى، اللهم إلا من زاوية التخريب على مشاريع الآخرين وليس لصناعة مشروعها السياسي الذي انقطع.

بالنسبة لقطر فإنها حاولت التمدد الى مواطن النفوذ السعودي او الفراغ الذي تركته السعودية، في السودان ولبنان وشمال افريقيا وحتى اليمن، وكأنها تريد وراثة النفوذ السعودي، مازاد من احتقان الامراء في الرياض.

وجاء الربيع العربي، الذي كشف عن توافق سعودي قطري في الأهداف العامة فيما يتعلق بسوريا والبحرين؛ وان اختلفت التفاصيل؛ فالغرض كان الإطاحة بالنظام السوري ليضاف الى مطلب اسقاط النظام في العراق؛ والغرض بالنسبة للبحرين ايقاف التغيير المطلوب وحماية حكم آل خليفة.

ذريعة دعم قطر لـ (الإخوان)

لكن المرارة الكبيرة بالنسبة للرياض والتي لا تستطيع نسيانها، هي أن قطر ساهمت في إسقاط حليفين رئيسيين لها في تونس ومصر. بالذات فإن اسقاط حسني مبارك كان كارثة على الرياض، حيث لم يتبق لها من حليف، وحيث تفكك ما سمي بحلف الإعتدال العربي وبقيت السعودية منذئذ وحيدة في الميدان السياسي الإقليمي، في حين ان قطر نشّطت تحالفاً مع تركيا وواشنطن بشأن مخرجات الربيع العربي.

ومما زاد الأمر سوءً بالنسبة للرياض، هو نجاح (الإخوان المسلم ون) في الانتخابات التشريعية التي الغيت، وثم نجاح مرشح الإخوان للرئاسة. وتحمّل السعودية قطر مسؤولية ايصال الإخوان الى الحكم. ولكن لماذا لا تريد السعودية ـ وهي التي سبقت قطر في دعم الإخوان طيلة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات الميلادية الماضية ـ ان يصل الإخوان المسلمون الى السلطة، وتصر على عودة النظام القديم؟

القضية بالنسبة للسعودية تشبه نثر الملح على الجرح؛ فالرياض لا تتمنّى وصول اي حكم بصفة اسلامية الى السلطة في البلدان العربية وغيرها ان استطاعت. خاصة ان كان هذا الوصول لكرسي الحكم جاء عبر الإنتخابات. هذا لا يمكن للرياض ان تتحمله، لأن نموذجها الديني في الحكم سيكون باهتاً متصاغراً امام أي نموذج اسلامي آخر مهما كانت عيوبه.

زيادة على ذلك، فإن الرياض شعرت بأن وصول الإخوان لحكم مصر، والنهضة لحكم تونس يومئذ، قد ساعد الحركات الإسلامية بمختلف ميولها على الإنتشاء في كل البلدان الخليجية، بما فيها التيارات القاعدية نفسها. ولم يخف سلفيو السعودية، او (السلفي اخوانيون) انحيازهم الى مفاهيم الديمقراطية والانتخابات بعد ان كانوا يعتبرونها كفراً؛ ومن اولئك سلمان العودة، والقرني، والحوالي، والعريفي، الذين سافروا الى تونس ومصر وليبيا مرحبين بالثورات والديمقراطية بعد ان كانت بنظرهم كفراً!.

كما ان امراء السعودية شعروا بالألم حين تمت مقارنة نظام

حكمهم الوراثي بأنظمة منتخبة وهم للتو قد تجرعوا ألم المقارنة بوصول حزب العدالة والحرية في تركيا الى السلطة، والذي لازالوا ينظرون اليه بريبة وعدائية، ويشهر به في الاعلام السعودي المحلي والخارجي.

انتشت الرياض بمساهمتها الفعالة بإسقاط محمد مرسي من الحكم، ليصار لاحقاً الى ملاحقة كل القوى الإخوانية على امتداد العالم العربي ووصمها بالإرهاب.

لم تتوقف قطر عن دعم الإخوان بعد اسقاط مرسي، وأصبحت الذراع الإعلامية المزعجة للحكم العسكري في مصر؛ مازاد حنق الرياض التي تمنّت نهاية سريعة لمعارضة الإخوان والقضاء على مستقبلهم السياسي لعقود قادمة، كما تمنت ان تعود العلاقة مع مصر السيسي كما كانت مع مصر مبارك، وكأن ثورة لم تقم وان شعباً لم يثر.. هذا يتطلب انتصاراً ساحقاً من النظام القديم، وقضاء مبرماً على الاخوان وعلى مؤيديهم، كما يتطلب استثماراً مالياً وسياسياً ضخماً للنظام الجديد، حتى يتمكن من العودة السريعة الى حلبة السياسة الإقليمية داعماً للرياض كما تتمنى.

عدم قبول الرياض بالتنوع والاختلاف المحدود في القضايا والمواقف والسياسات داخل دول مجلس التعاون، يحولها الى (قوة هيمنة) لا (شقيقة كبرى)

ورغم ان هذه الأمنية السعودية بعيدة المنال في الوقت الحاضر، إلا ان الرياض ترى في السلوك القطري، الإعلامي والسياسي؛ إضعافاً لحليفها السيسي، ولجهدها المتواصل لحل ازمات النظام المصري التي يبدو انها لا تنتهي. مع ملاحظة ان الموقف القطري تجاه الشأن المصري هو الأقرب الى الغرب حليف البلدين، وأقرب الى المواقف الدولية والافريقية بشكل عام.

ماذا تريد الرياض؟

لقد استشعرت الرياض بعض القوة باستعادة مصر ـ ولو مؤقتا او جزئياً. وزادت ثقتها حين اختطفت القرار من قطر بشكل كبير فيما يتعلق بالشأن السوري؛ وفرضت رأيها تقريباً بشأن الثورة اليمنية (في محاولة منها لاعادة انتاج النظام القديم) من خلال المبادرة السعودية التي سميت بالمبادرة الخليجية، التي وافقت عليها قطر ثم اعلنت انسحابها منها.. لهذا تحركت الرياض لفتح معارك اخرى في اطار الثورة المضادة سواء في تونس او ليبيا مع الاستمرار لوجود قواتها في البحرين، ودعم القاعدة في العراق وسوريا. المكان الوحيد الذي يتفق السعوديون والقطريون بشأنه تماماً حتى الآن هو العراق، حيث الحرب الاعلامية والسياسية ودعم القاعدة وتفرعاتها من كلا الطرفين.

كما ان الرياض تصورت بأنه قد حان الوقت لوضع حدّ للدور القطري في المنطقة والذي استمر نحو عقدين من الزمان. فإذا كان صدام حسين قد قضى على الدور الكويتي بشكل ساحق حين احتل الكويت، فالسعودية يمكنها خنق قطر والغاء نفوذها السياسي طوعاً او كرهاً تحت التهديد، وما سحب السفراء إلا الخطوة الأولى في هذا الطريق، وهناك اغلاق الحدود البرية والجوية بين البلدين، وربما يصار لاحقاً الى طرد قطر من مجلس التعاون، وان كانت الرياض ترى ان السلطنة والكويت لن توافقا على هكذا خطوة.

ما تريده الرياض من قطر هو (الغاء) دورها السياسي الخارجي بشكل لا لبس فيه. نعم فإن قضية دعم الإخوان واحدة من القضايا، وقد استثمرت تصريحات الشيخ القرضاوي التي تطعن في دعم ابو ظبي والرياض للسيسي للتعمية على أصل القضية.

اصل القضية بنظر السعودية هو: ان يكون سقف دور قطر تحت السعودية، وان تقبل قطر بما تقرره الرياض من مواقف تجاه كل القضايا، وليس القضية المصرية فحسب. اي ان تتحول وزارة خارجية قطر الى غرفة في وزارة الخارجية السعودية، وهو ما رفضته قطر صراحة وعلانية في تصريحات لوزير خارجيتها.

تريد الرياض من قطر ان تغلق محطتها (الجزيرة) التي صدّعت راسها، فهذا السلاح لا يجب ان يكون إلا في يد الرياض (الرائدة في شراء الإعلام العربي) او لتتحول الجزيرة الى محطة عادية شأنها شأن قنوات أم بي سي او روتانا او غيرها، فلم تنس الرياض برامج قطر، واستضافتها للأمير طلال ليتحدث عن تاريخه وتاريخ عائلته الأسود؛ ولا برنامج سوداء اليمامة؛ ولا اظهار بعض المعارضين السياسيين بشكل محدود في برامجها قبل عام ٢٠٠٦، ولا استضافة من لا يعجب الرياض حضوره على الشاشة.

تريد الرياض أن تسلم قطر كل أسلحتها الاعلامية والسياسية، والخضوع التام لمنطق وموقف الشقيقة الكبرى، لتؤكد للعالم أنها السيدة على باقي دول الخليج، وأنه من غير المسموح لأي دولة خليجية أن تتمرد على ارادتها في أي موقف تتخذه، حتى وان كان في غير الصالح الخليجي.

ان قررت الرياض الحرب او العداء مع ايران فيجب على الجميع الخضوع؛

وان قررت سقف الموقف في لبنان او سوريا او العراق او اليمن، فلا يجب ان يتعداه أحد؛

الرياض هي المعنية بالتنافس الإقليمي سواء مع ايران او تركيا او مصر في المستقبل؛ فلماذا تدفع دول الخليج ثمن مواقف الرياض؟

في الرياض تكمن المشكلة

تفتح ازمة سحب السفراء من قطر العين على مشكلة الرياض نفسها. ففي الرياض تكمن المشكلة لا في غيرها.

اولاً ـ فإن الرياض لا تقبل بالتنوّع داخل مجلس التعاون الخليجي بشأن المواقف خارج اطار مواضيع المجلس. حتى التمايز القليل في شأن ما تنظر اليه الرياض كعمل عدواني موجه لها. ومثل هذه الرؤية قد تتمدد الى مسائل أمنية وسياسية خاصة بكل دولة. فالإتفاقية الأمنية الخليجية، تتعارض مع قوانين محلية وقضائية داخل بقية دول المجلس، وكأن على هذه الأخيرة ان تعدّل قوانينها ورؤيتها للأمن في داخل حدودها بما يتلاءم والرؤية السعودية. ومن هنا جاءت الإعتراضات في أكثرها من الكويت، الأكثر انفتاحا وتطوراً ديمقراطياً.

ولا تكتفي الرياض بهذا، ففي النهاية هي تريد تعميم نموذجها للحكم وفرضه على بقية دول مجلس التعاون. هذا ما يمكن فهمه حين ارسلت قواتها الى البحرين لدعم آل خليفة واصرارها حتى الآن على تخريب اية اتفاق بين المعارضة والسلطة يحوي تنازلاً متبادلاً. والرياض هي نفسها التي ضغطت فألغت البحرين المجلس الوطني عام ١٩٧٥؛ وهي التي تدخلت فحلّت الكويت مجلسها الوطني عام ١٩٧٦ ثم تكرر الأمر في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي؛ ولاتزال تضغط باتجاه ابقاء النظم السياسية المحيطة بها متقاربة حتى لا تنتقل اية عدوى الى الداخل السعودي.

وملخص القول هو ان الرياض التي لا تقبل بالتنوع والاختلاف المحدود في القضايا والمواقف والسياسات داخل دول مجلس التعاون، يحولها الى (قوة هيمنة) لا (شقيقة كبرى) وبالتالي ستنفجر المشكلة مع الجميع.

لم تبدأ المشكلة بقطر حتى تنتهي عندها، وحتى قرار سحب السفراء وتهديدات الرياض شبه العلنية، لا يحمل رسالة الى قطر وحدها بل والى سلطنة عمان ايضاً وربما الى الإمارات لاحقاً. وسبق ان كشفت الرياض عدوانيتها تجاه عمان بل وحولت الاختلاف معها الى صراع مذهبي ضد الأباضية، وذلك حين تم الكشف عن دور الوسيط الذي لعبته عمان بين امريكا وايران؛ كما انها شتمت بصورة فاقعة وزير خارجية الإمارات حين زار طهران والتقى بالرئيس روحاني؛ وقبل هذا شنّت الرياض حملة على رئيس وزراء الكويت الأسبق واتهمته بممالأة ايران.

هذا السلوك سيتكرر وسيؤدي في النهاية الى انفضاض من تعتبرهم الرياض اشقاءها عنها، ولا يمكن لشقيق ان يقبل هكذا ممارسة ولا هكذا امتهان.

ثانياً ـ تميّزت سياسة السعودية الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية بحدّية متصاعدة، تميل الى التخريب والتهديد والضرب تحت الحزام، وغيرها. ان تخلي الرياض عن سلوك الحياد الظاهري بعد عام ١٩٩١ فتح عليها الكثير من الجبهات؛ وها هي تمارس ذات السياسة حتى بالنسبة لجيرانها؛ ولذلك نرى ان علاقات الرياض متوترة ليس فقط مع قطر بل ومع العراق وسوريا ومع جزء كبير من اللبنانيين والمصريين، ومع السودان والجزائر وتركيا وتونس وغيرها.

الأخطر من كل هذا، ان الرياض وهي إذ تستعرض عضلاتها، تعيش حالة من الضعف والترهل في كل سياساتها، وليس لديها قدرة على اغلاق ملفات العداء التي فتحتها. فحتى الآن لم تحل مشكلة مع احد، ويبدو انها غير آبهة إلا بمقارعة هذه الدولة او تلك، في حين تتناسى ان قوتها العسكرية لا تساعدها على ذلك، ولا سمعتها هي ذات السمعة في الثمانينات، ولا تعاطف الشعوب معها كما كان سابقاً، ولا وضع النظام السعودي محلياً مستقر كما كان، ولا الرياض تستخدم اموالها في الإسكات ناجحة لأنها لا تستخدمها في اكثر الأحوال وتخلت عن هذه السياسة منذ التسعينيات الماضية.

فلماذا يكون صوت الرياض العدواني عالياً كلما تلقت ضربات وخسرت مواقع نفوذ؟ ربما يكون الجواب هو ان هذه العنتريات التي تظهرها الرياض مؤشر على توتر داخلي بسبب خسارة نفوذها في اكثر من بلد وتجاه اكثر من قضية.

وربما يكون توجه الرياض الى قطر بالعقاب، يحوي شيئاً من تنفيس الآلام، وربما يكون جزءً منه تجاوباً مع ضغط الحكومة المصرية. وايا كان الحال، فإن مواقف الرياض صارت ممهورة بالتشدد والتوتر وتفتقد العقلانية كما سنرى.

هل الرياض تعاقب قطر أم نفسها؟

السؤال الأساس هنا، هل السعودية قادرة على وضع تهديداتها موضع التنفيذ؟ وهل ما قامت به بالذات، باعتبارها المحرك الرئيس، من سحب السفراء من قطر، والتهديد بالتصعيد، هو من السياسات التي تخدمها؟ بمعنى آخر: هل العقوبات التي تفرض بحق قطر ذات تأثير باتجاه واحد، وليس لها انعكاس على السعودية نفسها؟

علينا ان ندرك ابتداءً الورطة التي يحتمل ان الرياض لم تشعر بها بما فيه الكفاية حين سحبت سفيرها وهددت بالمزيد:

تريد الرياض من قطر: الغاء دورها السياسي الخارجي بشكل لا لبس فيه، وحاصرتها بمطالبات كبيرة يصعب الإستجابة لها والتوصل لحل يحفظ ماء وجه الطرفين

أولاً ـ أن الرياض حاصرت الدوحة بمطالبات كبيرة يصعب على الأخيرة الإستجابة لها، بما يعقد الوصول الى حل يحفظ ماء الوجه للطرفين. والمبالغة في المطالبات سلوكٌ سعودي لم يستخدم مع قطر فحسب، بل ومع كل الدول التي تناصبها الرياض العداء، ولهذا السبب، وجدت الرياض نفسها كما العواصم التي تتلقى التهديدات والعداء والعدوان السعودي، انها غير قادرة على ايجاد أرضية لحل مُرضٍ، بما يمنع اغلاق الملفات السعودية المفتوحة مع اكثر من دولة.

ثانياً ـ ان الرياض تتجاهل حقيقة ثابتة واضحة يراها اصدقاؤها وحلفاؤها ومنافسوها وأعداؤها وحتى اشقاؤها الخليجيون، تفيد بأن مكانة السعودية الاستراتيجية تنحدر بشكل سريع، وانها ليست تلك الدولة القوية التي اذا قالت سمع الآخرون. هذا ليس عصر السعودية

ولا حقبتها، ولا يمكن بالمواقف الحادّة او الأصوات المرتفعة ان تستعيد ما خسرته من مكانة. وفي وقت الذبول، يتجرّأ المتجرّؤون، ويتم تجاوز الضعفاء، وتتوجه الأنظار الى القوى الجديدة الناهضة التي تقرأ العصر والتغيرات. بمعنى آخر: هذا عصر انفضاض الأصدقاء والحلفاء عن السعودية.

فلمَ تقوم الأخيرة بتسريع عملية الإنفضاض عنها بنبذ سلوك السلم والإحتواء واعتماد مبدأ الشراكة بدلاً من فرض الرأي اعتماداً على قوة موهومة، وعضلات ضامرة؟

ثالثاً ـ إن الرياض تتجاهل حقيقة ان هناك بدائل لها بين من تسميهم شقيقاتها الصغريات. فالضغط السعودي على قطر او عمان او غيرهما، لا يؤدي بالضرورة الى (إعادة الدول المتمردة الى بيت الطاعة السعودي) بل الأرجح ان يزيد ذلك من هجران ذلك البيت وهجران القيّم عليه، او من وضع نفسه قيّماً عليه.

هنا لا تستطيع الرياض فرض رأيها بالعقوبات او القوة. قوة الرياض العسكرية محدودة ان فكرت ان تشنّ حرباً على شقيقاتها او احداهن. لا ننسَ ان القواعد الأميركية والغربية متواجدة في كل دولة.

تستطيع الرياض ايذاء قطر باغلاق الحدود البرية والجوية. وتستطيع ان تشنّع بها اعلاميا وسياسياً. ولكن: الا تستطيع قطر ان تعيد النظر في تحالفاتها الإقليمية؟ الا يمكنها ان توثق علاقاتها مع ايران، وان تعيد علاقاتها مع العراق وربما سوريا، مع توثيق العلاقات مع تركيا.

تريد الرياض أن تسلم قطر كل أسلحتها الاعلامية والسياسية، والخضوع التام لمنطق وموقف الشقيقة الكبرى، لتؤكد للعالم أنها السيدة على باقي دول الخليج

ليست الخسارة مادية هنا، فالدولتان: السعودية وقطر، تمتلكان كثيراً من المال. الخسارة السياسية هي المهمة. خسارة السعودية لقطر اكبر من خسارة قطر للسعودية.

ذلك ان خسارة قطر تهدد زعامة السعودية نفسها حتى في بيئتها الخليجية (مجلس التعاون الخليجي). في حين ان خسارة قطر للسعودية تعني المزيد من الاستقلالية عنها في القرار. السعودية بقرارها هذا تقلص عدد اصدقائها، في حين ان الأمر عكسي بالنسبة لقطر.

زعامة السعودية على مجلس التعاون الخليجي، ستنهار برحيل قطر. بل ان مجلس التعاون نفسه لا أفق لاستمراره مع رحيل او ترحيل قطر من عضويته، اذ من الأرجح ان يتبعها آخرون: سلطنة عمان في المقدمة.

اعلام السعودية لا يستطيع ايذاء قطر (من خلال العربية وغيرها من القنوات التي تمولها) بالحجم الذي تستطيعه قطر باعلامها (الجزيرة والقنوات التي تمولها الدوحة).

ما هو المخرج؟

الى أين تتجه الأزمة القطرية السعودية؟ هناك ثلاثة مستويات يمكن ان تتجه الأزمة اليها:

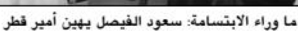
أولها: التجميد، بمعنى ان تتوقف الحكومتان عند القرارات التي اتخذت، بدون تصعيد. وهذه إمكانية مفتوحة ريثما يكون عامل الوقت مؤثراً في حلحلتها، إما من خلال تغيّر الظروف الموضوعية في المنطقة والإقليم عامة، او من خلال وساطات تعمل لتنقل واقع الحال من التجميد الى مرحلة الحل. ولكن هذه الإمكانية ـ في الظروف الحالية ـ ليست متيسّرة من الطرفين. ففي حين حاولت قطر في بيان ردها التهدئة، ولم تعمد بالمثل الى سحب السفراء، فإن رعود وبروق الرياض مستمرة، انعكست على البحرين ـ التي انزلت العلم القطري في اكثر من موضع ـ والإمارات. التهديدات السعودية لا تفتح افقاً للتجميد رغم امكانية تراجع الرياض في حال نجحت الوساطة الكويتية؛ او في حال تدخلت الولايات المتحدة الأميركية وعموم دول الإتحاد الأوروبي التي تجد نفسها اقرب الى مواقف قطر منها الى السعودية، خاصة فيما يتعلق بالأزمة المصرية.

وثانيها: التصعيد، بحيث تنتظر الرياض استجابة من قطر في فترة زمنية محددة ـ كما هددت ـ فإن لم تتراجع وتلبّي المطالب المفروضة، فإنها تعمد الى التصعيد، كما اوضح ذلك وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل. لكن ما قد يمنع التصعيد، قبول قطر جزئياً ببعض الشروط السعودية؛ او ان تعمد الرياض الى قراءة تبعات تصعيدها بصورة صحيحة لتكتشف بأن ذلك لا يضرّ بقطر وحدها، بل يضرّ بها هي أيضاً. وقد يمنع التصعيد الرئيس الأميركي أوباما المرجح تدخّله اثناء زيارته للرياض أواخر هذا الشهر/ مارس. ومن المرجح ان يطلب من الرياض ان تتصرف بحكمة وتهدئ الموقف، لأن واشنطن ضاقت ذرعاً بأساليب الصغار والأطفال ولا تريد استنفاذ جهودها لحل مشاكل بينية لحلفائها، فيما عينها مسلطة على مركز التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري في جنوب شرق آسيا.

وثالثها: الحلّ الكلّي، والذي هو أبعد ما يكون عن التحقق، بدون تقديم تنازلات مؤلمة لأحد الطرفين. فالحل الكلي يفترض ان تتراجع الرياض عن قراراتها وتهديداتها التصعيدية، او أن تتراجع قطر فتقبل بما تمليه الرياض عليها. وكلا الأمرين غير واردين. اما اذا كان الحل تدرجياً فسيبدأ بتجميد المواقف وعدم التصعيد لفترة طويلة نسبياً قبل ان يتم التنازل من كلا الطرفين حفاظاً لماء وجه كلٍ منهما.

في هذه الحالة، بل وفي اي اتجاه ذهبت اليه الأزمة، فإن هناك شيئاً ما قد انكسر في منطقة الخليج. ستبقى آثار ما جرى لفترة طويلة قادمة، وقد تنفجر المشكلة مرّة اخرى، كما حدث في مرات عديدة سابقة. فأصل القضية هو ان قطر تمارس دوراً مستقلاً لا تقبل به السعودية، وهذه الأخيرة لا تقبل بأنصاف حلول ولم تبتدع حلاً سياسياً مرناً يتيح الخلاف داخل المجلس حول قضايا خارجية لا تلامس العلاقات البينية. الرياض تبحث عن حلول تأديبية ساحقة، وهذا الهدف حتى لو تخلّت عنه الرياض في هذه المرحلة، فإنها لن تتنازل عنه في المستقبل ان توفرت الفرصة، ما يجعل المشكلة مفتوحة على المستقبل.




ما وراء الابتسامة: سعود الفيصل يهين أمير قطر


وساطة كويتية لم تنجح

جولة عابرة أم معركة مفتوحة؟

محاولة إعادة إنتاج الوصاية السعودية!

محمد السباعي

خلاف قطري سعودي؟!

لا جديد في الأمر، فهو يعود الى أكثر من عقدين على الأقل وأبعد من ذلك أيضاً حيث الاتهامات خلف الكواليس بين الدوحة والرياض على قاعدة (التخطيط لقلب نظام الحكم) لا تتوقف منذ عقود، ودعم هذا الجناح في الأسرة ضد آخر..ولكن لم يصل في أي يوم الى المستوى الذي وصل إليه الآن، حيث التلويح بتدابير جزائية ذات طبيعة عسكرية واضحة.

ربما من المرات القليلة التي تفصح فيها إدارة جريدة (العرب) اللندنية عن موقف سياسي ممالىء للسعودية ومعادي للحكومة القطرية، وربما تكون المعلومات التي أوردها معد التقرير لا تخلو من موقف شخصي وإن كانت على درجة كبيرة من الخطورة ولا يمكن أن تلقى هكذا جزافاً لو لم تكن (جهة ما) رسمية وأمنية أرادت أن تطلق حزمة من الأخبار المحمّلة على لغة تهويلية..ومعلومات من هذا القبيل يراد لها عادة أن تكون (رسالة) للجانب القطري.

رواية (العرب) الليبية سابقاً السعودية والعراقية البعثية حالياً، كما جاء في تقرير في ١٩ شباط (فبراير) الماضي منسوبة الى (أوساط سياسية سعودية) رغم أن ما يلي من معلومات تشي بأن الأوساط ليست سوى جهات في العائلة المالكة. تقول الرواية بأن مسؤولاً سعودياً سلم أمير قطر رسالة عاجلة من الحكومة السعودية (تتضمن مراجعة الرياض لعلاقتها مع الدوحة، وأن تغييراً كبيراً قد يتسبب في تجميد هذه العلاقة).

وتنسب الصحيفة الى المسؤول السعودي أن التوتّر في العلاقة مع الدوحة ناجم عن (عدم وفاء أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتعهده المكتوب، والذي وقعه في القمة الثلاثية التي احتضنتها الرياض حول إيقاف استخدام الأراضي القطرية للقيام بأعمال تسيء لاستقرار في كل من مصر والسعودية). هنا يتداخل كلام المسؤول السعودي مع المصدر الذي هو في أغلب الظن (الأوساط السياسية السعودية) بأن (أن المملكة وضعت قائمة من الإجراءات، من بينها إغلاق الحدود البرية ومنع استخدام المجال الجوي السعودي في عمليات النقل من وإلى قطر). ومنها أيضاً (تجميد رخصة الخطوط القطرية التي فازت بها لتدشين خطوط نقل جوية داخلية بين المدن السعودية. وتجميد اتفاقات تجارية جرى التوقيع عليها منذ عام ٢٠٠٦).

وعلى عهدة (العرب) فإن أسباب غضب الرياض من الدوحة تتلخص في:

١- رصد دعم قطري للحوثيين في اليمن.

٢- أحد أفراد الأسرة الحاكمة القطرية موّل عناصر إخوانية سعودية.

٣- استخدام الأراضي القطرية في أعمال تسيء لاستقرار مصر والسعودية.

وما لبثت (العرب) أن صعّدت من مصادرها بحيث وصلت الى حد نسبة كلام الى مصدر سعودي مقرّب من قصر الملك عبد الله، والذي نقل عنه قوله بأن (الملك عبدالله بن عبدالعزيز كشف لبعض زوار قصر اليمامة عن غضبه من التوجهات القطرية المناوئة لأمن المنطقة واستقرارها، والمتعارضة مع مصالح مجلس التعاون الخليجي، وخاصة لجهة علاقات الدوحة مع أطراف لا تضمر الخير لأمن الخليج واستقراره).

وتمضي الصحيفة في الرجوع الى المصدر السعودي الذي أبلغها بأن (المخابرات السعودية رصدت دعما قطريا للحوثيين في اليمن، وأن المملكة قدمت ملفا للوسيط الكويتي يحتوي على أدلة واضحة على هذا الدعم، ويتضمن أيضا معلومات عن رعاية قطرية مالية لعناصر إخوانية سعودية، وتمويل عبر أحد أفراد الأسرة القطرية الحاكمة وبعلم من القيادة في الدوحة). وعلى المرء أن يتوقف لبعض الوقت عند معلومة سرية خاصة حين تكون فيها (المخابرات السعودية) طرفاً.

ولفتت الصحيفة الى أن وزير الدولة السعودي مساعد العيبان قام بجولات مكوكية، في محاولة أخيرة، لوضع دول خليجية في صورة كاملة حول الموقف السعودي المرتقب من قطر.

ما يلفت في الخبر أن صوغه جاء بطريقة إيحائية وكأنها تعبّر عن الهوية السعودية للكاتب بل والميول السياسية والنفسية التي تكاد تغمر حروف الخبر، وهذا يظهر بوضوح في المقطع التالي: (وسلط المصدر الضوء على أن أمير الكويت طلب من الرياض إرجاء الإجراءات المزمع اتخاذها ضد الدوحة، إلى حين قيامه بوساطة قوية، لكن جهوده حتى كتابة هذا الخبر لم تكلل بالنجاح، لكون القيادة القطرية دأبت على قطع الوعود بتغيير سياساتها، بل وتوقع في حضرة الملك عبدالله على تعهدات مكتوبة، دون أن يلمس السعوديون أية خطوات جدية تترجم إلى تحرك في اتجاه التغيير، والتخلي عن دعم الحركات المتطرفة).

بحسب رواية (العرب) ولكن هذه المرة بحسب مراقب خليجي قد يكون صانع الخبر نفسه، فإن السعوديين يفرّقون بين أمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ونجله الشيخ تميم، أمير قطر الحالي. يقول (المراقب الخليجي!) بأن المشكلة ليست في موقف الأمير تميم، بل يؤكد أن الأخير (حريص على التعاون مع الخليجيين، لكن تدخلات والده المتكررة، وضغطه على ابنه، ورعايته لملف الإخوان في قطر، ودعمه لهم يضعف من قدرة تميم على القيام بما تمليه عليه واجباته كأمير وقائد للبلاد).

تنفيذ التهديد

بيانان ناعمان رغم سخونة المعركة.. بيان ثلاثي سعودي إماراتي بحريني صدر في ٥ آذار (مارس) الجاري يطلق أول شرارة حرب كان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قد توعّد بشنها على الجارة الصغيرة قطر في حال قررت عدم الالتزام بالتعهد الخطي الذي وقّعه أميرها الشيخ تميم آل ثاني في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني الماضي بوساطة أمير الكويت صباح الأحمد. وتضمن التعهد الخطي التوقف عن دعم الاخوان المسلمين، وعدم ايواء قيادتهم المصرية والسعودية، والتوقف عن دعم الحوثيين في اليمن، وعدم القيام بأي عمل يسيء لاستقرار السعودية والبحرين والامارات من خلال دعم أفراد محسوبين على تيار الإخوان، أو جماعات معارضة تسعى للتغيير في هذه الدول.

كلمات البيان الثلاثي جاءت ناعمة، بمقدمة طويلة حول مبدأ التعاون، المفردة التي تكررت كثيراً قبل أن يختم بقرار سحب السفراء من الدوحة.

البيان لفت الى عنصر كان مفقوداً في

حديث السعودية عن تعهد خطّي من أمير قطر الشيخ تميم ينطوي على إهانة، ويعكس عقلية الوصاية السعودية التي لا تبرح الشقيقة الكبرى

تحليل العلاقات الخليجية، وهو الخلفية التي تأسست عليها الاتفاقية الأمنية الخليجية، والتي أريد منها (الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة)، أي بمعنى آخر، إعادة إنتاج الوصاية السعودية داخل إطار مجلس التعاون الخليجي، وهو بالدقة المحور الذي يدور حوله الخلاف بين قطر والسعودية على وجه الخصوص.

توقف البيان الثلاثي عند اللقاء المنعقد في الكويت في ١٧ شباط (فبراير) الماضي برعاية أميرها الشيخ صباح الأحمد والذي حضره أمير قطرالشيخ تميم فيما حضر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي. فماذا جرى في اللقاء؟

مصادر خليجية ذكرت بأن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بدا موتوراً طيلة اللقاء، وتجاوز حدود اللياقة في التخاطب مع رئيس دولة، فقام بتوجيه اتهامات مباشرة لقطر بأنها تهدّد أمن السعودية ومصر بدعم (الإخوان) وإن قطر تحوّلت الى مأوى لكل من يريد القيام بأعمال تضر بالاستقرار في مصر ودول الخليج، بالاضافة الى اتهامه لقطر بدعم الحوثيين في اليمن. أبقى سعود الفيصل نبرة خطابه مرتفعة في حضور أميري الكويت وقطر ووزراء خارجية دول المجلس، ثم تلى قائمة تدابير عقابية ضد قطر في حال عدم التزامها بالتعهد، ومن بينها: سحب السفراء، وإغلاق الحدود البرية، ومنع الطائرات القطرية من استخدام المجال الجوي السسعودي، وإلغاء عضوية قطر من مجلس التعاون الخليجي، ومن الجامعة العربية بالاتفاق مع مصر.

مصادر سياسية مقرّبة من السعودية حمّلت أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مسئولية ما جرى، بسبب وقوفه الى جانب الاخوان حتى بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، فيما التزمت الدوحة الصمت حيال التصعيد الاعلامي السعودي الذي سبق قرار سحب السفراء. وكان أمير الكويت قد طلب من الرياض تأجيل قرار تنفيذ التدابير العقابية الى ما بعد قيامه بوساطة لتسوية الخلاف.

لم يشأ القطريون الوصول بالخلاف الى نقطة الانفجار، وفي الوقت نفسه عدم قبول منطق الإملاءات، وإلزام الدوحة بما ينبغي ان تكون عليه سياتها الخارجية، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ومواقفها من القضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية. وهذا ما حاول البيان الناعم الصادر عن مجلس الوزراء القطري والذي وضع الخلاف في إطاره المحدد، وقال (لاعلاقة للخطوة التي أقدم عليها الأشقاء في المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة

والبحرين بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها ، بل باختلاف في المواقف حول قضايا واقعه خارج دول مجلس التعاون).

ما يجدر الإلتفات إليه أن الخلاف السعودي القطري لا يقتصر على المعلن من أسباب وردت في البيان الثلاثي، فثمة قضايا خلافية عميقة تعود الى ١٩١٣ حين قرر عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية الحديثة، إلحاق قطر بإقليم الإحساء، بعد إحتلاله، ولم يعترف عبد العزيز بحدود قطر الا بعد عامين بضغط من بريطانيا العظمى عبر وكيلها السياسي المعتمد. وبالرغم من توقيع الاتفاقية الحدودية بين قطر والسعودية سنة ١٩٦٥ إلا أن الأخيرة أرسلت صبيحة ٣٠ أيلول ١٩٩٢ كتيبة عسكرية للسيطرة على مركز الخفوس الحدودي، على خلفية تجمع قبلي في المناطق المتنازع عليها بين البلدين، حيث يتوزع أفراد قبيلة مُرّة في هذه المناطق. وبعد إحباط الانقلاب العسكري في قطر عام ١٩٩٥، كشفت الحكومة القطرية عن تفاصيل تتعلق بتورّط السعودية في الانقلاب بالتعاون مع بعض أفراد القبيلة، وأدى إلى إسقاط جنسية وتهجير المئات من قبيلة آل مرة.

فترات متقطّعة من الهدوء بين الدوحة والرياض، ما تلبث أن تشهد انتكاسة وتوتراً حاداً، كما حصل بعد بث قناة (الجزيرة) برنامج تلفزيوني في عام ٢٠٠٢ عن تاريخ السعودية باستضافة شخصيات سعودية وخليجية وجّهت انتقادات صرحة للملك عبد العزيز، فأدى الى سحب السفير السعودي في الدوحة حمد صالح الطعيمي مدة ست سنوات. وعادت العلاقات بين الرياض والدوحة الى طبيعتها بعد زيارة قام بها أمير قطر السابق الشيخ حمد الى السعودية ولقائه بولي العهد الأسبق الأمير سلطان في آذار (مارس) ٢٠٠٨، وتم تعيين سفير سعودي جديد في الدوحة.

وخلال فترة القطيعة بين الرياض والدوحة، عقدت الأخيرة تحالفات واسعة مع سوريا وايران وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان ونجحت في أن تصبح لاعباً إقليمياً فاعلاً حيث رعت أكثر من مشروع مصالحة، لبنانية، ويمنية، وفلسطينية، وعربية فيما كانت السعودية تتمسّك بما تعتقده حقاً حصرياً لها في إدارة السياسة الخارجية الخليجية.

على أية حال، فإن الخلاف بين الرياض والدوحة ما لبث أن تفجّر مجدداً على خلفية تباين المواقف حيال العدوان الاسرائيلي على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني ٢٠٠٩، وسعي قطر الى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة لجهة تشكيل موقف عربي مشترك والضغط على مجلس الأمن الدولي لإرغام الاسرائيليين لوقف العدوان، ولكن السعودية قاطعت القمة.

وفي أيار ٢٠١٠ تحسّنت العلاقات بين البلدين واستجاب أمير قطر السابق، الشيخ حمد، لطلب الملك عبد الله بالعفو عن عدد من السعوديين المتورّطين في المحاولة الانقلابية التي وقعت عام ١٩٩٥.

تجيز السعودية لنفسها ما لا تجيزه لغيرها، فهي تتدخل في العديد من الأقطار العربية، وحين تقرر أي دولة أخرى فعل معشاره يصبح جريمة وتهديداً لاستقرار المملكة

ومع بدء الربيع العربي، بدا ما يمكن وصفه بتحالف الضرورة بين قطر والسعودية وبقية دول مجلس التعاون عموماً في مواجهة تداعيات الحراك الشعبي الذي كان يقترب من تخوم الخليج. ومع اندلاع الأزمة السورية شهدت العلاقة القطرية السعودية مرحلة غير مسبوقة من التعاون والتنسيق في سياق مشروع دعم المعارضة بكل أشكالها لاسقاط النظام، في وقت كانت فيه قطر تواصل دعمها لحكومة (الاخوان) في مصر، ولم يكن ذلك مرضياً للسعودية والامارات.

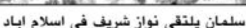
يبقى معطيان هما الأخطر في ملف العلاقة السعودية القطرية، الأول قطري عبارة عن تسريب مكالمة هاتفية بين وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في كانون الثاني ٢٠١١ حول فكرة تقسيم السعودية، حيث تحدث الوزير السابق حمد عن خطة (إنهاء السعودية على يده وأن قطر موجودة وستدخل يوماً الى القطيف والشرقية..وأن الملك عبد الله مسكين مجرد واجهة وأن الحاكم الفعلي هو سعود الفيصل وأنه منتهي وستقسم بعده السعودية الى عدة مناطق). ووصف النظام السعودية بأنه (نظام هرم). وكشف عن أن (أمريكا و بريطانيا طلبتا منه تقريراً عن الوضع في السعودية و اعربتا له عن نيتهما في الإطاحة بالنظام الملكي هناك إلا أنهم يتخوفون من البديل الذي سيكون إسلاميا غير مرغوب فيه).

المعطى الآخر، هو التصريح الاستفزازي الذي أطلقه رئيس الاستخبارات العامة في السعودية بندر بن سلطان حين وصف قطر بأنها مجرد (٣٠٠ شخص وقناة، وهذا لا يشكل بلداً)، وجاء ذلك في وقت قررت فيه السعودية انتزاع الملف السوري من القطريين والأتراك معاً، ثم جاء تخطيط وتمويل الإنقلاب العسكري في مصر بغطاء شعبي في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ ليسدد ضربة قوية لحليف قطر، أي (الإخوان)، ودخول الحكم الجديد في مصر في خلافات مع قطر على خلفية وقوفه مع الرئيس المخلوع محمد مرسي وحكم الاخوان عموماً..

الخلاف السعودي القطري أخذ أبعاداً جديدة، خصوصاً بعد خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ يوسف القرضاوي في جامع عمر بن الخطاب في الدوحة بعد اعتكاف دام ثلاثة أسابيع، والتي عرّض فيها بالموقف الاماراتي إزاء ما يجري في مصر بعد إطاحة حكم (الاخوان)، والذي أضاف عنصراً جديداً في الخلاف السعودي القطري.

مهما يكن، فإن الخلاف السعودي القطري أخذ أبعاداً جديدة، خصوصاً بعد خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ يوسف القرضاوي في جامع عمر بن الخطاب في الدوحة بعد اعتكاف دام ثلاثة أسابيع، والتي عرّض فيها بالموقف الاماراتي إزاء ما يجري في مصر بعد إطاحة حكم (الاخوان)، والذي أضاف عنصراً جديداً في الخلاف السعودي القطري.




سلمان يلتقي نواز شريف في اسلام اباد


وفي الصين بحثاً عن صواريخ!

السعودية والباكستان

عليلٌ يتّكيء على عليل!

توفيق العباد

لم تكن زيارة ولي العهد، وزير الدفاع، الأمير سلطان بن عبدالعزيز الى الباكستان مؤخراً، ولا زيارة وزير الخارجية قبلها، أمراً مبهماً، فمراقبة وضع المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما على الصعيد المحلي، يدرك بأن الرياض ـ وفي عجلة من أمرها ـ تريد ترتيب أوضاعها ازاء المتغيرات السريعة في المنطقة، كما تبحث عن توجيه رسائل الى أطراف عديدة بأنها قادرة على توفير الحماية الخارجية لنفسها، ان كانت الحماية الداخلية غير متوفرة او غير قادرة على توفيرها.

الجولة التي قام بها ولي العهد، هدفها الأساس الباكستان، وجاءت زيارة اليابان في سياق جولته الأولى الى الخارج، ولم تكن ذات أهمية محددة، فالإتفاقيات الإقتصادية القائمة هي المهم، وهي مستمرة، لن يزيدها توثيقاً زيارة سلمان لطوكيو ولا حصوله على شهادة الدكتوراة الفخرية من احدى جامعاتها! اما زيارة الهند، في طريق عودته الى الرياض، فكانت غير مقررة اساساً، وجاءت بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف اليها، حيث تتوثق العلاقات الاستراتيجية الايرانية الهندية يوماً بعد آخر، ولم يكن لدى ولي العهد السعودي سوى ترتيب اتفاق بشأن العمالة الهندية كان قد انجزه وزير العمل ووقعت عليه عدد من الدول المصدرة للعمالة وبينها اندونيسيا والفلبين وسيرلانكا وغيرها. اما زيارة الصين، فإن الرياض تبحث عن شراء صواريخ باليستية بعيدة المدى، تحلّ محلّ تلك التي اشترتها منتصف الثمانينات الميلادية، ولتهيّء نفسها إن أمكن للحصول على شحنات نووية من الباكستان يتم تركيبها على تلك الصواريخ لتوازي ما تعتقده الرياض تهديداً ايرانياً.

لماذا الباكستان؟

هناك ثلاث دول رئيسية ـ غير عربية ـ لها تأثير مباشر على الأوضاع السياسية في المشرق العربي ودول الخليج بالذات، كانت ولاتزال لاعباً او مرشحاً للعب دور رئيس في المنطقة العربية. الدول هي: تركيا، ايران، الباكستان، وهي تحيط بهذا المشرق العربي في نصف دائرة على الأقل، ولها من الثقل البشري والسياسي والعسكري والتاريخي الشيء الكثير.

الأقرب والأكثر تأثيراً بين الدول الثلاث هي إيران، بحكم اطلالتها على نصف الخليج من الجهة الشرقية، واتصالها المباشر مع دوله، وارتباطها بها بحدود بحرية وبعلاقات تاريخية. لكن ايران حتى في عهد الشاه، ورغم كونها جزءً من منظومة الاستراتيجية الأميركية لم تكن موثوقة من الرياض، لأنها في حقيقة الأمر كانت منافساً في موضوع اساس هو ترتيب (أمن الخليج) والتفوق البحري فيه، فضلاً عن أن الرياض كانت يومها ولاتزال ترى (شيعية) ايران عاملا سلبياً مؤثراً في سياستها

الخارجية، حيث يلعب المذهب محدداً رئيسيا في السياسة الخارجية السعودية خاصة في العقدين الماضيين.

اما تركيا فإن ذاكرة الرياض التاريخية مشبعة بالخشية والقلق منها، كون الدولة العثمانية هي من أرسلت محمد علي باشا في القرن التاسع عشر ليدمر دولة آل سعود الأولى، ويستخلص الحرمين الشريفين من أيدي الوهابيين، ويأخذ بعض أمراء آل سعود أسرى الى الآستانة/ اسطنبول ليعلقوا على المشانق نظير ما فعلوه من قتل وتدمير ونهب للحجرة النبوية وغيرها. الذاكرة التاريخية السعودية، بل حتى المفردات التي تستخدمها الأيديولوجيا الوهابية مشبعة بالتكفير للأتراك، وتطلق عليهم لفظ (الروم) وتعتبرهم كفاراً شأنهم شأن الإيرانيين (الشيعة العجم)!

لهذا دخل السعوديون في تحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية حتى سقطت وانكفأت عن المشرق العربي، وبقيت العلاقات محدودة منحصرة في الجانب الاقتصادي، رغم ان البلدين السعودية وتركيا حلفاء للغرب، ومع هذا لم تكن الرياض لتثق في تركيا رغم علمانيتها وتغرّبها، وإنْ ساورها بعض الأمل من أن تقوم اسطنبول بالتصدي للنفوذ الإيراني على خلفية طائفية، بشكل يتيح للرياض فرصة البروز ثانية بعد انكفاء وتراجع دام نحو عقد ونصف.

ولكن هذا الأمل لم يتحقق بل ثبت لدى الرياض ان تركيا لا يمكن ان تكون حليفاً موثوقاً لديها، فحين جاء خلفاء العثمانيين (أردوغان وحزبه) الى الحكم، وإزاء الإنسداد السياسي باتجاه الغرب الاوروبي والفشل في الإنضمام الى الاتحاد الاوروبي، وجد اردوغان ان الساحة السياسية العربية فارغة معطلة القوى، ما اغراه الى الإتجاه جنوباً بحثاً عن موقع لبلاده يتعدّى المصالح الإقتصادية، ويتعدّى ما تطلبه السعودية وحتى مصر من أن يكون ظهيراً لهما ازاء المنافسة الايرانية القادمة من الشرق، فكانت بوابته فلسطين، وليس مواجهة ايران، الحليف الاقتصادي القوي لتركيا. لهذا لم تكن العودة ـ العثمانية ـ مرحباً بها في السعودية، او مصر.

ومنذ ذلك الحين، قبل نحو ثمان سنوات، لم تظهر كلمة ترحيب سعودية بتركيا، ولم تظهر مقالة في صحيفة سعودية تؤيد النهج السياسي التركي، بل ان معظم المقالات ان لم يكن كلها ـ خاصة تلك التي نشرت في صحيفة الشرق الأوسط، او التقارير التي تمت تغطيتها في قناة العربية، وهما اللتان تعكسان بشكل امين السياسة الخارجية السعودية ـ إلا مشككة في الدور التركي، حتى مع التوافق الذي ظهر بين البلدين بشأن سوريا.

فقد لاحظت الرياض أن الدور التركي ينتقص من نفوذها، او هو يتغذّى على نفوذها، بحيث اصبح الدور التركي في الساحة العربية ـ من وجهة نظر الرياض ـ كارثياً شأنه شأن الدور الإيراني. ومن هنا نظرت الرياض الى الحلف القطري التركي بعين الشك، وعوّقت الدور التركي في البحرين وأحبطت وساطتها بين المعارضة والحكم، وحين أسقط حكم الأخوان في مصر، ردت الرياض بصورة غير مباشرة على تصريحات اردوغان عن الحكم الجديد في القاهرة، بل شنت هجوماً عليه حين هاجم بشكل مباشر بعض دول الخليج دون ان يسميها لوقوفها مع السيسي.

لا غرو اذن ان تؤيد طهران دوراً تركيا على ساحة الشرق الأوسط، لأنها تدرك انه لن ينافسها، ولا يستطيع ذلك، ولكنه سيضعف السعودية أكثر فأكثر، وطهران تؤمل في النهاية قيام تحالف ثلاثي يلملم شؤون المنطقة مكون من ثلاثة اضلاع تمتد من القاهرة الى انقرة الى طهران.

تبقى القوة الثالثة وهي الباكستان، التي لا تمثل مشكلة ايديولوجية دينية ولا منافساً سياسياً للرياض. فالباكستان تأسست ـ كما هو معلوم ـ عام ١٩٤٧ حين انفصلت عن الهند غداة استقلالها عن التاج البريطاني، وكان الاستقلال مبنياً في الاساس على خلفية دينية (اسلامية)، وكان الباكستانيون بحكم التأسيس يجدون انفسهم قريبين للبلد الذي يحتضن الحرمين الشريفين، اياً كان حكم ذلك البلد، وهذا ما دفع الرياض لتوثيق علاقاتها مع هذه الدولة الوليدة، وهي البلد الذي استثمرت فيه الرياض كل امكانياتها (الدينية/ المذهبية، والسياسية) منذ زمن بعيد يمتد الى اواخر الخمسينيات الميلادية.

لم يكن للباكستان إرث سياسي (استعماري حسب وجهة النظر القومية، كما هو الحال مع تركيا) ولا هي قريبة مثل إيران ومنافساً في ملفات كثيرة؛ كما أنه لا حدود لها مباشرة مع اي دولة عربية، كما هو الحال مع تركيا وايران، ولم يبدُ ان لدى الباكستان طموح للعب دور مستقل او حتى غير مستقل في الشؤون العربية، بمعنى أنها تقبل بأن تلعب دور التابع او المكمل لسياسة آخرين كالمملكة السعودية.

والباكستان كانت النموذج الواعد لنقل السلفية اليها، وهي قوة بشرية وعسكرية لا يستهان بها، ثم انها مشغولة بملف الصراع مع الهند على كشمير وغيرها.. وزيادة على هذا كله، فهي ايضاً دولة تتبع المعسكر الغربي الذي تنتمي اليه السعودية نفسها، بعكس ايران الحالية. ولهذا كله، وجدت الرياض ان الباكستان خير حليف ممكن لحماية امنها الإقليمي وقت الحاجة، وليس ايران او تركيا.

ولكن ـ كالعادة السعودية المعروفة ـ فإنها لا تقصر استثماراتها السياسية دون ان يردفها استثمار مذهبي/ وهابي، ظهرت نتائجه واضحة في العقود الثلاثة، على شكل تطرف وارهاب وصراع محلي طائفي دموي لازال مستمراً بسبب تغلغل الفكر الوهابي، وسيبقى هذا الإستثمار السعودي المذهبي مؤلما لباكستان في المستقبل بعد ان تم اضعاف القوى الاسلامية المعتدلة فيه كالجماعة الإسلامية لصالح القوى الوهابية السلفية المتطرفة التي فجرت الوضع الداخلي والصراع الطائفي البيني.

ماذا تريد الرياض من الباكستان؟

في التجربة التاريخية السعودية، فإن الرياض لم تقبل ان تُختطف الباكستان منها، ضمن مشروع حلف السنتو/ بغداد

اواخر الخمسينيات الميلادية الماضية، والذي ضمّ الدول الثلاث: تركيا وايران والباكستان اضافة الى العراق. وضمن التجربة التاريخية فإن العلاقات السياسية كانت وثيقة الى حدّ اصبحت فيه الرياض لاعباً رئيسياً محلياً، فهي قد دعمت الانقلاب على رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو اواخر السبعينيات الميلادية، ورفضت التدخل الى أن تمّ تعليقه على المشنقة على يد حليف الرياض الجنرال ضياء الحق. لم يكن بوتو يميل الى علاقة قوية مع الرياض التي كانت تبادله الشك لعلمانيته وشيعية جذوره المذهبية!. والرياض فوق هذا، اضحت جزء من الحلول السياسية المحلية، فكثير من الإتفاقيات بين الخصوم السياسيين تجري على اساس استقبال الرؤساء او رؤساء الوزراء المنفيين والعيش فيها.

لكن الأهم هو ان الرياض ورّطت الباكستان عميقاً في الشأن الأفغاني، وتحديداً في نشوء القاعدة، ومن ورائها الطالبان الأفغانية ودعمهما، وذلك بالتنسيق المباشر بين الاستخبارات السعودية والإستخبارات العسكرية الباكستانية.

وفي الجزء العسكري، فإن الباكستان ومنذ الستينيات الميلادية الماضية، اشرفت على تدريب العديد من القوات السعودية، خاصة القوات البحرية، وبقيت تقوم بهذا الدور بصفة مكثفة حتى الثمانينيات الميلادية الماضية، وان تباطأ بعد ذلك لكنه لم ينته.

وأهم أمرٍ لافت في العلاقات الأمنية العسكرية بين البلدين، جرى اواخر السبعينيات الميلادية الماضية، حين شعرت الرياض بخطر وجودي ازاء التحولات السياسية في ايران، والتي ادت الى اسقاط نظام الشاه هناك. يومها استنفر الرئيس الأميركي جيمي كارتر البيت الابيض واعلن بأن (امن السعودية جزء من الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية) وارسل عشرات الطائرات من طراز اف ـ ١٥ لاجراء مناورات اتخذت من قاعدة الظهران العسكرية شرق المملكة منطلقاً لها، لتشتري الرياض بعدها ستين طائرة منها. في ذات الفترة، طلبت السعودية من الباكستان ارسال ثلاثين الفاً من قواتها العسكرية لتبقى في اراضيها على اهبة الاستعداد في حال تطورت الأوضاع في ايران في غير صالح الرياض؛ التي لم تهدأ إلا بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، فتنفست الصعداء، ليصار لاحقاً الى تخفيف عدد القوات وإعادتها في حدود منتصف الثمانينيات الميلادية. وقد نُشر حينها انزعاج الرياض المتوترة مذهبياً، من وجود عناصر شيعية في الجيش الباكستاني كضباط او كجنود، معبّرة عن عدم الثقة بهم لمجرد انهم على غير المذهب الوهابي. ولكن الباكستان لم تقبل بإبعاد بضعة آلاف من جيشها في السعودية، لأن ذلك يفجّر الطائفية في الجيش الباكستاني نفسه، ويؤثر على اللحمة والإندماج الوطنيين في الباكستان.

الآن، وفيما الرياض تمرّ باهتزاز في الثقة بنفسها وبكفاءة جيشها الذي جرّبته في معارك صغيرة مع الحوثيين وفشلت في صدّهم او القضاء عليهم رغم مواجهة الحوثيين للجيش اليمني في ذات الوقت.

الآن، وفيما الرياض تواجه تحولات اقليمية غير مسبوقة بسبب الربيع العربي، وخسارة مواقعها في اكثر من بلد عربي، وحيث النفوذ المتسع لإيران على حسابها، واحتمالات التصعيد السعودي مع كافة الدول القوية شمالاً: ايران والعراق وسوريا.

الآن، وفيما الولايات المتحدة تريد التخفّف من وجودها العسكري في الشرق الأوسط، عبر حلحلة ـ ولو جزئية ـ للملفين: النووي الإيراني؛ والفلسطيني بما يضمن صفقة سياسية لقيام دولة يهودية لم تمانع الرياض في تأييدها. تشعر الرياض بأنها وحيدة سياسياً وعسكرياً، وان الحلفاء الغربيين يكادون يتخلّون عنها، لانشغالهم بقضايا أهم في جنوب شرق آسيا؛ وبالشكل الذي يجعل ايران محور السياسة في الشرق الأوسط.

الآن، وفي ظرف المشاكل الداخلية السعودية؛ والمشاكل التي في الجوار حتى مع دول خليجية ومع الأكثرية الشعبية اليمنية.. تستشعر الرياض مرة أخرى بخطر وجودي يتهددها، حتى من قبل حلفائها الذين يلوّحون لها مهددين بملف دعمها للإرهاب القاعدي، الأمر الذي فاخر بفعله بندر بن سلطان علناً وتهديده مباشرة لروسيا وبريطانيا في لقائه مع بوتين ومن قبله مع رئيس وزراء بريطانيا الأسبق توني بلير. ولذا نرى الرياض واقعة تحت ضغط التهديد الروسي بفتح ملف السعودية في مجلس الأمن واعتبارها دولة داعمة للإرهاب، بل وايضاً تحت ضغط الإبتزاز الغربي مستثمراً ملفي دعم القاعدة، وتوفير مظلّة الحماية التي بدأت تتقشّع قليلاً، بغية نهب الرياض عبر صفقات اسلحة وعقود انشاء واستثمارات وغيرها. هذا ما يُفهم في صفقاتها خلال الأشهر الماضية وهي كثيرة مع بريطانيا (سبعة مليارات ونصف المليار دولار) ومع كندا (اربعة مليارات ونصف)؛ ومع المانيا (نحو اربعة مليارات) ومع فرنسا بعدة مليارات من الدولارات، وحين يأتي اوباما الى الرياض اواخر الشهر، سيوقع ـ على الأرجح ـ صفقة تسلح مع السعودية، غير تلك التي وقعت خلال العامين الماضيين (٦٠ مليار دولار صفقة طائرات اف ١٥ معدلة؛ وستين مليار اخرى صفقة أسلحة بحرية).

في خضم كل هذا.. الى من تلجأ الرياض، خاصة وانها لا تريد ان تكف عن سياستها التصادمية في المنطقة مع اكبر الدول العربية (العراق وسوريا والسودان والجزائر وحتى تونس) اضافة الى الدول الإسلامية بما فيها تركيا وايران؟

نعم لا يوجد سوى الباكستان، التي يمكن لنا تسميتها بـ (الدولة الملجأ) للسعودية. مثلما هم الساسة الباكستانيون ـ بمن فيهم رئيس الوزراء الحالي نواز شريف ـ لم يجدوا سوى الرياض ملجأ سياسياً لهم ريثما يقفزون عائدين الى بلدهم: اما باتجاه السجن كما حصل لمشرف، او باتجاه رئاسة الوزراء، كما حدث لنواز شريف نفسه!

السعودية طلبت مرة اخرى من الباكستان ارسال ثلاثين ألفاً من جنودها الى السعودية، بحجة التدريب الأمني والعسكري، وأعلنت ان هناك فعلاً على الأرض بضعة آلاف من الجنود الباكستانيين يمارسون مهاماً أمنيّة، موجودون منذ سنوات عديدة.

وتزعم الرياض أنها ستتعاون مع الباكستان في انتاج أسلحة بينها طائرات

مقاتلة وما أشبه. والحقيقة ان الباكستان كما الرياض تتزودان بالطائرات من الولايات المتحدة الأميركية واوروبا؛ وهي انما ارادت التعمية على الهدف الأساس من استقدام تلك القوات. ايضاً قيل أن الرياض ستتعاون مع الباكستان في المجال النووي، في رسالة موجهة الى الغرب تحديداً. تقول الرسالة: ان السعودية لا تقبل بأي اتفاق نووي بين الغرب وايران (لأنه يطلق يد ايران ويوسّع نفوذها اكثر فأكثر على حسابها ويجعلها قوة عظمى مهيمنة في الخليج لا يمكن للسعودية منافستها).. وهنا تتذرّع السعودية بتصاعد الخطر النووي الإيراني الذي كان يفترض ان يكون كبيراً قبل الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب وليس بعده كما ترى السعودية، ولذا فحجتها ضعيفة حتى بين حلفائها الغربيات، ولذا اقرت اللجنة الخارجية في البرلمان الأوروبي قراراً في بداية فبراير الماضي، حمل توصيات للسعودية عديدة من بينها الدعوة الى تفاهم مع ايران حول مشكلات المنطقة، وإيقاف دعم السعودية التطرف الذي تتغذى عليه القاعدة في شمال افريقيا وفي مالي، وغير ذلك.

وتحسّباً للقضية النووية، فإن السعودية استثمرت - مالياً - في القنبلة النووية الباكستانية؛ وحاولت منذ سنوات ان تحصل على صواريخ بعيدة المدى بروؤس نووية باكستانية، لكن الترسانة الباكستانية النووية تحت نظر الغرب، وقد وجّه تحذيراً لكلا البلدين (السعودية والباكستان) - حسب ويكيليكس، بعدم خرق الاتفاقات المتعلقة بالإنتشار النووي؛ وقد اعلنت الباكستان انها لا تنوي اعطاء السعودية شيئاً له علاقة بالسلاح النووي.

ماذا تعني هذه الخطوة السعودية.. أي التوجه الى الباكستان غير تهدئة القلق الوجودي السعودي؟

اولاً - تريد الرياض ان تقول لحلفائها الغربيات انها تستطيع ان تجد لها من يحميها - بالمال - في حال تخلّت الدول الغربية عن ذلك. والحقيقة ان الغرب لن يترك محميته السعودية، ولكنه ليس بذاك الحماس القديم الذي كان عليه، وهو ما شعر به الامراء السعوديون. ومع هذا، فإن التوجه السعودي الى الباكستان طلباً للحماية يعني إقراراً سعودياً بأن الرياض لا تستطيع توفير الحماية لنفسها، رغم ما تنفقه من عشرات المليارات على السلاح، وهي هنا تعترف ايضاً بأن جيشها غير كفوء، في حين ان بعض المحللين العسكريين يعتقدون بأن الرياض في الأساس لا تريد بناء جيش قوي، وذلك خشية ان يؤدي ذاك الى إسالة لعابه للقيام بانقلابات.

ثانياً - إن اللجوء السعودي الى الباكستان يعني ان الرياض مصرّة على مواصلة سياستها الصدامية مع دول الجوار بما فيها بعض دول الخليج، اي انها لا تزمع - وهي في ظل الخوف والأزمة - القيام بتفاهمات مع من تعتقد انهم يهددون أمنها القومي، مثل ايران، كما انها لا تريد تهدئة بؤر التوتر القريبة منها او المشاركة بفعالية فيها، عبر القبول بأنصاف الحلول، كما هو الحال في تشددها تجاه الملف البحريني، والملف السوري، والملف العراقي، والملف المصري حيث الحرب السعودية مفتوحة على الإخوان المسلمين أينما وجدوا، ولا حتى بشأن الملف اليمني او التونسي الذي تريد من خلاله تحويل تونس الى دولة فاشلة. عكس ذلك هو الصحيح، فالرياض التي لم تفلح في معظم ان لم يكن كل هذه الملفات، تصرّ على فتح المزيد منها بلا أفق لحل سياسي، وبلا قدرة على ابتداع حلول سياسية، ولنا في تفجير الأزمة الأخيرة مع قطر وسحب السفير السعودي منها، شاهدٌ اضافي على ما نقول.

ثالثاً - ان الرياض التي تقلصت مكانتها الاستراتيجية لدى حلفائها الغربيات، ستواصل سياستها الخاصة بها في سوريا ومصر والعراق والخليج عامة، حتى وان كان خلاف الرأي الغربي، وهذا بالتحديد - وهو امر جديد بالنسبة للسعودية - يعني تحولا دراماتيكياً في سياستها الخارجية، ويتوقع لعلاقاتها مع الغرب المزيد من الاحتكاك وربما التدهور، في وقت لا يوجد لدى الرياض حلفاء اقليميين أقوياء، حيث يعول كثيراً على مصر، التي هي في وضع لا تستطيع فيه مد يد العون الى السعودية لا سياسيا ولا عسكريا. ولذا تريد الرياض - وبعجلة كبيرة - طي صفحة الثورة المصرية وتثبيت حكم العسكر بالتعاون مع الفلول، وانهاء قوة الاخوان في مصر وغير مصر، وذلك حتى يمكن لمصر ان تتفرّغ ولو قليلاً لمساندة السياسة السعودية. وهذا غير محتمل الحدوث ان تهدأ مصر، ولا أن تتماشى مع السعودية كما تريد الأخيرة في حال هدأت. مصر بحاجة الى سنوات طويلة حتى تستقر، ولن تستقر بالطريقة التي تريدها السعودية والعسكر عبر القمع والشدة.

يبقى سؤال أساسي: الى أي حد تستطيع الباكستان خدمة السياسة السعودية؟

السعودية تؤمل - حسب ما يرشح من الكتابات في الصحف السعودية ومن صحافيين مقربين من العائلة المالكة - ان تساندها الباكستان عسكريا في حال وقعت حرب ايرانية سعودية، معتمدة في ذلك على تصريحات خاصة من بعض ضباط القيادة في هيئة الأركان الباكستانية. فهل يعقل ان تفتح باكستان حرباً مع جارتها ايران؟ لا يعتقد ذلك. والأصح ان حرباً كتلك التي في مخيلة آل سعود لن تقع في الأساس.

هل ستستفيد السعودية من خبرة باكستان العسكرية في تطوير جيشها؟ لو كان هذا سيحدث لظهر مع تولي الأميركيين والغربيين تسليح وتدريب الجيش السعودي والحرس الوطني لعقود طويلة؟ فالإشكال ليس في المُدرِّب (بكسر الراء) بل في المُدرَّبْ (بفتح الراء)!

نعم تستطيع الباكستان بحضورها العسكري في السعودية معاونة الرياض في مواجهات محدودة في الجنوب لو حدثت مع الحوثيين، او في القمع الداخلي كما يخطط له. عدا عن ذاك تبقى الباكستان ذاتها في أزمة اقتصادية وسياسية لم تبارحها من منتصف الثمانينيات الميلادية الماضية، حيث يعصف بها العنف والتطرف والحرب الطائفية اضافة الى التدخل الاميركي في اجوائها والى جوارها افغانستان.

باكستان دولة مريضة، بل هي دولة فاشلة، معلولة..

فكيف يتكّيء العليلُ السعودي على العليل الباكستاني؟

ذاك هو السؤال!

ترتيبات زيارة أوباما للرياض

هل يواجه بندر مصير عمر سليمان؟

محمد الأنصاري

كعادته يختفي رجل المهمات القذرة بصورة مفاجئة عقب كل فشل، حتى بات الاختفاء بحد ذاته دليلاً على فشل المهمة الموكلة إليه. مستشار في البيت الأبيض وصف بندر بأنه «كارثة»، فقد غادر وخلّف وراءه تركة من الملفات المتفجّرة. وعلى حد قوله، فإن الوعد الذي قطعه على نفسه باسقاط نظام بشار عبر الجماعات المسلّحة المرتبطة بالقاعدة انتهى الى انتشار غير مسبوق لهذه الجماعات، فلم يعد هناك أحد في هذا العالم قادراً على ضبطها والسيطرة عليها.

في عمّان كما في أنقرة أحاديث عن بندر المغرور والصلف والمعتد بنفسه. تنقل مصادر تركية مقرّبة من حكومة أردوغان أن بندر كان يتصرف في تركيا كما لو أنه في مملكة آل سعود، فلا يقيم وزناً لأحد مهما علا، ولا يكترث لسيادة تركيا ولا لقوانينها ولا لحرمة دولتها، فيأمر بنقل الأسلحة وانتقال المسلّحين وتحريكهم من منطقة الى أخرى، دون حتى مجرد التنسيق مع القيادتين السياسية والعسكرية، وكان يعتقد بأن المال وحده السلطة التي يشتري بها صمت المسؤولين الاتراك. تقول المصادر نفسها أن غضباً عارماً يجتاح الدائرة القريبة من القرار في تركيا في كل مرة يزور فيها بندر البلاد، لأن مبدأ السيادة آخر ما يرد في ذهنه، فقد اعتاد اختراق الحدود بالمال الذي يحمله معه أينما حلّ.

في العاصمة الأردنية، عمّان، ثمة قصة تروى عن خلاف حاد وقع بين الملك عبد الله الثاني والأمير بندر بخصوص الدور الذي لعبه الأخير في إدارة العمليات العسكرية من الأراضي الأردنية. وقد أبلغ عبد الله الثاني الأميركيين بأن طريقة بندر في إدارة الأمور تفقده كملك السلطة في بلاده، وأن هناك في المؤسستين العسكرية والأمنية من يعارض استخدام التراب الأردني منطلقاً لعمليات ضد سوريا بصرف النظر عن الموقف السياسي من النظام. وتذكر مصادر أردنية مقرّبة من القصر أن رسالة وصلت الى مالك الفيلا في أحد ضواحي العاصمة عمّان، والتي أراد بندر شراءها منه لتكون بمثابة مركز قيادة لإدارة مشروع الحرب على سورية بأن يصرف النظر عن فكرة البيع.

مسؤول أردني رفيع المستوى أبلغ نظيره في الحكومة السورية بأن قلوبنا معكم، ولكن لا نقدر على مقاومة الضغوطات الاقتصادية التي نواجهها، حيث تتكفّل دول الخليج بتسديد رواتب الموظفين في الأردن. ومع ذلك، فإن بندر أبلغ إبن عمه سعود الفيصل، وزير الخارجية بأن (هناك معلومات عن الخطط العسكرية التي ترسم داخل الغرف المغلقة في الاردن تعبر الحدود الى سوريا، ما يصعّب المهمة علينا). معلومات من مصادر مقرّبة من القصر ذكرت بأن أحداً ما مقرّباً من الملك عبد الله الثاني كشف للأمير بندر ما بحوزة الاستخبارات الأردنية من شريط مصوّر للقاءاته مع المسؤولين الاسرائيليين في العقبة، الأمر الذي وضع حداً لـ (هيجان) الأمير ونزعته الالغائية إزاء الآخرين دون استثناء بمن فيهم الملك.

> **أكمل بندر كل المحاولات الممكنة لجهة إحداث اختراق في الجبهة السورية تفضي الى زعزعة أركان النظام فيه، فكانت النتيجة انفجار الارهاب**

على أية حال، أكمل بندر كل المحاولات الممكنة لجهة إحداث اختراق في الجبهة السورية تفضي الى زعزعة أركان النظام فيه، فكانت النتيجة انتشار السلاح والمسلحين على نطاق واسع، وبات الكلام اليوم عن مخاطر تهدد أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وغيرها بفعل انفلات الارهاب من نطاق السيطرة..

غادر الامير المشهد السياسي ووراؤه أسئلة عن سبب الغياب المفاجىء، وطول مدته، وهل سوف يعود في الأصل؟

مصادر مقرّبة من البيت الأبيض ذكرت بأن مدّة غياب بندر سوف تطول هذه المرة، فيما لمّحت الى إمكانية اختفائه مرة واحدة والى الأبد. أحدهم لمّح الى سيناريو عمر سليمان، رئيس الاستخبارات المصرية السابق، الذي قضى نحبه في ظروف غامضة في أحد المستشفيات الأميركية..

ذكرت المصادر نفسها أن الحال الصحية للأمير بندر تسمح لتنفيذ سيناريو من هذا القبيل، فقد عاد الى الادمان على الكحول وبشكل غير مسبوق، الى درجة أنه كان يغادر غرفة الاجتماعات المغلقة لأكثر من مرة لتناول جرعات زائدة. تضيف المصادر، أن الامير بندر بدا غاضباً في الاسابيع الأخيرة قبل مغادرته البلاد للعلاج. وكان يصرخ في وجوه من حوله، وكان يردد دائماً عبارة (ألم نعطكم المال) فماذا فعلتم؟ عادة انتقلت الى (فخامة رئيس) الائتلاف السوري المعارض احمد الجربا الذي كان يحمل معه حقيبة مليئة بالأموال وكان يعرض على الصحافيين في جنيف المال من أجل الدعاية لشخصه وللوفد المعارض..

في النتائج، يعيش بندر أياماً بائسة فقد خسر رهانه الأخير في الوصول الى العرش، فيما صعد نجم كل من وزير الداخلية محمد بن نايف، المقرّب من المؤسستين والسياسية والأمنية في الولايات المتحدة، ومقرن بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، والأمير عبد العزيز بن عبد الله، وكيل وزارة الخارجية والموفد الشخصي للملك، والمستشار الخاص للأخير خالد التويجري..

الزيارة التي قام بها محمد بن نايف، وزير الدخلية، الى واشنطن في الفترة ما بن ١١ ـ ١٣ شباط (فبراير) كانت بمثابة نقل مسؤوليات، وهي أقرب الى الاستدعاء منها الى الدعوة، فقد دخل بن نايف في جلسات مكثّفة مع مدراء

أجهزة الأمن الاميركية (وزارة الأمن الداخلي، وكالة الاستخبارات المركزية السي آي أيه، وهيئة التحقيقات الفيدرالية الاف بي آي، ومجلس الأمن القومي، واللجان المعنية بالأمن في كل من وزارة الخارجية والكونغرس) الى جانب مستشاري الرئيس في شؤون الأمن ومكافحة الارهاب.

وهنا لابد من الاشارة الى دور وكالة السي آي أيه في تفويض بندر في المرة الأولى لناحية إدارة الملف السوري بالاتفاق مع مدير الوكالة السابق ديفيد بتريوس، بعد لقاء علني مع الملك عبد الله في جدة في ٩ تموز (يوليو) ٢٠١٢ بحضور رؤساء الأجهزة الأمنية (وزارة الداخلية، الاستخبارات العامة، مجلس الأمن الوطني). في المرة الثانية، تولى الأمير محمد بن فهد، وزيرالداخلية، إدارة الملف السوري بتفويض أيضاً من وكالة الاستخبارات المركزية خلال لقاء مع مديرها جون برينان، مدير السي آي أيه، الذي أشاع الإعلام السعودي عن إسلامه!

ولابد من التوقّف هنا عند معطى على درجة كبيرة من الأهمية برغم من أنه لم ينل اهتماماً من وسائل الإعلام، وهو تحذير وزارة الخارجية الأميركية في ١٢ شباط (فبراير) المواطنين الأميركيين الراغبين في زيارة السعودية بتوخي الحذر بسبب (وجود تهديدات أمنية باستهداف مصالح سعودية وأمريكية)، وهي دعوة جاءت بعد يوم من لقاء جون كيري مع محمد بن نايف، الذي لا يزال حينذاك يواصل لقاءاته مع كبار المسؤولين السياسيين والامنيين.

المستور في الرواية يكمن في التباين الحاد في مقاربة الملف السوري بين وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ووزارة الخارجية. وهذا التباين يعود الى عهد الوزير هيلاري كلينتون التي كانت تتمسّك بدعم الجيش الحر وصولاً الى مرحلة انتقال سياسي في سورية، فيما كانت مقاربة السي آي أيه ممثلة بمديرها ديفيد بترايوس وبالتنسيق مع بندر بن سلطان تنزع نحو دعم الجماعات المسلّحة كافة بما في ذلك القاعدة من أجل إطاحة النظام السوري ثم التخلّص من هذه الجماعات على التراب السوري.

تنحية بندر عن الملف السوري يعتبر انتصاراً لمقاربة الخارجية الأميركية، وإن تحذير الأخيرة للمواطنين الأميركيين هو بمثابة (تسجيل موقف) ضد السي آي أيه وبندر، وأن ما حذّرت منه الخارجية قبل سنتين من انتشار خطر الارهاب بات الآن حقيقة على الأرض. وهنا نستكمل الرواية حول موضوع اللقاء بين كيري ومحمد بن نايف من أنها تناولت (الالتزام المشترك في مكافحة الارهاب والمجموعات المتطرفة في المنطقة) بحسب (الحياة) في ١٣ شباط. كما تناولت المحادثات مفاوضات جنيف ٢ (والدعم المشترك للمعارضة والقلق من مجموعات متطرفة تستخدم النزاع في سورية لنشر ايديولوجيا الارهاب والتطرف).

إذا، المهمة التي جاء بن نايف من أجلها لم تكن مجرد تفويض أميركي له بإدارة الملف السوري فحسب، بل والطريقة التي يجب أن يدار بها في المرحلة المقبلة، وهي تشكّل تمهيداً إلزامياً لزيارة أوباما للمملكة نهاية آذار، والتي سوف تؤسس لمرحلة جديدة منها وفي مقدّمها إقرار التسوية الاسرائيلية الفلسطينية القائمة على الاعتراف بيهودية الدولة، والتي يجري الترويج لها بكثافة هذه الأيام في عواصم أوروبا.

بخصوص زيارة أوباما الى الرياض، ينتظر من الأخيرة إنجاز مجموعة مهمات داخلية تتعلّق بترتيبات البيت الداخلي أولاً، وإرساء أسس جديدة لإدارة الملف السوري والتركيز على رفع مستوى الجهوزية لدى الجيش الحر في مقابل الجماعات القاعدية التي سوف يتولى بن نايف الإشراف على خطط الحد من أخطارها وصولاً الى التخلّص منها إن أمكن.

بن نايف وكيري: تفويض اميركي بتنظيف مخلّفات بندر!

من جهة أخرى، وخليجياً، تبلّغ البيت الأبيض شكاوى من الكويت وعمان وقطر بخصوص إصرار السعودية على المضي في النهج نفسه لناحية التعامل مع ملفات المنطقة.

الكويت شكت من دعم السعودية لتيار سلفي متشدّد يهدد بانتقال الإرهاب الى أراضيها، وقد حذّر نوّاب كويتيون من عودة المقاتلين الخليجيين عبر البوابة الكويتية، ما قد يفتح الباب لشر مستطير يعم المنطقة..

سلطنة عمان عبّرت هي الأخرى عن سخطها من الطريقة السعودية باختطاف إرادة مجلس التعاون بفرض عداوة قهرية مع ايران قد تضر بمصالح الدول الأخرى الأعضاء في المجلس. عمان التي لعبت دور الوساطة بين واشنطن وطهران، أغضبت السعودية كونها لم تكن على علم بالوساطة قبل الإعلان عنها.

تنحية بندر عن الملف السوري انتصار للخارجية الأميركية التي عارضت دعم المسلّحين، وإن تحذيرها للمواطنين بعدم السفر للسعودية كان مجرد تسجيل موقف

قطر التي تخوض نزاعاً حاداً مع الشقيقة الكبرى قرّرت عدم مسايرتها في كل ما تريد، بعد أن كشف بندر النقاب عن تصوّر عائلته لدولة قطر بأنها (مجرد ٣٠٠ شخصاً وقناة تلفزيونية وهذا لا يشكل بلداً)، وقد ردّ عليه وزير الخارجية القطري حينذاك. الجديد هو التصعيد السعودي غير المسبوق الذ يستبطن تهديداً بعمل عسكري ضد قطر، على خلفية اتهامات سعودية للأخيرة بدعم المشايخ المحسوبين على جماعة (الإخوان)، والاصرار على معارضة (الانقلاب) العسكري في مصر..

في المسألة البحرينية، رسالة أميركية وصلت الى السعودية بأن بقاء الحال السياسي على ما هو عليه بات مستحيلاً، ولابد من تغييرات في تركيبة السلطة تقوم على استبعاد رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ودعم ولي العهد سلمان بن حمد. لقاءات بين مستشارين للرئيس أوباما مع قيادات في جمعية الوفاق البحرينية تلفت الى تغييرات شبه جوهرية في الموقف الاميركي من المسألة البحرينية ويأتي في سياق متغيرات كبرى في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة والعالم.

استحقاقات عديدة أمام المنطقة قبل وبعد زيارة أوباما، وتأتي في غياب رجل المتاعب وعرّاب الفوضى الخلاّقة، بندرين سلطان، ويبقى الميدان سيد الحلول.

فشل بندر.. ولكن لماذا؟

خالد شبكشي

حين تسلّم بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة، الملف السوري في صيف ٢٠١٢، كان الرهان على أنه قادر بحسب مصادر أميركية على إطاحة نظام بشار الأسد عبر الجماعات المسلّحة من كل الأطياف، واستمالة العشائر السورية لجهة الوقوف في وجه النظام وإحداث انشقاق واسع في الجيش، واختراق المؤسسة الأمنية..

كل ذلك حصل، ولكن بنسب ضئيلة..خسرت سورية الأمن، وحصل دمار واسع في أرجاء واسعة من البلد، وخصوصاً في الأرياف التي تحوّلت الى مسرح للمواجهات المسلّحة مع القوات النظامية، واللجان الشعبية، وقوات الدفاع الوطني. ولكن في نهاية المطاف، استوعب النظام السوري الضربة، وقرر استعادة ما خسره من أراضي، ووجّه ضربات موجعة للجماعات المسلّحة، التي دخلت في مواجهات مسلّحة ودموية ضد بعضها في سياق الصراع على المغانم والأرض..

أُعطي بندر مهلاً الواحدة تلو الأخرى قبل موعد جنيف ٢، الذي تأجل مراراً بضغط سعودي، ولكن لا نتيجة مبشّرة بتحقيق وعد (إسقاط النظام). اختار بندر أن يكون بطلاً استثنائياً، والرجل الخارق الذي لم يجد الزمان بمثله، فأفرط في بيع الأوهام للذات وللآخرين، حتى نضبت جعبته من أن تقدّم حلاً أو حتى نصف حل، فجرّب مع الروس مراراً، تارة عبر زيارة مباشرة لموسكو، وتارة عبر وسطاء وثالثة عبر مكالمات هاتفية، وجميعها يدور حول صفقة واحدة: اعطونا رأس الأسد ونعطيكم المال والأسواق..

باءت المحاولات بالفشل، فيما بدأت التسوية تمدّ خيوطها وراء الكواليس وبعيداً عن أعين السعودية، الراعي الرسمي والأكبر للمعارضة السورية ولمشروع إسقاط نظام بشار. ترتّبت صفقة التسوية الكيميائية بين الروس والاميركيين، ومهّدت لتسوية نووية بين ايران ومجموعة ٥+١ التي فتحت الأبواب أمام علاقة واعدة بين طهران وواشنطن. في النتائج، لم يعد أمام بندر وقت كاف ولا هامش مريح يسمح له بمواصلة تجاربه في الملف السوري..

كان الاعلان عن التسوية الكيماوية صاعقاً للعقل السعودي، الذي اعتاد أن ينال ما يريد بماله. اكتشف بندر بأنه ليس أثيراً لدى الأميركيين، ولا حكومة بلاده تحظى بأولوية في الاستراتيجية الأميركية في العالم. فقد الأمراء تركيزهم، وبات الإرباك سيد مواقفهم، وطار بعضهم الى عواصم الشرق والغرب للتعبير عن حزنهم وغضبهم وخيبة أملهم من التحوّل الأميركي. احباطات سعودية متوالية لم تحدث أدنى تغيير في الموقف الأميركي سوى في الشكل، بالرغم من التضامن الاسرائيلي مع الحليف الخفي، أي السعودية، كما ظهر في كلمة رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو أمام الجمعية العامة للامم المتحدة والتي خصّصها للتعريض بالرئيس الايراني الجديد حسن روحاني في سياق توجيه ضربة استباقية لأي تفاهم ايراني ـ غربي..

> **اختار بندر أن يكون بطلاً استثنائياً، والرجل الخارق الذي لن يجود الزمان بمثله، فأفرط في بيع الأوهام للذات وللآخرين**

عبّرت السعودية عن انزعاجها بأشكال مختلفة وبكل لغات العالم، ولكن التفاهمات الروسية الاميركية والايرانية الغربية كانت أقوى من الضغوطات السعودية والاسرائيلية على السواء..كل ذلك يتم على حساب «صلاحية» الدور المنوط بالأمير بندر، الذي شعر في مرحلة مبكرة بأن ليس له مكان في المرحلة الجديدة. حاول عبر التهديد بنقل التحالفات الى الروس والصين، ولعب على خط فرنسا هولاند، وجرّب حتى تنفيذ الخطة العسكرية المعدّة للحرب الاميركية الاوروبية على سورية عبر الأردن، ولكن في الأخير بدا واضحاً أن تاريخاً جديداً بدأ لا مكان فيه للأمير بندر، وكان لابد من موعد لمغادرة المشهد، أو بالأحرى لإخراج طريقة انسحابه، فكان التمارض أو المرض، لا فرق، مخرجاً نموذجياً..

صحيفة (ايندبيندنت) البريطانية نشرت في ٢٤ فبراير الماضي مقالاً عن خلفيات وتداعيات خروج بندر من المشهد السياسي، وكتبت:

الرياح السياسية في الشرق الأوسط تتغير ولكن لا تزال تنتج أزمة وحرباً. وحتى الآن يعتبر أهم تطورين لهذا العام هما فشل مباحثات السلام في جنيف ٢ واستبدال السعودية لرئيس استخباراتها، الأمير بندر بن سلطان، بكونه مديراً للسياسة السورية، بعضو آخر من العائلة المالكة وهو مقّرب بشكل واضح من الولايات المتحدة ومعادٍ للقاعدة، أي الأمير محمد بن نايف.

أسباب فشل جنيف واضحة بصورة كافية وكذلك تداعيات ذلك الفشل. وزير الخارجية الاميركي، جون كيري، كان واضحاً منذ البداية بأن واشنطن تريد مفاوضات سلام لتكون بصورة رئيسية حول (انتقال) ونهاية حكومة الرئيس بشار الأسد. ولكن، حيث أن جيش الأسد يسيطر على معظم المراكز السكانية والطرق الرئيسية في سوريا، فإن تغييراً راديكالياً كهذا لإحداث توازن في القوة لن يقع حتى يوقف المتمرّدون الخسارة والبدء بتحقيق مكاسب في أرض المعركة.

وبالنظر الى أن المتمردين هم منقسمون في الوقت الحاضر، ويفتقرون للدعم الشعبي وفي حال تراجع، فقد تستغرق الحرب سنوات قبل أن يملي الغرب والداعمون الاقليميون شروط الاستسلام على الطرف الآخر. قد يحدث ذلك بسرعة أكبر في حال فقدت حكومة الاسد والجيش السوري الدعم من روسيا، ايران، وحزب الله، وهو شيء لم يحدث حتى الآن. وإذا كان هناك من شيء، الصراع على أوكرانيا بين الغرب وموسكو من المحتمل أن يجعل الروس أكثر تصميماً حتى على أن لا يروا موقعهم وقوتهم العظمى تتآكل بهزيمة في سوريا.

لقد أمضيت إسبوعين في دمشق وحمص منذ نهاية يناير وبداية فبراير وخرجت بانطباع أن الحكومة في موقع أقوى، سياسياً وعسكرياً، أكثر من أي وقت منذ بداية موجة المواجهات المسلّحة في نوفمبر ٢٠١٢.

مناطق المعارضة في دمشق، وحمص، والمناطق المحيطة بها تتقلّص بصورة كبيرة من

خلال الاغلاقات والحصارات، الى الحد الذي دفع بعضها لتوقيع اتفاقيات إطلاق نار أو مصالحات. المخابىء الأكبر مثل الغوطة الشرقية، وهي منطقة شرق العاصمة والتي تقول الأمم المتحدة أن هناك ١٤٥,٠٠٠ نسمة يقطنها، هم أكثر قدرة على الدفاع عن أنفسهم.

الجيش السوري في وضعية متقدمة، ولكن يبدو أيضاً منهكاً بسبب الأعباء الثقيلة التي يحملها نتيجة رعايته للقوات المهاجمة في العمليات ذات الاهمية الاستراتيجية. لقد شاهدت إثنين منها: الاولى كانت في القدم، جنوب دمشق، حيث هاجم المتمرّدون وسيطروا لبعض الوقت على الطريق الرئيسي جنوب العاصمة باتجاه الحدود مع الأردن. لم تكن معركة كبيرة وأن الجيش نجح في إخلاء الطريق من المسلحين على حساب بعض الضحايا من الجيش نفسه، الذين قابلتهم في مستشفى مزّة العسكري، ولكن بخسائر كبيرة من المتمرّدين. العملية الثانية كانت تقدّم الجيش ضد قرية الزارة، في ظلال قلعة كرك للصليب العظيم، غرب حمص، وهي معركة شنّها المتمرّدون بالتزامن مع قطع إمدادات النفط والغاز وكذلك خطوط الكهرباء التي تدار من القرية.

وبقليل من القوات الهجومية، قامت الحكومة بزيادة عديد ميليشيا قوة الدفاع الوطني، والمؤلّفة في أغلبها من علويين ومسيحيين، وكذلك استخدام مقاتلي حزب الله من لبنان. وتقوم استراتيجية هذه القوات على حصار وعزل المناطق الخاضعة تحت سيطرة المتمرّدين، وقطع الكهرباء والماء والغذاء ومن ثم قصفهم بالمدافع والبراميل المتفجّرة التي ترمى من طائرات الهيلوكبتر، إلى أن يتم افراغها من السكان. وحتى الآن، فإن هذه الاستراتيجية نجحت ولكن على حساب الصرخة الدولية، التي تستجيب لها الحكومة، بصورة خاصة، إذ ليس هناك من يولي اهتماماً في الخارج حين يتعرض داعموها لمجزرة.

ما لا ريب فيه هو ان المتمرّدين فشلوا في اسقاط الحكومة، رغم أنها تظهر عاجزة عن إنزال هزيمة بهم. وهذا يفسّر التطوّر الثاني المهم لهذا العام وهو إستبعاد الأمير بندر، الذي كان مسؤولاً عن إدارة، تسليح، وتمويل المتمرّدين. هذا الدور تمّ نقله الى وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، الذي كان مولجاً بالقيام بأعمال ضد القاعدة في داخل المملكة ويعتبر واحداً من أهم الاعضاء المؤيّدين للولايات المتحدة داخل الدائرة الضيقة في العائلة المالكة. ومن بين من يتولى أيضاً دوراً في تقرير السياسة السعودية إزاء سوريا هو الأمير متعب بن عبد الله، الإبن الثالث للملك ورئيس الحرس الوطني.

هذه التعيينات لا تعني أي تخفيض في الدعم السعودي المباشر للمتمرّدين ولكنهم سوف يضطلعون بمهمة رسم سياسة تكون أقرب الى الولايات المتحدة. الأمير بندر عارض بصورة علنية قرار الرئيس أوباما برفضه العمل العسكري ضد سوريا بعد استخدامها أسلحة كيميائية ضد مناطق المتمرّدين في دمشق في أغسطس الماضي. مع تقرير الأمير محمد بن نايف، الذي تعرّض لمحاولة اغتيال من قبل انتحاري من القاعدة أدّت الى إصابته بجروح في ٢٠٠٩، للسياسة السورية، فإن المتمرّدين المدعومين سعودياً سوف يحاربون أكثر من أي وقت مضى على جبهتين: الحكومة، ومن المفترض، الحركات المسلّحة على شكل القاعدة داخل الثورة، بالرغم من أنهم قد يتقاطعون في الاعمال العسكرية ضد الجيش السوري.

بالنسبة للولايات المتحدة والسعوديين، فإن التدخلات في سوريا قد تكون أصعب مما تبدو. المتمرّدون هم منقسمون أكثر مما هم عليه الآن، وقد خسرروا الكثير من الدعم الشعبي الذي تمتعوا به في ٢٠١١ و٢٠١٢. وهذا لا يعني أن الحكومة لديها دعماً شعبياً، ولكن بالنسبة لكثير من السوريين، الأسد مفضّل على سيطرة المتمرّدين.

دعم المعارضة «المعتدلة» التي تمّت مناقشتها في اجتماع دام يومين في واشنطن من قبل رؤوساء استخبارات غربيين وعرب في فبراير الماضي، يفترض أن يفوق الجهاديين المتطرّفين وفي الوقت نفسه أن تحارب هذه المعارضة الحكومة. ولكن إعادة تقديم بعض لوردات الحرب من بين المتمرّدين على أنهم معتدلون، ببساطة لأنهم مدعومون من الغرب أو من حلفائهم الإقليميين، سوف يكون الى حد كبير مجرد تكتيك في العلاقات العامة ولن يكون مقنعاً للسوريين.

ومن السذاجة في ظل هذه الظروف تصوّر أن إرسال صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف، أو أسلحة مضادة للدبابات، كما هو مطروح الآن، سوف يجعل المتمرّدين أكثر نجاحاً. ينزع الصحافيون، ضباط الاستخبارات، والمتمرّدون الى أن يبالغوا في الاعجاب بفكرة أن أسلحة مثل هذه سوف تحدث اختلافاً. وهذا قد يكون نابعاً من الاعتقاد بأنهم الى حد ما غيروا وجهة الحرب الى حرب عصابات كما في أفغانستان في الثمانينات، ولكن التاريخ يكشف بوضوح أنهم لم يفعلوا ذلك. قبل سنوات قليلة، سألت جنرال أفغاني كبير عن تلك الحقبة وكيف أن صواريخ ستنجر كانت مشكلة. نظر الى حد ما بحيرة الى السؤال وأجاب بأن تلك الصواريخ لم تحدث في واقع الأمر اختلافاً كثيراً. (كل الذي حدث كان أن طائراتنا كانت تحلّق على مستوى منخفض وبصورة أسرع وكنا نستخدم قذائفنا بوتيرة أكبر).

شعر بندر في لحظة ما بأن الدنيا تضيق عليه فحاول عبر التهديد بنقل التحالفات الى روسيا والصين و فرنسا وجرّب الحرب وفشل

تعيين الأمير محمد بن نايف قد يعني تركيزاً أقل على الهجوم العسكري على سوريا ومزيد من الضغط الدبلوماسي على روسيا، ايران، حزب الله لإزاحة الأسد. إن واحدة من أكبر الأخطاء للمعارضة وداعميها كانت السماح لسؤال من يحكم دمشق كي يصبح جزءا من الحرب الساخنة والباردة بين ايران وأعدائها، وبين الشيعة والسنة، وهي نزاعات كانت تدور منذ الثورة الايرانية في ١٩٧٩.

قد تسعى السعودية لسحب التصعيد من هذه النزاعات، ولكن حتى الآن هناك إشارة خافتة في هذا الصدد. من المحزن، أن ليس هناك أي من مكوّنات حرب طويلة في سوريا قد اختفى.

عجائب الطائفية الوهابية

الفوزان والوحدة الإسلامية

سعدالدين منصوري

أن يتحدث رجل الدين الوهابي عن الوحدة الاسلامية، فذاك أمر يستوجب التأمل طويلاً، لأن حديث الوحدة كان دائماً منبوذاً ومتعارضاً مع التكوين العقدي الوهابي. وفي الأصل، مثّلت الوهابية ظاهرة انشقاقية في تاريخ الإسلام الحديث، فإن الكلام الوحدوي يبطن إدانة لها ولا يشفع لها البته أنها ترفع الإسلام التوحيدي شعاراً كيما تنال شرف الدعوة للوحدة الاسلامية..

إذاً، لماذا يخالف رجل الدين الوهابي وعيه وتكوينه العقدي، ويلبس على حين غرة رداء الوحدوي الذي يخاف على الأمة من الفرقة، ويدعوها لنبذ الخلاف والتمزّق.

من الملاحظ أن دعوات الوحدة الاسلامية مرتبطة دائماً بحدث سياسي يمليي هذا النوع من التخلي عن الوعي وتلبّس الموقف المعارض لما تقتضيه المصلحة. ثمة ما يعزز الاعتقاد بأن علماء المؤسسة الدينية الرسمية، ونخص بالذكر منهم أعضاء هيئة كبار العلماء، أو على الأقل البعض منهم، هم أقرب الى السياسيين منهم الى رجال دين، إما لأنهم يقدّرون بدقة طبيعة المواقف والفتاوى المطلوبة لكل مرحلة تبعاً لتوجّه الحكومة وسياساتها، أو أن هناك ممثلين للحكومة في حاشية أو في مكاتب هؤلاء العلماء فيخبرونهم بما ينبغي أن يكون عليه خطابهم الديني..

في قراءة إجمالية للمواقف الدينية ذات المضمون السياسي للشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، الدينية نجد ثمة تطابقاً تاماً مع توجّهات الحكومة. فقد وجّه الفوزان في مطلع شهر أيار (مايو) ٢٠١٢ انتقاداً حاداً للشيخ المثير للجدل محمد العريفي كرد فعل على تفسيره لحديث منسوب للمصطفى صلى الله عليه وسلم (إسمع وأطع الأمير وإن ضرب ظهرك) بأنه ينطبق فحسب على الحكم الجيد الذي ضرب ظهر شخص واحد فقط واستحوذ على ماله، وأنه في هذه الحالة ينبغي لهذا الشخص أن يجد وسيلة ما لاستعادة أمواله عوضاً عن الدعوة للخروج على الحاكم الذي وصفه العريفي بـ (الرجل المضبوط) في إشارة الى أن الخروج على الحاكم الظالم لا يتعارض مع ما جاء في هذا الحديث.

وردّ الفوزان على العريفي قائلاً: (هذا كلام من عنده، يريد ان يفسر كلام الرسول على هواه وعلى طلبه ويقول على الرسول (ص) ما لم يقله، وهذا خطر عظيم).

نلفت الى أن الفوزان وصف الربيع العربي بـ (ربيع الكفار)، وله فتاوى صريحة في حرمة التظاهر منذ أمد بعيد وقال بأن (ديننا يأبى المظاهرات والغوغائيات).

وله فتاوى مشتركة مع أعضاء هيئة كبار العلماء في حرمة التظاهرات نشرها موقع (السكينة) الذي شيّدته وزارة الداخلية السعودية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاسلامية بهدف التأثير في الشباب والحيلولة دون تنظيمهم لمظاهرات أو المشاركة فيها. وقد سئل الفوزان عن حكم المظاهرات والاعتصامات في إقامتها وعن حكم الدعوة إليها في بلاد المسلمين، فأجاب: المظاهرات ليست من عمل المسلمين ولا عرفت في تاريخ الإسلام و الإعتصامات. هذه من أمور الكفار، وهي فوضى لا يرضى بها الإسلام، هذه من الفوضى، الإسلام دين انضباط، ودين نظام، وهدوء، ما هو دين فوضى، تشويش. فلا تجوز المظاهرات ولا الإعتصامات.

مثل هذه الفتاوى وأضرابها تشكل الاحتياطي الاستراتيجي للحكومة السعودية حين توجّه لها الاتهامات في موضوع دعم الإرهاب والتطرف وارسال المقاتلين الى الخارج، حيث يمثّل الفوزان أحد الذي تدفع بهم الحكومة لاستصدار فتاوى تحرّم القتال في الخارج، ويعتبر ما يجري في سوريا، على سبيل المثال من الفتن، بل ينظر الى كل دول الربيع العربي من هذه الزاوية..



نكتة الموسم: الفوزان داعية للوحدة!

ينبري الفوزان لكل ما يحتمل اعتراضاً على الدولة السعودية من قريب أو بعيد، ويرى بأن من واجبه الدعوة الى طاعتها وحرمة الخروج عليها. فقد خلص الفوزان من قراءة كتاب الشيخ سلمان العودة (أسئلة الثورة) بتهمة مفادها أن العودة يدعو لشق عصا الطاعة وتفريق الجماعة. وقد جاء رأي الفوزان مثبتاً في مقدمة لكتاب الشيخ فهد الفهيد بعنوان (الجناية على الإسلام في كتاب أسئلة الثورة) وقال عن الكتاب بأنه (في الحقيقة الدعوة إلى الثورة وشق عصا الطاعة وتفريق الجماعة، معتمداً على شبهات يستقيها من مقالات أعداء الإسلام، معرضاً عن أدلة الكتاب والسنة التي توجب السمع والطاعة ولزوم الجماعة، محاولاً تأويلها وتحريفها..).

مع ذلك، لا يتردد الفوزان في نفي أن يكون العلماء يأمرون بمسائل السمع والطاعة مع أنه في كتاب (المنتقى من فتاوى الفوزان) والذي حوى فتوى جاءت في سياق فتاوى ممتدة من عصور متقدّمة لأئمة الحنبلية ومن جاء بعدهم من الوهابيين تتمحور حول الطاعة وحرمة الخروج على الحاكم البته. وفي فتوى له قال ما نصّه: (منهجنا في التعامل مع الحاكم المسلم السمع والطاعة..)، وسرد آيات وأحاديث نبوية توصل بحسب رأيه الى (الحث على السمع والطاعة)، وطبّق ذلك على الحاكم (فوليُّ أمر المسلمين يجب طاعته في طاعة الله، فإن أمر بمعصية؛ فلا يطاع في هذا الأمر يعني: في أمر المعصية، لكنّه يُطاع في غير ذلك من أمور الطّاعة).

ومن المعروف أن الفوزان له مواقف حادّة وخصامية تجاه الطوائف الإسلامية قاطبة، ونزعته الفارطة في تنزيه الذات تجعل التوقعات في تبنيه لمقاربات وحدوية آخر ما يمكن أن يرد في الذهن. ولكن لأنه في السياسة أقرب، ومسكون بطاعة ولي الأمر، فلا نستغرب حينئذ أن ينبري ودونما سبب لدعوة الوحدة..ولكن مهلاً.. فقد تعني الوحدة شيئاً آخر لا نعرفه، أو ربما تنطبق على مكان دون آخر.

في التوقيت، جاءت دعوة الفوزان بعد مرور اسبوعين على صدور الأمر الملكي الخاص بالمقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج، بما يشتمل على عقوبات لكل المنتمين لجماعات متطرفة.

الفوزان عقد لقاء مع طلبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، التي تخرّج فيها عدد كبير من المتشدّدين الذين هاجروا الى أرض الرباط في العراق وسوريا، ومنها أيضاً خرج التكفيريون. وقائع اللقاء نشرته صحيفة (الشرق) في ١٨ شباط (فبراير) الماضي وحذّر فيه طلبة الجامعة (من التحزّب والتفرّق، والتعصب لآراء الأشخاص)، وأكّد على (أن الأمة الإسلامية حزب واحد وجماعة واحدة لا تقبل التفرّق الذي يضعفها، وأن الخلاف يُحسم بالرجوع للكتاب والسُنَّة ولا تبقى الأمة يُبدّع ويُكفّر بعضها بعضاً..)..

كلام يبدو مستغرباً وبالغ الجدّة بالنسبة لشخص اعتاد تقسيم الأمة الى فرق وطوائف، أو بالأحرى الى معسكرين: الفرقة الناجية وهم أهل دعوته الوهابية، والفرق الهالكة وهم بقية المسلمين. اللافت أن الفوزان مرّر كلاماً يستحق التوقّف ما يؤشر الى (تعليمات عليا) قد وصلت اليه ومنها نصيحته طلاب بالجامعة باستغلال نعمة القبول والدراسة في الجامعة الاسلامية (يجب على من حظي بها أن يغتنمها ولا يفوتها ولا يقدّم عليها أي أمر حتى لو كان الجهاد، لأن الجهاد بلا علم لا ثمرة له، كما أن على الطالب ترك السياسة لأهلها). فهو هنا يتحدث عن أمر في غاية الأهمية، وكأنه يكشف عن أن الجامعة الاسلامية باتت مركز تعبئة للمقاتلين الذين يهاجرون من بين صفوف الدراسة للانضمام للجماعات المسلحة في الخارج، بل نصحهم بترك السياسة والانكباب على الدرس، وهذا يؤشرالى أن مستوى النقاش السياسي كان مرتفعاً في الجامعة الاسلامية، ما تطلب تدخلاً من الفوزان، بوصفه عضو هيئة كبار العلماء، والأقرب الى سياسة آل سعود.

أسئلة الطلبة، إن كانت غير معدّة سلفاً وبالتنسيق مع إدارة الجامعة، تعكس الجو العام في البلاد، وتتفيأ ظلال الامر الملكي الخاص بالمقاتلين السعوديين في الخارج. سؤال وجّه للفوزان حول (ما يوجّه لبعض طلاب الجامعة كغيرهم من الشباب من دعوات إلى القتال في مناطق عدة من العالم)، فأجاب الفوزان (إن على طلاب الجامعة اغتنام الفرصة التي منحت لهم بالدراسة في الجامعة والاشتغال بالعلم لأنه أساس كل عمل، حتى الجهاد، فإنه لا بدّ أن يكون مرشَّداً بالعلم كما كان جهاد النبي – صلى الله عليه وسلم – وصحابته، وإن لم يكن على علم وبصيرة لم تكن له ثمرة، والجهاد المرشَّد بالعلم لا بد أن ينجح إما بالنصر أو الشهادة).

من الواضح، أن حديث الفوزان تعلق بأمر له صلة بالضغوطات التي يتعرض لها آل سعود نتيجة تشجيع الآلاف من الشباب للقتال في العراق وسوريا والارتدادات الخطيرة التي تركتها مشاركة هؤلاء في معارك طاحنة في العراق وسوريا حتى باتوا الرأسمال البشري في الجماعات الارهابية.

حديث الفوزان عن الوحدة يأتي في هذا السياق، ولا يحيد عنه، لأن ثمة خشية لدى آل سعود من العزل والتصنيف على أساس أن الدولة وفكرها الديني مسؤولان عن انفجار الظاهرة الارهابية على مستوى عالمي، وإن دعوة الوحدة والاصطفاف مع تيار الاسلام العام يجعلهم في مأمن، وينقذ الدولة من غضب العالم على ايديولوجيتها الدينية المسؤولة عن تحريض الشباب على الانخراط في القتال والعنف.

دعوات الوحدة الاسلامية في السعودية مرتبطة دائماً بحدث سياسي يملي التخلي مؤقتاً عن الوعي وتلبّس الموقف المعارض لما تقتضيه المصلحة

نقول ذلك، لأن الفوزان اشتهر بمواقفه المناهضة لكل ما هو وحدوي أو تقريبي، ولطالما هاجم كل من ينادي بالتقريب بين المذاهب وينعتهم بأبشع النعوت والأوصاف.

الشيخ الفوزان وفي تسجيل له صوتي هاجم دعاة التقريب مع الشيعة، أو (الرافضة) كما يسميهم. وله فتوى في حكم من لم يكفّر الشيعة. وله قول بصوته (الشيعة ليسوا أخواننا بل إخوان إبليس).

وقد نشرت صحيفة (المدينة) في ٧ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ تعليقاً على مما صرح به الشيخ يوسف القرضاوي على مشاركة حزب الله في القتال في سوريا، فقال: (إنني أويد ما قاله سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ في الشيعة الرافضة، خصوصا (حزب اللات) ، وقد عرفت عداوتهم للإسلام والمسلمين من قديم..). تجاوز الفوزان حزب الله وراح يوجّه موقفه العقدي ضد الشيعة عموماً كما يظهر من كلامه (وهم وإن تظاهروا بالإسلام وطلبوا التقارب مع أهل السنة ، فإنما ذلك من باب الخداع من أجل الاعتراف بمذهبهم الباطل، حتى يتمكنوا من الكيد للإسلام والمسلمين، ثم يوقعون بالمسلمين كما فعل أسلافهم)، مؤكدا أنه (قد عرف عن الشيعة وقوفهم الدائم مع الكفار ضد المسلمين كما في حروب التتار والصليبيين). ويبقى السؤال، هل سوف يثني الفوزان على الموقف الاعتراضي للشيخ القرضاوي من دعم حكومة ال سعود للإنقلاب في مصر؟ على أية حال، فإن ثمة موقفاً مخالفاً للشيخ القرضاوي ظهر بعد الانقلاب.

نشرت صحيفة (المدينة) في ٢٢ آب (أغسطس) ٢٠١٣ تصرحات لكبار علماء السعودية، من بينهم الفوزان، جاء فيها: (أن جماعة الإخوان ليس لها أصل في سلف هذه الأمة، وأنهم يبذلون أنفسهم ويعينون بعضهم حتى يصلوا بطريقة أو بأخرى إلى السلطة). ونقلت الصحيفة عن الفوزان

عندما سئل: هل هذه الجماعات تدخل في الاثنتين وسبعين فرقه الهالكة؟ فأجاب بالقول: (نعم، كل من خالف أهل السنة والجماعة ممن ينتسب إلى الإسلام في الدعوة أو في العقيدة أو في شيء من أصول الإيمان فإنه يدخل في الاثنتين والسبعين فرقة).

مصنفات الفوزان في شرح عقيدة التوحيد كما صاغها الشيخ محمد بن عبد الوهاب جاءت مليئة بكل المواقف الخصامية ضد المسلمين عموماً دع عنك أتباع الديانات الأخرى. فنقرأ في كتاب (التوحيد) و(عقيدة التوحيد)، و(أهمية التوحيد) وغيرها مواقف للفوزان صارمة إزاء كثير من فرق السنة والشيعة، وكذلك ضد المسيحيين واليهود..

يقول الفوزان في كتابه (التوحيد): (الى أن فشا الجهل في القرون المتأخرة ودخلها الدخيل من الديانات الأخرى فعاد الشرك إلى كثير من هذه الأمة بسبب دعاة الضلال وبسبب البناء على القبور متمثلا بتعظيم الأولياء والصالحين وادعاء المحبة لهم حتى بنيت الأضرحة على قبورهم واتخذت أوثانا تعبد من دون الله بأنواع القربات من دعاء واستغاثة وذبح ونذر لمقاماتهم. وسموا هذا الشرك توسلا بالصالحين وإظهارا لمحبتهم وليس عبادة لهم بزعمهم. ونسوا أن هذا هو قول المشركين الأولين حيث يقولون (ما نعبدهم إلى ليقربونا إلى الله زلفا)

ومع هذا الشرك الذي وقع في البشرية قديما وحديثا فالأكثرية منهم يؤمنون بتوحيد الربوبية وإنما يشركون في العبادة كما قال تعالى:(وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون).

وفي (الفصل الخامس) من الكتاب بعنوان: (بيان حقيقة كل من: الجاهلية، الفسق، الضلال، الردة: أ قسا مها، أ حكا مها) يرد فيها على محمد قطب مؤلّف كتاب (جاهلية القرن العشرين). يعرّف فيه الجاهلية على نحو خاص: (هي الحال التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسله وشرائع الدين والمفاخرة بالأنساب والكبر والتجبر وغير ذلك نسبة إلى الجهل الذي هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم). ويتحدث الفوزان عن نوعين من الجاهلية: جاهلية عامة كانت قبل الاسلام وجاهلية مقيّدة قد تحدث في الدول وبعض البلدان وبعض الأشخاص وهذه لا تزال باقية. وبهذا (يتضح خطأ من يعممون الجاهلية في هذا الزمان فيقولون: جاهلية هذا القرن وما شابه ذلك، والصواب أن يقال جاهلية بعض أهل هذا القرن أو غالب أهل هذا القرن. وأما التعميم فلا يصح ولا يجوز لأنه ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم زالت الجاهلية العامة). وفي ذلك يرد الفوزان على قطب، على خلفية واضحة أن تستثني الجاهلية الوهابية وأهل دعوته باعتبارهم الفرقة الناجية الوحيدة فيما عداه واقعة في خانة الفرق الهالكة.

لا يتردد الفوزان في نفي صفة أهل الكتاب عن اليهود والنصاري بل يصنّفهم في خانة الكفار والمشركين ويؤكّد على وجوب قتالهم حتى يسلموا وأن الجنة محرّمة عليهم، وأن أموالهم ودماءهم مباحة للمسلمين وكذلك إتخاذهم عبيداً، بحسب ما جاء في كتاب (عقيدة التوحيد). لا يقتصر الأمر على اليهود والنصارى بل قال الفوزان ما قال بعد أن فرغ من نفي صفة الاسلام عن كثير من المسلمين المصنّفين في معسكر المشركين والمبتدعة وإن تظاهروا باعتناق الاسلام والتشهّد بأن لا إله إلا الله، وإن محمداً رسول الله. فهم في كل الاحوال وفي نهاية المطاف مشركون، ومبتدعة، مهما تسموّا روافض، معتزلة، جهمية، صوفية، وهؤلاء أيضاً يجب قتالهم لأنهم أشركوا شركاً أكبر فوجب قتالهم، فدماؤهم، وأموالهم حلال لاهل لتوحيد.

ويرجع في كتابه الى ما يردده في هيئة فتاوى، وتصريحات في تكفير أتباع الديانات الأخرى وكثير من طوائف المسلمين. فقد ردّد في كتابه (أهمية التوحيد، ص ٢٤) مقوله أن (الكفار يُدعون إلى التوحيد، أعني الكفار الأصليين من اليهود والنصارى والوثنيين). وعلى هذا الأساس التكفيري يتبلور الموقف العقدي والعملي إزاء الآخر، الكافر ابتداءاً، حيث يستوجب دعوة الكفار الى التوحيد، وإلا طالهم السيف. ولأن أتباع الديانات الأخرى كفارٌ ابتداء، بحسب الفوزانن فإن أعمالهم في الآخر كسراب أو هباءً تذروه الرياح لا قيمة له ولا ثمرة ولا ثواب.

الفوزان، شأن المقلّدين والتابعين لعقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ينزع نحو تجاوز الآية والحديث واستعارة فهم مؤسس المذهب في تكفير الآخر. الفوزان في كتاب (عقيدة التوحيد) يستشهد بكلام الشيخ ابن عبد الوهاب بما نصّه: من لم يكفّر المشركين، ومن يشكّ في كفرهم، أو صحح مذهبهم؛ كفر. هذا الرأي تجده يتردد ويغمر مقررات التعليم الديني الرسمي، ومصنفات التوحيد لكبار علماء المذهب. والكلام عن تكفير المشرك والشك فيه لا يقصد به أتباع الديانات الأخرى بالضرورة، فقد ينطبق على أكثر المسلمين الذين لا تنطبق عليهم صفات المسلم وفق المعايير الوهابية أو الذين سقطوا في حبائل (نواقض الاسلام) كما رصدها الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

المعروف عن الفوزان خصاميته تجاه الطوائف الإسلامية قاطبة، ونزعته الفارطة في تنزيه الذات ما يجعل تبنيه لمقاربات وحدوية مريباً

وفق المعايير الوهابية للإسلام والمسلم الموحّد، فإن الكثير من المسلمين هم مشركون شركاً أكبر ويخلدوا في النار. والنواقض المؤدية الى إخراج المسلم من الاسلام وإدخاله في عالم الشرك والبدعة هي التقرّب بالذبائح والنذور لغير الله من القبور والجن أو الشياطين، وطلب قضاء الحاجات وتفريج الكربات، مما يمارس حول الأضرحة المبنية حول قبور الأولياء والصالحين. هذا يعني ببساطة أن معظم المسلمين ممن يبنوا أضرحة فوق القبور هم مشركون شرك أكبر، وينطبق عليهم ما بنطبق على المشركين والكفّار وكذلك الاحكام الجزائية المترّتبة علها..

ولأن الفوزان يرى في أهله دعوته وحدهم الفرقة الناجية، وهم أهل التوحيد الصادقين الذين أتقنوا فهم ووعي الاسلام من خلال إدراك معاني التوحيد، فهم الذين خصّهم الله بالإسلام ونفى عن غالبية عباده المسلمين هذه الصفة، أو بحسب قوله (فالعالم الإسلامي اليوم ما عدا هذه البلاد التي حماها الله بدعوة التوحيد، فيها المشاهد الشركية المشيدة على القبور كما تسمعون عنها أو كما رآها بعضكم ممن سافر. الدين عندهم الشرك وعبادة الموتى والتقرب إلى القبور).

إذاً، لم يكن الفوزان في دعوة الوحدة الإسلامية سوى قفزة في الهواء، فليس هو الشخص المؤهّل لنيل هذا الوسام، وهو الذي اعتاد أن يقسّم الناس فيضع هذا في الجنة وذاك في النار وبئس القرار، وإنه بدعوته الوحدوية يلبي حاجة في السياسة أكثر منها حاجة للدين وفي الدين.

تقرير اوروبي: الوهابية ملهمة للقاعدة

مؤشرات تغيّر في السياسة الأوروبية تجاه السعودية

البرلمان الأوروبي: الرياض تدعم التطرف؛ ومن صالحنا البدء بإصلاحات سياسية في السعودية باعتبارها العامل الأهم لاستقرار بعيد المدى ولتطوير المنطقة

هيثم الخياط

صادق أعضاء اللجنة الخارجية في البرلمان الأوروبي على مسودة قرار تضمن توصيات عديدة تدعو الحكومة السعودية الى احترام حرية التعبير الديني لكل من يعيش على الأراضي السعودية. وكانت النائبة آنا ماريا غومز، قد أعدت التقرير والذي شمل سلّة من المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الدينية والسياسية للمواطنين السعوديين، وقد جاء في سياق مراجعة العلاقة بين السعودية ودول الاتحاد الأوروبي، على غرار مراجعة بريطانيا لعلاقاتها مع السعودية، بالنظر الى التغيرات الراديكالية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط واستدعت تغييراً في السياسات الدولية خاصة الأوروبية تجاه السعودية.

وقد تضمن التقرير توصيفاً للحكم في السعودية بأنه ملكي مطلق، لا يوجد به برلمان منتخب، وهناك تحديات تتعلق بمسألة الوراثة؛ كما ان سجل الحكم في حقوق الإنسان سيء ولا يتواءم مع واجباته الدولية حيث الفرق شاسعاً بين ما يطبقه على ارض الواقع، وبين ما صادق عليه من مواثيق.

واشار التقرير الى ان السعودية تحظر التعبّد بأيّ ديانة غير الإسلام على اراضيها، وان هناك اقليات دينية كالمواطنين الشيعة والصوفية وهم مستهدفون بالتمييز والتحيّز؛ بمباركة المؤسسة الدينية الرسمية.

وتابع التقرير بأن منظمات حقوق الإنسان في السعودية مقيّدة بشكل حاد، ومراقبة من السلطات، وقد رفضت السلطات السعودية تسجيل مركز عدالة لحقوق الإنسان.

وحيث أن الحكومة السعودية تلعب دوراً قيادياً - حسب تعبير التقرير - في نشر السلفية/ الوهابية في انحاء العالم، وان أهم تمظهرات السلفية الوهابية ألهم منظمات مثل القاعدة التي تشكل خطراً عالمياً وعلى السعودية نفسها، خاصة وأن تمويل الإرهاب لازال يتم عبر الجمعيات الخيرية السعودية الخاصة.

لهذا كلّه رأى البرلمان الأوروبي ان من صالحه القيام بإصلاحات سياسية في السعودية باعتبارها العامل الأهم لاستقرار بعيد المدى ولتطوير المنطقة.

ودعا التقرير السعودية لأن تفتح حواراً مع الاتحاد الأوروبي حول موضوع حقوق الإنسان، للتعرف على مواطن الحاجة التي تحتاج السعودية تغييرها. كما دعا البرلمان الأوروبي الى توفير الحرية الدينية لكل القاطنين في السعودية وأكد على حق حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي؛ وأبدى أسفه من انعدام الحريات الدينية في السعودية، التي أصبحت مطالبة - حسب التقرير - بتشجيع التسامح والإعتدال، واحترام التنوع الديني، وذلك عبر مناهج التعليم الدينية وعبر المؤسسة الدينية الرسمية نفسها، وكذلك عبر خطاب الدولة من خلال تصريحات مسؤوليها وموظفيها العامين.

وواصل تقرير البرلمان الأوروبي بأن دعا السعودية الى تسريع اتخاذ قرار بشأن قانون الجمعيات الأهلية وتأمين حريتها في العمل.

وحول المواطنين الشيعة، شدد البرلمان الأوروبي على الحاجة الى احترام حقوق المواطنين الشيعة الأساسية، ومثلهم الأقليات الأخرى، بما في ذلك حقهم في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والحكم. ودعا التقرير الحكومة الى عدم استخدام قانون مكافحة الإرهاب ضد الأقليات؛ وأن تبذل السلطات جهداً أكبر في ارساء قيم التسامح والتعايش بين المجموعات الدينية؛ وألح التقرير على الحكومة السعودية بأن تطهّر النظام التعليمي من التوصيفات التي تميّز وتحط من أتباع المذاهب الاسلامية الأخرى.

وبشأن المرأة، اشار التقرير الى ضرورة رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارة، وان يلتزم الملك عبدالله بوعده ان تشارك المرأة في الانتخابات البلدية القادمة عام ٢٠١٥، كناخبة، ومُنتَخَبة. وان يسمح للمرأة بحرية الحركة، والغاء نظام المحرم، واعطاءها فرصاً وظيفية، وشخصيتها القانونية، وتمثيلها في النظام القضائي، والغاء كل التمييز بحقها في الشأنين الخاص والعام، اضافة الى زيادة مساهمتها في فضاءات الإقتصاد والثقافة والسياسة والحياة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتوصيات التي فُرضت على السعودية في مجلس حقوق الإنسان، ضمن المراجعة الدورية الشاملة، طالب البرلمان الاوروبي السعودية بتنفيذها.

ايضاً طالب الاتحاد الأوروبي الرياض بتحسين اوضاع العمالة الأجنبية التي تساء معاملتها، خاصة النساء العاملات خدماً في المنازل واللاتي يجدن انفسهن في حال من العبودية.

وحذّر التقرير من الدعم المالي والسياسي الذي تقدّمه الحكومة السعودية لمجموعات دينية وسياسية في شمال أفريقيا، وقالت ان ما تفعله السعودية سيؤدي الى تقوية الأصولية وإعاقة القوى التي تطالب بالحكم الديمقراطي. كما اعتبر التقرير الأوروبي دعم السعودية للإنقلاب العسكري في مصر بمثابة تهديد لجهود دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق حل سلمي شمولي جامع للأزمة المصرية.

وتتواصل الدعوات في تقرير البرلمان الأوروبي للحكومة السعودية، حيث ألح أعضاء اللجنة الخارجية فيها على الرياض بأن تتوقف عن التصرف كحركة سلفية تدعم النشاطات التي يقوم بها المتمردون في مالي ضد الدولة هناك؛ فهذا سيؤدي الى زعزعة كاملة المنطقة؛ وأدان الأعضاء كل التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة.

ودعا البرلمان الأوروبي الحكومة السعودية بأن تتوقف عن التصرف كطرف منحاز بعقلية طائفية تعتمد سياسة الصفر خياراً في الأزمة السورية: (أما كلّه لي أو عليّ/ وحسب تعبير المتنبي: لنا الصدرُ دون العالمين أو القبر). وبدلاً من ذلك دعاها الى استخدام مقاربة حل سلمي يشارك فيه كل الأطراف؛ وأيضاً دعا التقرير الحكومة السعودية لمساهمة أكبر في العمل الإغاثي للسوريين.

وبشأن البحرين، دعا البرلمان الاوروبي السعودية للمشاركة البناءة والتوسط من اجل اصلاح سلمي في البحرين ودعم الحوار الوطني؛ وايضا دعاها الى الانخراط في حوار مع ايران لمناقشة القضايا الثنائية وكذلك مستقبل المنطقة.

تقاذف المسؤوليات بين الشيوخ والأمراء

معركة المحرّضين!

محمد فلالي

أشعل داوود الشريان معركة اللوم إزاء المسؤولية عن سفر آلاف الشباب من المدنيين والعسكرين للقتال في الخارج. معركة الشريان لم تقتصر على الحرب السورية، وإنما جعلها معركة مفتوحة وراح وبأثر رجعي يطالب بمحاسبة مشايخ التحريض مثل سلمان العودة، سعد البريك، محسن العواجي، محمد العريفي (وإن كان الاخير حينذاك شاباً يافعاً)، الذي حمّلهم مسؤولية تشجيع الشباب على القتال في أفغانستان تحت عنوان الجهاد، وقال ما نصّه (إن كنتم فَلَتّوا ـ أي نجوتوا ـ من أفغانستان فلن تفلتوا هذه المرة).

في السياق نفسه، عمد بعض أعلاميي السلطة بإعادة قراءة الدور السعودي في أفغانستان، باستبعاد أي دور عسكري في الجهاد الأفغاني. الاعلامي والصحافي جمال خاشقجي كتب مقالاً في (الحياة) في ١٥ شباط (فبراير) الماضي بعنوان (لماذا سمحت السعودية بالجهاد في أفغانستان ومنعته اليوم في سورية؟). ذكر فيه بأن المملكة (لم تشجع الشباب على الجهاد في أفغانستان، وإنما سمحت لهم بالعمل الإغاثي هناك)، حيث (استقر أكثر من ٣ ملايين أفغاني في ظروف صعبة، وكانت بحاجة لتشغيل مئات من السعوديين هناك..). واعترف الخاشقجي بوجود «تحريض» على الجهاد (ولكن لم يكن محل إجماع وتراضٍ)، وأرجع ذلك الى الشيخ عبدالله عزام الذي وصفه بـ (المحرض الأكبر) وكان حينذاك في المملكة السعودية (آمن بأن الجهاد في أفغانستان من أهم فروض العين، يخرج فيه الولد من دون إذن والده، فنظر لفتواه شرعياً، وطبعها في كتاب وزع مجاناً بمئات آلاف النسخ، كان يخطب بذلك في مساجد المملكة..).

مقالات أخرى كتبت في الصحف الرسمية تنزع نحو تبرئة آل سعود من أي دور في الجهاد الافغاني، وربطاً بما يجري الآن في العراق وسوريا ولبنان واليمن، والهدف ببساطة هو نفي أي صلة للعائلة المالكة في ذهاب الآلاف من الشباب للقتال في الخارج.

عملية الاسقاط المتأخر لرواية سعودية مهترئة ومحاولة نسخ الرواية الافغانية القديمة ودور ال سعود فيها تستهدف: أولاً، التنصل من أي مسؤولية عن مقتل مئات الشباب السعوديين من مدنيين وعسكريين، والتحضير لأجواء تسمح بتصفية الحساب مع المشايخ الصحويين على خلفية التباين الحاد بين موقفي الحكومة ومشايخ الصحوة الذين يحملون تطلعات سياسية، وثانياً: تحميل فكر الاخوان المسلمين مسؤولية تحريض الشباب على (القتال في الخارج)، وتبرئة الوهابية من أي دور تحريضي، وتالياً أي صلة لها بالتنظيمات القاعدية التي نشأت على الايديولوجية الوهابية عقيدة (تكفير الآخر)، ومنهج تفكير (الهجرة)، واستراتيجية عسكرية (الجهاد).

وفيما يحمّل خاشقجي حركتي (الجهاد) و(الجماعة الاسلامية) المصريتين لبيشاور مسؤولية (الانحراف في فكر الجهاد في أفغانستان)، فإن الكاتب المصري فهمي هويدي، كشاهد على تلك المرحلة، دوّن مشاهداته في كتابه (حدث في أفغانستان) الذي نشره سنة ١٩٨٨، وتحدّث فيه عن دور الدعاة الوهابيين في الجهاد الافغاني حيث كان (غاية ما شغلوا به هو ما أسموه بتثبيت عقيدة التوحيد) حسب قوله، وكانت الأسئلة الرائجة: ما هو دينك؟ ومن هو نبيك؟ وكانت المحصلة ان أنقسمت البندقية الافغانية على نفسها وبدأت تصوب طلقاتها نحو الجسد الافغاني في حرب طائفية سنية ـ شيعية في منتصف عام ١٩٨٩م وانشغل المسلمون الأفغان بالدماء فيما بينهم وحكمت العداوة والبغضاء وسوء الظن علاقات الاطراف المجاهدة على



العودة: أكتافه لا تتحمل آثام النظام!

خط المواجهة مع القوات السوفيياتية الغازية، وانتهى الامر الى انقسام الساحة الافغانية تعزز بوصول طالبان بنزعتها المتطرفة.

على أية حال، فإن حملة مضادة قادها المشايخ ومتعاطفون معهم للرد على الحملة الرسمية، في سياق إعادة تصويب الأمور، واستعادة الرواية الافغانية الأصلية بكل شخوصها، وشهودها، ووقائعها..


جمال خاشقجي مقاتلاً في افغانستان

بدأت الحملة المضادة باستعادة الدور الاعلامي لداوود الشريان، الذي كان يتولى خلال سنوات الجهاد الافغاني (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) رئاسة تحرير جريدة (المسلمون) ومجلة (الدعوة) المتخصصة في شؤون الجهاد الافغاني. وقد لعب الشريان دوراً تحريضياً على الجهاد، الذي تحوّل اليوم الى واحدة من (حروب كافرة) حسب توصيف الشريان نفسه في برنامجه على قناة إم بي سي.

أما الاعلامي جمال خاشقجي الذي كان هو الآخر شاهداً وشريكاً في الجهاد الافغاني، فقد استعاد مغرّدون صوراً له قديمة وهو يرتدي اللباس الأفغاني بلحية متوسّطة الحجم وكان يعلّق على كتفه سلاح كلاشينكوف، في إشارة واضحة الى التماهي مع الجهاد الافغاني ضد الاحتلال السوفيياتي.

الشيخ عادل الكلباني، إمام الحرمي المكي سابقاً، وفي رد فعل متعاطف مع زملائه المشايخ، وضع في حسابه على تويتر صورة ـ دليل، تعود الى ثمانينات القرن الماضي، وكتب على الصورة عنوان (معرض الجهاد في فلسطين وأفغانستان) وفي أسفل الصورة كتبت العبارة التالية (المعرض الثاني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل)، وقد أقيم في مركز الخزامى بالرياض، في شهر شعبان ١٤٠٩هـ الموافق لشهر نيسان (إبريل) ١٩٨٩. وعرض في صورة أخرى يظهر فيها الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع آنذاك، وكان يترأس (مهرجان الجهاد) الذي أقامته جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض من ٤ ـ ٦ شعبان سنة ١٤١١هـ الموافق ٢٠ ـ٢٢ آذار (مارس) ١٩٩١م.

إرث ثقيل عن الدور السعودي منذ الجهاد الافغاني وصولاً الى القتال في سوريا، ويعمل مشايخ ومغرّدون متعاطفون معهم على إعاد نشره. بدا واضحاً أن المشايخ لم يمرّروها هذه المرة كما في المرات السابقة، فقد استنفروا لجهة الدفاع عن أنفسهم، أو بالأحرى لتقاسم المسؤولية، فانخراط الشباب في القتال خارج الحدود لم يكن يجري في الظلام، وبعيد عن أعين وآذان الأمراء، بل كانوا شركاء كاملين في معارك الخارج بدءاً من أفغانستان ومروراً بالعراق واليمن ولبنان وانتهاءً بسوريا.

يتناقل المشايخ والمتعاطفون معهم ما جاء على لسان الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء (وهي هيئة يعيّن الملك أعضاءها)، حيث أفتى في نيسان (إبريل) ٢٠١١ ، بجواز قتل ثلث الشعب السوري من أجل أن ينعم الثلثان. المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أصدر فتوى في ١٦ آذار(مارس) ٢٠١٢ (بوجوب تقديم كافة أنواع الدعم المادى والعسكرى إلى الجيش السورى الحر، فى جهاده ضد نظام بشار الأسد).وقد جرى تعميم الفتوى على كافة المساجد فى المملكة). ذكرت مواقع الكترونية نفي المفتي ولكن ليس بصوته ولا بختمه.

الشيخ سعد البريك، المقرّب من الأمير عبد العزيز بن فهد، وزير الدولة، والذي ورد إسمه في برنامج داوود الشريان ضمن قائمة مشايخ التحريض على القتال في الخارج، طالب الشريان بأن يهاجم وزير الخارجية سعود الفيصل لأنه كان قد دعا للجهاد بكل شيء. وكان له تصريح واضح لا لبس فيه في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الاميركي جون كيري في ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ حيث جاء في جوابه عن سؤال حول موقف المملكة من دعوات الجهاد فقال ما نصّه: (الجهاد هو أن يقدم الانسان ما يستطيع أن يقدم) هناك) من يجاهد بيده فليجتهد، ومن يجاهد بلسانه فهذا أقل ما يمكن، ونحن نجاهد بكل النواحي).


داوود الشريان حين كان مؤمناً!

وفيما نفى البريك أي دور له في التحريض على الجهاد، إلا أنه عاد وعبر حسابه الرسمي بموقع تويتر وكتب تغريدة في ٢١ كانون الثاني (يناير) الماضي (لقد هزلت، إن كنا سنتبرأ من واجب تذكير الأمة بنصر السنة من أجل قنوات لم يعرف عنها إلا الفساد). إذاً ما المشكلة؟

بالنسبة للبريك فان الشريان فتح معركة أفرحت قلوب

الأعداء، وتساءل (من المستفيد..عدونا يتفرج فرحاً على الجدل الذي سببته حلقة داود الشريان..ألا نخشى أن ينقسم مجتمعنا بهذا كما انقسم المصريون بالانقلاب؟).

مهما يكن، فإن الحملة الاعلامية التي سبقت ورافقت وأعقبت الأمر الملكي بمعاقبة المقاتلين السعوديين المدنيين والعسكريين في الخارج أحدثت انقساماً عميقاً عمودياً وأفقياً. وقد تكون من المرات النادرة الذي يحدث مثل هذا الأمر الملكي ردود فعل شعبية مستنكرة، لأسباب عديدة منها أن من قادوا الحملة الاعلامية كانوا شركاء في حملات التحريض على الجهاد، وأنهم بالغوا في تحميل المسؤولية لطرف ونفيها عن آخر هناك فيض من الأدلة على شراكته الكاملة في التحريض على القتال في الخارج تحت عنوان الجهاد، ومنها، وهو الأخطر في نظر البعض، أن الذين دفعوا الشباب نحو القتال في الخارج بعنوان (نصرة أهل السنة في بلاد الشام) تحوّلوا في نظر رعاتهم الى مجرمين وليسوا أبطال..



الجهاد الذي يريد آل سعود التبرؤ منه!

بطبيعة الحال، فإن نفي المشايخ تهمة التحريض على القتال في الخارج يتطلب هو الآخر محو كل ما رسخ في ذاكرة جيل من الشباب شارك في مشروع الجهاد الافغاني، والأهم من ذلك أنه يتطلب محو ذاكرة (جوجل) التي تحتفظ بمجموعة كبيرة من البيانات، المقالات، التصريحات للمشايخ.

فقد عقد في القاهرة مؤتمراً بعنوان (موقف علماء الأمة من أحداث سوريا) في ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ حضرته ٧٠ جمعية ورابطة للعلماء في العالم الاسلامي وعلى رأسها (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (وأغلب أعضائه من السعوديين ويرأسه الشيخ يوسف القرضاوي ونائب رئيسه الشيخ سلمان العودة، ودعا البيان الختامي إلى: (وجوب النفرة والجهاد لنصرة إخواننا في سوريا بالنفس والمال والسلاح وكل أنواع الجهاد والنصرة..). كما دعا البيان الى ضرورة (ترك الفرقة والاختلاف والتنازع بين المسلمين عموماً وبين الثوار والمجاهدين في سوريا خصوصاً وضرورة رجوعهم جميعاً عند التنازع إلى الكتاب والسنة والتسليم لحكمهما، وتغليب جانب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والحرص على الألفة والاتفاق، وتوحيد الجهود نحو العدو وحفظ القوة والغلبة والبعد عن الفشل بترك التفرق والاختلاف). ولم يأت البيان على ذكر الجماعات الارهابية مثل (داعش) و(النصرة) وغيرها بل وضع البيان الجماعات في خانة الثوار والمجاهدين! وجاء في البند التاسع من البيان (استنكار تصنيف و اتهام بعض فصائل الثورة السورية بالإرهاب...).

وقد جمع البيان علماء دين محسوبين على الخط التنويري مثل الشيخ راشد الغنوشي، ومن الذين توعدّوا بذبح أطفال (الشيعة) في مدينتي نبّل والزهراء مثل الشيخ الوهابي الكويتي شافي العجمي.

من الاسماء السعودية الواردة في قائمة الموقّعين على البيان: الشيخ ناصر بن سليمان العمر، الشيخ سعود الفنيسان، محمد أحمد الصالح، خالد العجيمي، د. عوض القرني، د. علي بادحدح، د. عبد الله وكيّل الشيخ، الشيخ سلمان بن فهد العودة، د. سعيد بن ناصر الغامدي، د.محمد بن موسى الشريف، الشيخ محسن العواجي، الشيخ يوسف الشبيلي، الشيخ يحيى إبراهيم اليحيى، الشيخ عبد العزيز بن فوزان الفوزان، الشيخ صالح الدرويش، الشيخ سليمان البراهيم الرشودي.

في المؤتمر نفسه، تمّ طرح أوراق عمل من بينها ورقة للشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمين العام السابق لرابطة العالم الاسلامي، بعنوان (واجب المؤسسات). أما الشيخ الوهابي محمد صالح المنجد فأوضح أهم النقاط التي تناولها المؤتمر ومنها: (استنكار اتهام بعض فصائل المجاهدين بالإرهاب)، مؤكّداً على (نصرة مسلمي سورية بالنفس والمال والسلاح..).


البريك: داعية جهاد ام محرض على الإرهاب؟!

وقد أشاد المسؤول الشرعي في (جبهة النصرة) مصعب القحطاني بمقررات المؤتمر، وقال ما نصّه (نحن نفرح عندما نرى موقفاً للعلماء ينصرون فيه المسلمين المستضعفين ونشكرهم على جهدهم..).

الشيخ محمد العريفي خطب في اليوم التالي للمؤتمر، ١٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ وأكّد ما صدر عن المشاركين في مؤتمر نصرة أهل الشام، وقالوا بوجوب الجهاد، وجاء في خطبته لصلاة الجمعة بمسجد عمرو بن العاص (لا حياة لنا إلا بالجهاد). وراح يصعّد في لهجة التحريض باستخدام خطاب طائفي وقال (أقسم بالله لو تمكن النظام الصفوى من بلاد الشام فإنهم فى طريقهم ماضون لبلادنا).

وكان للعريفي صولات وجولات في ميدان الجهاد منها نزول الملائكة على الثوار في سوريا. فقد بثّت قناة (دليل) مقابلة مع الشيخ العريفي في ١٢ شباط (فبراير) ٢٠١٢ نقل فيها عن مصدر (حدثوني) في إشارة الى من يفترض أنهم شهود عيان أنهم كانوا يرون الملائكة تقاتل الى جانب الثوار السوريين. وقد أثار تكرار العريفي لذكر رواية الملائكة انتقادات في الوسط السلفي الوهابي. فقد علّق الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، على القصة ساخراً بالقول (ربما كانوا شياطين)، مضيفاً إنه (يستحيل رؤية الملائكة، وهم ينزلون فقط على الانبياء والصالحين). واستنكر قائلاً (من الذي يراهم ويقول نزلت الملائكة؟! ما أحد يراهم).

الشيخ عادل الكلباني اعتبر أن (هناك فئة من محترفي الدعوة تستخدم هذه القصص إدراكاً منها لميل الجماهير إلى التسلي بالعلم والتلذذ باستماع القصص المثيرة). وقال الكلباني على حسابه الشخصي بموقع تويتر متسائلاً: (وش معنى الملائكة ما نزلت إلا مع السوريين، ليش ما نزلت مع الليبيين وإلا كان الناتو يكفي).


العريفي: حي على الجهاد في سوريا، الملائكة تقاتل هناك!

وكان الاعلامي المصري خيري رمضان قد علّق على خطبة العريفي في مسجد عمرو بن العاص بالقاهرة وتحريضه المصريين على الجهاد، وقال رمضان على شاشة سي بي سي ٢ في ١٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ بأن نصرة الشعب السوري في عرف الشيخ محمد العريفي السعودي هو الجهاد، ويدعو المصريين للجهاد. وتسائل: هل يقدر العريفي على دعوة السعوديين للجهاد في سورية؟ وسأل أيضاً: من وجّه الدعوة للعريفي في مثل هذا اليوم؟ واعتبر رمضان أن خطبة العريفي في وقت سابق في مدح مصر وأرض الكنانة لم تكن بريئة، فقد حان وقت استثمارها عبر اطلاق دعوة الجهاد للمصريين. بل ذهب أبعد من ذلك: لماذا لا يفتح باب الجهاد في فلسطين؟ مع أنها تتهوّد.

الشيخ سلمان العودة الذي ورد إسمه في قائمة الموقّعين نفى أن يكون شارك في المؤتمر أو التوقيع على البيان، وأن إسمه وضع دون علمه، وقال بأنه (لم يعلم الا من النت). واكتفى العودة لتوضيح اللبس بكتابة تغريدة في توتير (اجتماع العلماء في القاهرة وبيانهم بشأن سوريا بادرة إيجابية وتمنيت أن أكون معهم ولكن حبسني العذر، والحمد لله). وفي اليوم التالي كتب تغريدة أخرى (لأني مع ثورة سوريا أحذر غير السوريين من مباشرتها لئلا ترتبك المسيرة..وأرى أن واجبنا إمدادهم بكل ما يحتاجون بواسطة من نثق بهم وهم كثير..اللهم اشهد). وقد فهم البعض من هذه التغريدة معارضته لمضمون بيان القاهرة الداعي الى النفرة للجهاد في سوريا. ولكن عبارة (واجبنا إمدادهم بكل مايحتاجون..) تثير سؤالاً كبيراً حول معنى (كل) الذي يشمل المال والسلاح والنفس. وإن تحذير غير السوريين من مباشرة الثورة قد تحمل معاني كثيرة منها مباشرة القيادة لا المشاركة فيها، وإن الثورة شيء والقتال شيء آخر.

وقد سئل الشيخ العودة عن موقفه من الذهاب الى سوريا وإشادته باجتماع القاهرة وورود إسمه ضمن الموقعين على البيان الذي يحرض على الذهاب الى هناك، ولكن العودة لم يجب عن السؤال. وقد حمل عبد السلام الوايل في مقالته (سلمان العودة والموقف من النفرة إلى سوريا) في جريدة (الشرق) بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) الماضي عدم الاجابة على احتمالين: الاول، المجاملة لمؤتمري القاهرة وتابعيهم. الثاني، خوف الفقيه التقليدي من غضب الجمهور والأتباع.. في كل الاحوال: أن إثارة المسألة بشكل مستمر حول موقفه من النفرة لمواضع الجهاد (أشرع بابا للغموض بعدم إجلائه الموقف حيال بيان القاهرة..). يضيف الكاتب (ما أستغربه أكثر هو تجاهله الرد على السؤال المرسل له لجلاء هذا الغموض).


الكلباني ليش ما نزلت مع الليبيين وإلا كان الناتو يكفي؟

مهما تكن تبريرات العودة، فإن الاكتفاء بتغريدات على تويتر لتوضيح موقف من بيان بحجم بيان القاهرة الذي حظي باهتمام كبير وجرى توزيعه على نطاق واسع كمن ينادي على شخص وسط حشد مليوني صاخب. فالبيان يُرَدُّ عليه ببيان، وأن يحرص العودة شخصياً على توزيعه على نطاق واسع، وأن تكون عبارات البيان واضحة لا لبس فيها ولا تخضع لتفسيرات متعددة. والحال، أن العودة يلجأ كعادته للغامض من العبارات بما يجعل مواقفه مترددة بين القبول والرفض والسلب والايجاب..

مها يكن، فإن تقاذف المسؤوليات بين الأمراء والمشايخ قد بدأ، وله انعكاسات في الاعلام وفي الشارع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهناك في دولة آل سعود من يعمل على خلط الاوراق وتبرئة جانب الحكومة ومعاقبة المشايخ الذين استجابوا لرغبتها في البداية ولكن حين خسرت الرهان أرادت القاء اللوم عليهم وتصفية الحساب معهم.

الحرب على (التواصل الاجتماعي)

ناصر عنقاوي

لاشك إنها حرب حقيقية على مواقع الاتصال الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، كيك) وحتى على مواقع المحادثات (واتساب، لاين، تانجو، نمبز، فايبر، وانستجرام ووو). حين يتواجد ٦ ملايين مغرّد في (تويتر) في وقت واحد و٩ ملايين على موقع (فيسبوك)، وتكون وتيرة مشاركة مواطني المملكة متصاعدة بمعدّلات خيالية نكون بالفعل أمام حرب في العالم الافتراضي وتبتغي تحقيق ما لا تستطيع تحقيقه في العالم الواقعي..

كثيرة هي القضايا التي يتم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي، وكبير هو حجم المشاركة الشعبية في هذه الحرب بجبهاتها المتعددة، حيث تستهلك جبهة الهجوم على الحكومة وسياساتها الجهد الأكبر..

مشاركة مواطني المملكة في مواقع التواصل الاجتماعي والوتير المتصاعدة فيها، بل واحتلالهم المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث ارتفاع أعداد المنخرطين في هذا العالم الجديد نسبياً تحرّض وبقوة على دراسة هذه الظاهرة. وكان يفترض أن يبادر أهل البلد أنفسهم لدراستها، ولكن جاءت هذه الدراسة من جهة معنيّة بمراقبة تحوّلات المنطقة بهدف تحصين وضعها الداخلي، وتأمين سبل حماية الكيان من أية متغيرات سياسية وإجتماعية وأمنية وثقافية في عالم شديد التحوّل.

دراسة اسرائيلية أعدّها كل من أوريت لابروف ويوْول جوزينسكي وصادرة عن (مركز أبحاث الأمن القومي) التابع لجامعة تل أبيب نشرت نتائجها في ١١ شباط (فبراير) الماضي خلصت الى أن أن مجموعة من الباحثين والصحافيين والسياسيين السعوديين يوظفون مواقع التواصل الاجتماعي لتسويق المواقف والسياسات الرسمية التي تتحرج العائلة المالكة من التعبير عنها. وأكّدت الدراسة بأن العائلة المالكة توظف هذا الفريق الذي تطلق عليه (معسكر البلاط) في الترويج لسياساتها وتعزيز صدقيتها.

وأوضحت الدراسة بأن معسكر البلاط هذا يوجّه (يوجه انتقادات لدول عربية أخرى وللولايات المتحدة وأوروبا وفق الخط الدعائي الذي يرغب به القصر). وضربت الدراسة مثالاًعلى تبني معسكر البلاط الأجندة الإعلامية للعائلة الحاكمة، وأشارت إلى أنه قبل الانقلاب على مرسي، تجنبت المملكة توجيه انتقادات علنية لحكم الإخوان، لكنها تركت المهمة لـ(معسكر البلاط)، الذين وجهوا انتقادات حادة جداً لحكم الإخوان المسلمين، وحذرت من خطورة مواصلة السماح لمرسي بالحكم.

وأشارت الدراسة إلى أن العائلة المالكة توظف (معسكر البلاط) في إيصال الرسائل للغرب، حيث أن العائلة المالكة لا تقوم بتوجيه انتقادات علنية لسياسات الإدارة الأمريكية لكنها تترك هذه المهمة للمعسكر.

وأشارت الورقة إلى نتائج الدراسات والاستطلاعات العالمية التي أظهرت أنه قد طرأت عام ٢٠١٢ زيادة بنسبة ٣٠٠٪ على عدد السعوديين، الذين يرتادون مواقع التواصل الاجتماعي، في حين أن عدد الذين الذين يستخدمون موقعي التويتر واليوتيوب في السعودية هو الأعلى في العالم.

ونوهت الورقة إلى أن ثلث السعوديين مرتبط بشكل فاعل بمواقع التواصل الاجتماعي، ولفتت إلى أن أعمار الذين يقبلون على مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية تتراوح بين ٢٦-٥٥ عاماً، مشيرة إلى أن ٨٧٪ من المستخدمين هم رجال، في حين أن ١٣٪ فقط هم نساء.

وأكدت الدراسة أن القيود التي يفرضها النظام والمؤسسة الدينية على المجتمع في السعودية جعل معظم السكان يرون في مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الوحيد الذي يمكن أن يعبّروا فيه عن أنفسهم.

في الوقت نفسه أشارت الدراسة إلى أن سلطات الحكم وظّفت مواقع التواصل الاجتماعي لناحية التعرف على توجهات الناس وميولهم، مع ذلك فهي لا تتردد في حجب مواقع تقدم معلومات ترى أنها تمس باستقرار نظام الحكم، ولذلك تخشى العائلة المالكة من أن تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في تأجيج نار ثورة ضدها.

ويلفت معدا الدراسة إلى أن طابع متصفحي مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية يختلف عن بقية الدول العربية. وبحسب الدراسة فإن متصفحي شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي يمثلون (قوى التغيير)، لأنهم يتحدون البنى المجتمعية والسياسية القائمة، مشيرة إلى أن السمات العامة لمرتادي مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي تدلّل على أنهم يمثلون رجالاً ونساء، طبقة وسطى، مثقفون يقطنون المدينة، ذوي توجهات ليبرالية وديموقراطية.

واستدركت الدراسة أن متصفحي مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية يختلفون من حيث التوجهات والميول عن النسق العام في العالم العربي، مشيرة إلى أنهم ينتمون للقوى المحافظة والراديكالية من الدعاة وأبواق الأسرة المالكة، وهؤلاء يستخدمون هذه المواقع لنقل رسائلهم وللترويج لخطهم الفكري.

ونوهت الدراسة إلى أن تحليل مضامين ما ينشره السعوديون في مواقع التواصل الاجتماعية ذو طابع ديني، وأحالت إلى دراسة دللت نتائجها على أن ٢٠٪ من السعوديين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الاطلاع على مواد دينية، في حين أن ٨٪ فقط هدفوا للاطلاع على مواد ذات طابع سياسي.

وأضافت الدراسة أن القوى المحافظة وظفت مواقع التواصل الاجتماعي في نقل الخطب والمواعظ



الدينية للتأثير على (جمهور المؤمنين) سواءً في السعودية أو خارجها، مدعية أن المواعظ تهدف أيضاً إلى تجنيد (مقاتليين جهاديين سلفيين)، علاوة على توظيف المواقع في التحذير من الاستخدامات (السيئة) لمواقع التواصل الاجتماعي.

وأشارت الورقة إلى أنه بالإمكان العثور في مواقع التواصل الاجتماعي على مضامين تمثل (قوى التغيير)، سيما أولئك الذين ينظمون حملات تطالب بتحسين مكانة المرأة والأقليات في المملكة.

واستدركت الدراسة أن هذه الأصوات لا تطالب في المقابل بإحداث تغيير في منظومة الحكم والسلطة القائمة، ولا تتبنى أجندة ليبرالية ديموقراطية، لكنها تحاول تحقيق تآكل تدريجي في رصيد القوى المحافظة.

وأكدت الدراسة أن (الشيعة) السعوديين الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي ينتمون إلى (قوى التغيير)، نظراً لأنهم يطالبون بتحسين أوضاعهم كأقلية.

وزعمت الدراسة أن الجدل حول القضايا المذهبية يطغى على الجدل في مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على دور الدعاة في التحريض على الحكام السنة العلمانيين، ودعم تنظيم (القاعدة) وعملياته في سوريا والعراق ولبنان.

إبن نايف والقمع بدعم أميركي

سامي فطاني

أتقن فن الخضوع للكبار، والتودّد لمن هم أعلى منه رتبة مثل الملك وولي العهد، وطاعة من بيدهم القوة والنفوذ (الأميركيين)، فكان الابن المطيع لولاة أمره، لا ينقض عهداً، ولا يخالف أمراً، ولا يسبقهم بقول أو بفعل..

في المقابل، ورث من أبيه التنمّر في ذات السلطة، واعتماد القمع وسيلة وحيدة في التعامل مع المواطنين، وحتى الجانب الودّي في شخصيته هو جزء من تكتيات القمع، فهو قمعي بأشكال مختلفة..

ابتسامة، واحترام، وكلام معسول، هي جزء من (عدّة الشغل) لدى بن نايف، وفي الشدائد وحين يوضع أمام تحد، يكشف عن جوهره الصلف، والصارم، والمكتنز حقداً، وكراهية، وضغينة على كل ما ومن يشكل تهديداً حقيقياً أو متخيلاً لسلطان آل سعود..

لا يحترم كبيراً، ولا يقيم وزناً لعالم، ولا يرعى حتى العاجز والمريض أو المرأة والصغير حين يتعلق الأمر بالسلطة. وقد يعبّر عن احتقار ضيوفه بأشكال مختلفة، تارة باستدعائهم الى مكتبه فيبقيهم في غرفة الانتظار ساعات طويلة، ولا يكلّف نفسه حتى بمجرد الاعتذار عن التأخير، وقد يتصل مدير مكتبه على الضيوف القابعين لأيام في أحد فنادق الرياض فيبلغهم بأن (الأمير مشغول وسوف نتصل بكم في وقت لاحق). وقد لا يكون الحال كذلك، ولكنها أحد وسائل الاستهانة بكرامة الآخرين..

أما في الملف الحقوقي، فإن المساحة المخصصة هنا لا تكفي لمجرد ذكر واحدة من أساليب القمع والاحتقار والاهانة التي يتبعها بن نايف، ومن شابه أباه فما ظلم. يكفي أن عشرات الآلاف من المعتقلين على خلفية التعبير عن الرأي، أو ممارسة نشاط حقوقي سلمي، أو المشاركة في مسيرة سلمية للجهر بسوء أصاب بعض المواطنين، أو لإيصال الصوت بمطالب مشروعة، لايزالون يقبعون خلف قضبان سجون الداخلية، وقد مضى على بعضهم أكثر من خمس عشرة سنة وربما أكثر من ذلك. وأغلب هؤلاء المعتقلين لا يخضع لمحاكمات عادلة، أو يتمتعون بتمثيل قانوني.

من يدخل سجون بن نايف يخضع لقاعدة (الداخل مفقود والخارج مولود)، فقائمة الإتهامات باتت جاهزة، وبحسب توجّه المعتقل السياسي والحقوقي والإيديولوجي. والمحاكمات الصورية التي تعقد للناشطين الحقوقيين لا تنتهي ببراءة أي منهم، بل هي تضطلع بمهمة واحدة تحديد مدة السجن ونوع العقوبة بعد أن تتلو جهة الإدعاء قائمة الاتهامات التي تشتمل على كل ما هو غريب وأحياناً مضحك مثل إزعاج السلطات، والتخابر مع جهات أجنبية، أو تهديد الوحدة الوطنية، والخروج على ولي الأمر..وهي اتهامات غير ذات صلة..

لا ننسى أن بن نايف كانت له صولات ضد الاصلاحيين، خصوصاً بعد تقديم عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، فكان يجول على الإصلاحيين مرغّباً ومرهّباً، في سبيل إقناعهم بالتخلي عن المطالبة بالإصلاحات عبر العرائض والظهور الاعلامي، إلى أن قرر هو والده نايف وفي ليلة مشؤومة إطلاق سيارات الداخلية لتعقّب الرموز الاصلاحية أينما وجدوا، سواء في البيوت، أو الأسواق، أو داخل حريم الجامعة من أجل اعتقالهم..

ملف الانتهاكات لحقوق الإنسان في السعودية يعدّ الأسوأ على مستوى العالم، ويفترض أن يضع المسؤول الأول عنه حالياً، أي بن نايف، في الموقف الذي يستحقه، فهو رجل القمع الأول، ولابد من ملاحقته في القضاء الدولي، لأسباب عديدة باتت معروفة منها موت معتقلين داخل السجن، ومنها الاعتقال العشوائي والتعذيب ضد الآف الناشطين، ومنها مقتل شباب برصاص حي ومباشر في مسيرات سلمية...



بعد جولة بن نايف الى واشنطن في الفترة ما بين ١١ ـ ١٣ فبراير الماضي، ينظر الناشطون والإصلاحيون بريبة شديدة ويغضب أيضاً حيال الغطاء الأميركي لمرحلة قمع قادمة يقوم بها وزير الداخلية بحجة محاربة الإرهاب. وإذا كانت الداخلية، وبن نايف شخصياً، تمارس القمع وانتهاك حقوق الانسان في ظل صمت الحليف الكبير، أي الولايات المتحدة، فإن الممارسة القمعية سوف تكون هذه المرّة بغطاء أميركي، ونخشى أن تزداد وتيرة مصادرة الحريات العامة، وإحكام الخناق على الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان، والمناصرين للإصلاح..

ذراع الدولة العميقة باتت الان أطول، بعد عودة وزير الداخلية من بلاد العام سام، فقد حصل على جرعة دعم مكثفة تسمح له بفعل أكثر مما فعله في السابق. تسلّم ملف سوريا من رجل المغامرات بندر بن سلطان، وبات قلق الإنجاز يلاحقه في كل مكان، فهو لا يريد أن يقع ضحية فشل آخر، فتلاحقه لعنات سلفه...

جولة من القمع في الداخل، وتحت مظلة الدعم الاميركي، الذي سوف يكون شريكاً كاملاً في أي قمع للحريات يطال الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان. بدت مؤشرات توغل الدولة العميقة في الاعلام الذي بات أداة رئيسية فيها، حتى صار المواطن يتعرف على تدابير القمع من بعض كتّاب الصحف المحلية وهم يردحون هياماً في أمن الوطن المفقود..ومن الاعلام تتمدد الدولة العميقة الى كل أرجاء مملكة الصمت..

تكتسب الدولة العميقة تأييد واشنطن لأن صديقها المطيع يمسك الآن بالملف السوري، ولأنه كذلك فهو يجيز لنفسه ضرب الناشطين والاصلاحيين على وجه الخصوص، ببساطة لأن بركة واشنطن تحيط به، وحتى موعد زيارة الرئيس أوباما يصبح لكل حادث حديث.

على أية حال، فإن تداخل ملفات الداخل والخارج، والإرهاب بالحريات وحقوق الانسان، يعقّد الوضع الداخلي، ويدفع البلاد الى مرحلة من الاضطرابات الأمنية والسياسية وسوف لن يكون هناك وقت كاف يعطى لهذه الدولة التي تحوّلت الى مولّد فعال للأزمات والمشاكل، وأن الحلول الأمنية لأزمات صنعت من قبلها، ويراد تدفيع المواطن أثمانها، كما في كل مرة تتورط فيها الدولة السعودية في قضايا خارجية، ويراد استغلال الحل كيما يشكل كل خصومها في الداخل، أي الإصلاحيين والناشطين الحقوقيين..وهذا أمر لن يمر بسهولة هذه المرة.

سرقة حساب المعارض المسعري

أكد المعارض الدكتور محمد المسعري في تسجيل فيديو بثه على الانترنت ان حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تم اختراقه، من جهات حكومية سعودية، موضحاً انه خاطب شركة (تويتر) من أجل استعادة هذا الحساب أو عمل حساب جديد، وهذا ما حدث. وبين المسعري انه يرفض محتوى التغريدات التي تم كتابتها بعد عملية الاختراق، نافيا مسألة عودته للبلاد وهو ما روجته مخابرات الحكومة السعودية واعلامها اعتمادا على ما نشر في الحساب المسروق.

هذا وقد تعرضت حسابات مواطنين عديدين الى الإختراق من قبل المباحث السعودية التي يعمل لديها فريق نشط من الهاكرز. وتنظر السلطات السعودية الى مواقع التواصل الاجتماعي خاصة تويتر بعين الريبة والقلق كونه يمثل اداة ضغط شعبية على النظام وكشف ممارساته وأخطائه.

وقد حاولت السلطات السعودية حجب عدد من مواقع التواصل الاجتماعي الا انها فشلت في ذلك، كما ان السعودية تعتبر أكثر دولة تقدمت بمئات الطلبات الى ادارة تويتر للتعرف على أشخاص بعينهم، حسب تقرير الشركة نفسها.

هذا ولاتزال الخطب والفتاوى الدينية الرسمية تنتقد تويتر والمغردين وترى انه ينشر الإشاعات المضادة للحكم، وكان آخر ما نشر في خطبة الجمعة للمفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ الذي اتهم المغردين بأنهم ينشرون الفرقة والفوضى في البلاد، والتحريض على قيادات الوطن، واصفاً تغريداتهم بـ (التهريج) وان اعداء الاسلام يستغلون التغريدات لزرع الفتنة ضد ولي الأمر.

مواطنون بلا هوية

لا يعرف بالدقة عدد المواطنين الذين لا يحملون جنسية، لكن من المؤكد أنهم يتجاوزون المليون شخص، ويقطنون في أحياء معروفة في مدينة جدة ومكة وغيرها، كما أن عدداً من أفراد القبائل شمال المملكة حرموا هم ايضاً من الجنسية لأسباب سياسية فيما يبدو. واعتبر حقوقيون وناشطون أزمة البدون بمثابة قنبلة موقوتة، تكاد تشارف على الإنفجار، وهي تنعكس في الوضع الحالي على زيادة الجريمة، حيث لا أفق لهؤلاء البشر الذين ولدوا في السعودية هم وآباؤهم وربما أجدادهم، ولكنهم لسبب ما حرموا من الجنسية. فهؤلاء لا يستطيعون العمل ولا التمتع بحقوقهم الأولية في الدراسة أو الصحة أو السفر او حتى الحصول على أوراق ثبوتية للزواج والطلاق وغيرها؛ ما يجعل هؤلاء ينقمون على المجتمع وعلى السلطة السياسية التي رسّخت العنصرية في المجتمع، الى حد أن مواطنين عاديين، ويحملون الجنسية السعودية وجدوا انفسهم خارج الحدود، مثل الناشط الأشهر في السعودية عمر عثمان الذي تم ترحيله الى الصومال!

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد كشفت بأن عدد قضايا البدون المتعلقة بالهوية والجنسية التي تصل الى الجمعية تبلغ في المعدل ٣٥٠ قضية سنويا، بما يمثل ١٠٪ من القضايا الواردة للجمعية سنويا والبالغة نحو ٣٥٠٠ قضية. وقال متحدث باسم الجمعية انها تقدمت الى السلطات بمقترحات حل لم تُقبل حتى الآن، كالنظر في أوضاع أطفال البدون وإعطائهم الأولوية لحل قضاياهم ومنحهم أوراقا ثبوتية وتقديمهم على آبائهم، وإعادة السجل المدني لمن كان لديه سجل في السابق لحين انتهاء النظر في قضيته، إضافة إلى منحهم جوازات سفر تتيح التنقل بين دول الخليج على الأقل لمن كانت لديهم هويات سابقا.

وقال المتحدث بأن المعاناة ليست محصورة فقط فيمن لا يملكون أوراقا ثبوتية، ولا ينتمون لأي بلد آخر يذهبون إليه فحسب، بل إن بعضا ممن ليس لهم علاقة بذلك يعانون من تأخر البت في أمرهم كحالة شاب (٢٣ عاما) تسبب خلاف بين والديه بعدم إضافته للسجل المدني لوالده، وعلى الرغم من انتهاء المشكلة، مازال يعاني من عدم انتهاء قضيته، مما تسبب في عدم حصوله على أي تعليم، كما أنه عاطل عن العمل، ولا يخرج من المنزل لعدم امتلاكه أي أوراق خشية القبض عليه.

من جهة اخرى، هدد مواطن ببيع أبنائه الثلاثة إذا لم تتم معالجة استحقاقاتهم الاجتماعية. وناشد علوش بن منيف الدوسري المسؤولين بالنظر في وضع أطفاله وتسهيل إجراءات إضافتهم معه في (حفيظة النفوس). وأضاف بأن جميع الأبواب التي طرقها لإضافة أبنائه الثلاثة لتسجيلهم في المدارس، وتسهيل علاجهم في المستشفيات الحكومية، قد أغلقت في وجهه بحجة عدم حمل والدهم الهوية الوطنية.

قتل مصور ومواطن برصاص السلطة

اقتحمت آليات مدرعة تابعة لجهاز الأمن السعودي قدرها شهود عيان بأربع عشرة آلية، أحد الأحياء القديمة والتراثية في مدينة العوامية بمحافظة القطيف، قالت السلطات انها كانت لاعتقال مطلوبين، وقد استخدمت السلطات الرصاص ما نتج عنها استشهاد اثنين من المواطنين: حسين علي مدن الفرج (٣٤ عاما) وعلي أحمد الفرج (٢٢ عاما). وبحسب وزارة الداخلية السعودية فقد نتج عن العملية أيضا مقتل اثنين من رجال الأمن وإصابة اثنين آخرين.



وفي التفاصيل، فإنه بعد محاصرة القوات الخاصة للمداخل المؤدية لموقع المداهمة، ترجل عدد منهم لمسافة قصيرة وقاموا بزرع قنبلة عند باب منزل المواطن محمد عبدالرحيم الفرج الذي (لم يكن في المنزل في ذلك الحين)

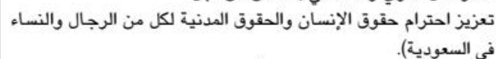
، فاستشهد ابنه (علي أحمد الفرج)، وهو شخص غير مطلوب اساساً للسلطات الأمنية.

أما الشهيد الآخر (حسين علي الفرج) فقد عرف أنه صحفي محلي يعرف بتوثيقه احداث المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، فقد كان يتواجد في المظاهرات السلمية وفي جنازات الشهداء التسعة عشر الذين سقطوا برصاص قوات الأمن في مدد متفاوتة منذ بدء الاحتجاجات السلمية في ٢٠١١/٠٢/١٧. وقد اصيب الشهيد حسين الفرج برصاصة استقرت خلف رأسه بينما كان متوجها لموقع الحدث بكاميرته الشخصية لالتقاط صور توثيقية للمداهمة. وهذا رابع مصور تستهدفه رصاصات القنص والقوات الخاصة التي تعتبر حامل الكاميرا اخطر من المتظاهرين.

السجن ثلاثة اشهر للناشط أبو الخير

قال الناشط وليد أبو الخير في حسابه على تويرت، بأن محكمة الاستئناف صادقت على الحكم بسجنه ثلاثة أشهر بتهمة ازدراء القضاء، وذلك لتوقيعه على بيان التنديد بمحاكمة إصلاحيي جدة وأحداث القطيف. وعبر ابو الخير عن التطلع إلى الحرية والعدالة، كي تغدو ذواتنا أجمل وأسمى على الرغم من كل الأثمان الباهظة، حسب قوله.

وليد أبو الخير، محام ورئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية؛ وقد حصل عام ٢٠١٢ على جائزة صندوق أولوف بالمه التذكاري، لما وصفه الصندوق بـ (نضاله المتواصل القوي والمضحي بالنفس من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية لكل من الرجال والنساء في السعودية).



وقد سبق لوليد أبو الخير أن مَثُل من قبل أيضا في محاكمات أخرى أمام المحكمة الجنائية الخاصة (السعودية) بمختلف التهم، من بينها (الدعوة لإقامة ملكية دستورية)، و(التحدث إلى وسائل الإعلام بقصد الإساءة إلى سمعة البلاد)، و(إهانة القضاء وموظفيه)، و(التواصل مع جهات أجنبية)؛ وهي تهم متكررة تطلقها السلطات على كل الناشطين السياسيين والحقوقيين.

خيبة أمل من زيارة الأمير تشارلز للرياض

أصيب ناشطون حقوقيون بخيبة أمل من نتائج الزيارة التي قام بها ولي عهد بريطانيا الى الرياض مؤخراً، والتي كان يؤمل منها التخفيف من حدّة القمع السعودي الرسمي للناشطين الحقوقيين ومعتقلي الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي زيارته رقص الأمير تشارلز مع اصدقائه من الأمراء العرضة السعودية، وحضر مهرجان الجنادرية، والتقى بعدد من أصدقائه طالباً مساعدتهم لأعماله الخيرية وبينها سبعة عشرة مؤسسة خيرية تعمل على تحسين التعليم وتطوير فرص الشباب البريطاني.

الذي لاحظه الناشطون هو ازدياد حدّة القمع الرسمي، بحيث طالت صحافيين وكتاب ورجال دين، فيما يتصاعد الخطاب الرسمي مهدداً لكل الأطياف السياسية الليبرالية والسلفية والشيعية وغيرها. بل أن الحكومة قتلت مواطنين بدم بارد في العوامية أحدهما هو الإعلامي والمصور حسين الفرج، وذلك اثناء وجود الأمير تشارلز نفسه في الرياض. ولهذا يرجح ان الأمير لم يطرح موضوع حقوق الإنسان على السلطات الرسمية أبداً، وان جلّ اهتمامه كان تلقي الدعم لمشاريعه الخيرية.



وكانت منظمات ومؤسسات حقوقية واعلامية قد طالبت الأمير تشارلز قبل مغادرته الى الرياض التوسط لدى أصدقائه من الأمراء السعوديين لتحسين سجلهم الحقوقي الأسود.

وفي الغالب فإن الحكومة البريطانية بشكل عام متهمة بتقديم مصالحها الاقتصادية وعقد صفقات أسلحة على حساب القيم الإنسانية والحقوقية والديمقراطية التي تزعم ترويجها والدفاع عنها، ولذا اتهمت لندن وعواصم غربية أخرى بتجاوز المعايير الأخلاقية في مسائل بيع السلاح لنظام مستبد وفاسد وقمعي.

ولقد لاحظت هيومن رايتس ووتش مراراً أن حكومة المملكة المتحدة تقلل في كثير من الأحيان من شأن الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تحدث في دول الخليج، وتضع الأولية دائماً لأمور التجارة ومبيعات الأسلحة على حساب حقوق الإنسان.

العمالة الأجنبية

وقعت إندونيسيا والسعودية اتفاقا ينص على أن النساء الإندونيسيات اللاتي يعملن في المنازل بالسعودية سيكون بمقدورهن الاحتفاظ بجوازات سفرهن، والتواصل مع أسرهن، وأن يتقاضين رواتب شهرية، وتكون لديهن أيام عطلة. يأتي الاتفاق الجديد في أعقاب وقوع آلاف من حالات الاعتداء على حقوق النساء الإندونيسيات اللاتي يهاجرن إلى السعودية، على أمل توفير المال اللازم لحياة أفضل لعائلاتهن في وطنهن. وبسبب تلك الإعتداءات، منعت السلطات مواطنيها من العمل في السعودية ريثما التوصل الى حل مرض.

وتقول هيومن رايتس ووتش بأن عاملات المنازل من إندونيسيا والفلبين وسريلانكا وإثيوبيا، يكن ملزمات غالبا بالعمل من الفجر حتى وقت متأخر من الليل، مع عدم وجود أيام راحة، وعدم كفاية الغذاء لهن. ومن بين الشكاوى الأكثر شيوعا، عدم دفع الأجور وجعل حركتهن مقصورة على مكان العمل، واحتفاظ أصحاب العمل بجوازات سفرهن لمنعهن من المغادرة. وقد يحدث أيضا أن العديد من عاملات المنازل يتعرضن للضرب والتهديد بالقتل واهانتهن بالشتم والسب واحيانا يجري تعذيب بعضهن وحتى اغتصابهن.

وردا على الغضب المتزايد في الداخل، حظرت الحكومة الإندونيسية الهجرة إلى السعودية للعمالة المنزلية في أغسطس/آب ٢٠١١.

وتعد قواعد العمل والاتفاق الجديد تحركات بطيئة في الاتجاه الصحيح، حسب هيومن رايتس ووتش، ولكن أيا منها لا يتضمن آليات إنفاذ واضحة بالنسبة لفئة من العاملات المعزولات عادة في المنازل الخاصة، غير مدركات لحقوقهن، وغير قادرات على التحدث باللغة العربية.



وتضيف المنظمة الدولية بأن التغييرات المطلوبة لا تزال بعيدة المنال. وتحتاج السعودية إلى إصلاح نظام الكفالة التقييدي، الذي يمنح أصحاب العمل سلطة مفرطة؛ من خلال منحهم السيطرة على المهاجرين، فيحددون متى يكون بمقدور هؤلاء تغيير أصحاب العمل، أو مغادرة البلاد. وينبغي للرياض أن تجعل قوانين العمل لديها متسقة مع الحماية الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين. وفي حين يفتح الاتفاق الجديد بين السعودية وإندونيسيا الباب أمام توفير المزيد من الحماية، فإن الاختبار الحاسم سيتمثل برؤية تحسينات في حياة عاملات المنازل على ارض الواقع.

الحامد والقحطاني يضربان عن الطعام

بدأ الناشطان الحقوقيان المعروفان الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني من جمعية الحقوق المدنية (حسم) اضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة والمضايقات المتواصلة في سجن الحائر بالرياض. وتقول المعلومات الواردة بأن الحامد يعيش وضعاً صحياً صعباً خاصة وأنه يعاني من عدد من الأمراض، زادتها أوضاع السجون سوء. ويصر القائمون في السجن على وضع الحقوقيين الحامد والقحطاني في عنبر مختلط مع أصحاب السوابق والمخدرات إمعاناً في اهانتهما والتضييق عليهما، ما دعاهما الى الإضراب حسب مقربين منهما.

وقال الناشط الحقوقي مخلف بن دهام الشمري معلقاً في حسابه على تويتر: (الأسد، مهما سجنته في القفص فلن يتحوّل الى ثعلب. الحرية لسجناء الرأي والضمير)، في حين تساءلت الناشطة عزيزة محمد اليوسف: ألا يكفي أن الحامد والقحطاني فقدا حريتهما حتى يضيّق عليهما في السجن؟

الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب

قالت هيومن رايتس ووتش إن القانون الجديد الذي بدأت الحكومة السعودية بتطبيقه منذ ٣١ يناير الماضي تحت مسمى مكافحة الإرهاب.. ينتهك الحق في سلامة الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة، ويشمل ضمن عيوبه الجسيمة أحكاماً مبهمة وفضفاضة تسمح للسلطات بتجريم حرية التعبير، وبإقرار سلطات مفرطة للشرطة دون إشراف قضائي. وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط، بأن الملك السعودي (يقوم الآن بتمكين سلطات العدالة الجنائية من توقيف ومحاكمة نشطاء سلميين إلى جوار الإرهابيين المشتبه بهم).

وقال بيان المنظمة أن القانون السعودي أبقى على تعريف غامض وفضفاض للإرهاب من شأنه فعلياً تجريم أية أقوال تنتقد الحكومة أو المجتمع، كما منح وزير الداخلية السلطة القانونية لسجن أشخاص أو مراقبة اتصالاتهم وبياناتهم المالية بدون إشراف قضائي. ويسهل القانون على الحكومة ملاحقة وسجن النشطاء السلميين، فهو يعتمد على بنود فضفاضة كذريعة للإعتقالات مثل (المساس بمصالح المملكة أو أمنها القومي والإجتماعي) و (التواصل مع جهات اعلامية خارجية) و (الإساءة لسمعة المملكة) و (الإخلال بالنظام العام) وكلها كلمات تستطيع السلطات السعودية تعريفها بالطريقة التي تفيدها في قمع خصومها السياسيين.

واضاف جو ستورك بأن (القانون الجديد يرسل رسالة مفزعة لا للنشطاء السعوديين على الأرض فقط، بل أيضاً للصحفيين والمنظمات الدولية في الخارج التي تمحص سجل السعودية الحقوقي، تفيد بأنه من الممكن استهدافهم بالملاحقة في المملكة.. إنه قانون يمنح المسؤولين السعوديين أداة لإسكات أي شخص يقول أي شيء لا يروق لهم، وكل هذا باسم مكافحة الإرهاب).

٧٣٪ من المواطنين بلا منازل!

ثلاثة أرباع المواطنين في مملكة النفط لا يملكون سكناً يعتبر خبراً بائتاً، أي ليس فيه جديد، ولكن الجديد والباعث على الغضب والسؤال هو أن وزارة الإسكان عاجزة. فهل العجز يعود الى قلة ذات اليد مثلاً، أي من نقص في مداخيل الدولة من بيع النفط، أو من من تناقص في المال المتراكم خلال أكثر من عشر سنوات حتى تجااوز تريليوني ريال، أم بسبب غياب الكفاءات القادرة على القيام بمشروع بناء الوحدات السكنية، أي هل هي قضية إدارية، أم ماذا؟

يبدو الأمر محيّراً، وكأنه لغز عويص، فكيف دولة لديها المال والكفاءات القادرة على وضع المال في خدمة مشروع بناء السكن للمواطنين ثم تكون النتجة: الوزارة عاجزة. كيف يكون ذلك؟

ذكر عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الله الحربي في ١٧ (فبراير) الماضي بأن لديه (إحصاءات موثوقاً بها عن أن ٧٣ في المئة من السعوديين لا يملكون مسكناً، وأن نحو ٣٠ في المئة يقطنون مساكن غير لائقة). وشهد مجلس الشورى وعلى غير عادته نقاشاً ساخناً حول أداء وزارة الاسكان وانتقدوا ما وصفوه (تخبط) الوزارة، وعجزها عن ت(تأمين حلم السكن للمواطنين)، وحذّروا من ان هذا العجز بمثابة (قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي).

ما يلفت في ملاحظات الأعضاء قولهم أن الوزارة (لا تملك الحلول، وأن نسبة تنفيذ المشاريع متدنية، ولم تتجاوز ١٥ في المئة، وفق تقريرها المعروض على المجلس). وقال الحربي بأن الأمانات في المدن الكبيرة تقوم بتخصيص أراض للاستثمار بمساحات كبيرة في أماكن قريبة من الخدمات، وليس لإسكان للمواطنين.

وتحدث الحربي عن الفساد المتفشي في الوزارة، وقال بأن (بعض

الشركات التابعة للأمانات استحوذت على تلك الأراضي). وطالب مجلس الشورى بأن يقدم (حلولاً جريئة لتحرير الأراضي من أسر الاحتكار). وذكر العضو الدكتور ناصر الموسى أن تقرير وزارة الإسكان للعام الماضي كشف تدنياً واضحاً في أعمالها، وتوظيف الكوادر، واصفاً بدايتها بـ(المتواضعة، وأن المواطن لن يقتنع بأدائها حتى يتملك شيئاً ملموسا). ورأى العضو الدكتور صدقة فاضل أن (فشل الوزارة يعود إلى الصعوبات المذكورة في تقريرها التي لم تتمكن من التغلب عليها أو حتى الاقتراب منها)، فيما وصف العضو الدكتور محمد الخنيزي الوزارة بأنها (متخبطة منذ إنشائها)، مطالباً بتحويلها إلى بنك للإسكان.

من الجديد بالذكر أن ملف ما يعرف بالشبوك، فرض نفسه بقوة في الآونة الأخيرة حيث يسيطر أمراء آل سعود على الأراضي العامة وخصوصاً تلك القريبة من المدن وداخلها ومن ثم بيعها على الوزارة أو المواطنين بأسعار خيالية. يضاف الى ذلك أن تمكين بعض الشركات المحسوبة على بعض الأمراء والمسؤولين النافذين في الوزارة من مشاريع الوزارة ما يجعل ملف السكن محتكراً من قبل فئة محدودة ونافذة.

سلمان يحجز ثلاث جزر

عطل أمراء آل سعود وإجازاتهم الخاصة تعتبر خبراً، بخلاف بقية رؤوساء وأمراء العالم، فما إن يسافر الملك أو أحد كبار الأمراء في إجازة خاصة حتى تبدأ الصحف الأجنبية تتحدث عن البذخ والترف وحجم الانفاق الأسطوري المخصص للاقامة والضيافة (ومصروف الجيب) اليومي لكل عضو في الوفد. وبطبيعة الحال، كل ذلك يتم بلا حسيب أو رقيب.

اشتهر عن الملك فهد رحلاته المميّزة الى ماربيا في أسبانيا والى المغرب وغيرها، والتي كانت تفوق كلفة الرحلة الواحدة ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار لمدة ثلاثة أيام. يتم حجز عشرة فنادق، وقافلة من السيارات الفارهة، وحتى الهواتف الخليوية لأعضاء الوفد، والطائرات التي تنقل الحقائب والتموين وغيرها.

الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد ووزير الدفاع، يبدو أنه يسير على خطى شقيقه الملك فهد على الأقل في حياة البذخ تبذير المال العام. فقد نقلت صحف جزر المالديف ان الامير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي حجز ثلاث جزر له وللوفد المرافق له في الفترة من ٢٤ شباط فبراير- ١٥ آذار (مارس) حيث ينوي قضاء اجازته السنوية.

وقالت هذه الصحف ان الامير سلمان الذي سيرافقه وفد يضم ١٠٠ حارسا امنيا ومرافقا من المقرر ان ينفق ٣٠ مليون دولار في المنتجع المسمى انانتارا داهيغو، وانانتارا فيلي، ونالادو.

واضافت أنه سيتم اتخاذ اجراءات امن مشددة لحماية ولي العهد السعودي وافراد عائلته الذين سيرافقونه بما في ذلك الغاء الرحلات البحرية للعاملين ومنع حملهم هواتفهم النقالة، كما ستتم اقامة مستشفى صغير لحالات الطوارئ الطبية. ومن المقرر ان يبحر اليخت الخاص للامير الى جزر المالديف ليكون في انتظاره وافراد عائلته.

وذكرت صحيفة (دايلي ميل) البريطانية في ٢١ شباط (فبراير) أن السوّاح غاضبون بعد إلغاء كافة الرحلات السياحية بعد أن قام الأمير سلمان بحجز ثلاث منتجعات في جزر المالديف بقيمة ١٨ مليون جنيه استرليني (٣٠ مليون دولار)، لمدة شهرر كامل. بطبيعة الحال، فإن الكلفة لا تشمل النفقات المتعلقة بالإقامة والأكل واستئجار اليخوت، ونفقات الجيب، والتموين، وكل ما يتعلق برفاه الأمير وحاشيته.

وقد تمّ إبلاغ السوّاح بقرار إلغاء رحلاتهم السياحية الى جزر المالديف بعد أن باتت في عهدة الأمير سلمان شخصياً لمدة شهر كامل. ويقال بأن ولي العهد يقطن في منتجعات خلاّبة لمدة شهر في هذه الجزر. وبحسب تقرير نشر على موقع مالديفي بأن الأمر السعودي من المقرر أن يصل الى المالديف ومعه مستشفى عائم، ويخت فاجر وأكثر من ١٠٠ من أفراد الحرس. وقد أغضب حجز الدقيقة الأخيرة السوّاح العاديين الذين تمّ إلغاء حجوزاتهم. أحد السوّاح الى منتجع أنتانتارا فيلي قال: تم إلغاء حجزنا دونما سابق إنذار، وقد أبلغونا بقرار الإلغاء بعد أن قمنا بالإتصال بهم).

على أية حال، فإن مال الأمير يفوق ليس على أحلام الفقير فحسب، بل وعلى قوانين الكبير والصغير، حتى نصل الى مرحلة لا يكون فيها لآل سعود هذه الملائة المالية التي تسمح لهم بالاستخفاف بالعالم وبكرامات الناس

وزير الداخلية القمعي مرحباً به في واشنطن

زار وزير الداخلية السعودي واشنطن، والتقى بكيري وزير الخارجية، وسوزان رايس مستشارة الأمن القومي، اضافة الى رئيس السي آي أيه جون برينان، ورئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر، ووزير الأمن الداخلي توم ويرك، ومستشارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لمكافحة الارهاب ليزا موناكو. العنوان الرئيس للزيارة هو التنسيق بين واشنطن والرياض في مجال مكافحة الإرهاب، اضافة الى قضايا ثنائية وإقليمية.



وتواجه الرياض حملة دولية تتهمها بتمويل القاعدة في سوريا والعراق ولبنان وغيرها، وإن كانت تحاربها في بلدان حليفة مثل اليمن اضافة الى السعودية نفسها. وكانت الرياض قد منحت واشنطن قواعد سرية للطائرات بدون طيار والتي تقصف اليمن والباكستان بشكل خاص، فيما تشير الأنباء الى احتمال تأسيس قاعدة لتلك الطائرات شمال السعودية نفسها لتغطي الأردن وسيناء حماية لإسرائيل بالذات.

ويعتبر الأميركيون الأمير محمد بن نايف الشخصية المناسبة لحكم المملكة، بعكس والده وزير الداخلية الراحل الأمير نايف؛ ولكنه على المستوى الداخلي يعتبر رجل القمع بلا منازع، حيث تغض واشنطن النظر عن الإنتهاكات الخطيرة التي يقوم بها ابن نايف بحق الناشطين الحقوقيين والسياسيين، وتغليب المصالح الإقتصادية، ما دفع هيومن رايتس ووتش للتنديد بالصمت الأميركي، وهو ما اعترفت به واشنطن نفسها بحجة المصالح الإقتصادية.

الشورى يطالب بمحاكمة المغرّدين، ويناقش فقس بيض (الحبارى)

عبد الوهاب فقي

بين المواطنين ومجلس الشورى معارك مستمرة. فهذا المجلس المعيّن من قبل الأمراء لم يخدمهم في حل أي من مشاكلهم، وزاد على ذلك أن أصبح بوّابة لتمرير قوانين القمع التي تريدها العائلة المالكة، وبهذا يتحوّل الغضب الشعبي الى أعضاء الشورى بدلاً من الأمراء الذين عيّنوهم.

خلال أسبوع واحد ظهرت عدّة هاشتاقات تتعرّض لمجلس الشورى، أهمها هاشتاق: الشورى يطالب بمحاكمة المغرّدين؛ ثم تلاه هاشتاق: مجلس تفقيس البيض، ومجلس تفقيس البيض؛ وبيض الشورى.

محاكمة المغردين على تويتر جاءت بعد تبنّي أغلبية الأعضاء بتحريك دعاوى ضد (من يقومون بالقدح والذم والقذف عبر وسائل الإعلام المكتوبة او المسموعة او المرئية وعبر الإنترنت او وسائل التواصل الاجتماعي بجميع انواعها، مستهدفين الدولة ورموزها الدينية والوطنية ومسؤوليها وموظفيها)؛ وطالب المجلس هيئة التحقيق والادعاء بالتنسيق مع الجهات الأمنية لتحديد هوية المجهولين منهم او المتسترين!

الصحفي والكاتب خالد الوابل علق: (مساكين هالمغردين، وكأنهم سبب غلاء العقار، وسوء التعليم، وضعف الخدمات الطبية ، وغياب المرور)! ونصح موسى الغنامي أعضاء الشورى: (اعملوا فيما تحسنون، فكلٌ ميسّر لما خُلقَ له) وما يحسنونه هو تحديد مسببات فقس بيض الحبارى، فهذا هو مستوى اعضاء الشورى، ويْخِبّ عليهم ايضاً كما قالت مغرّدة.

اما الصحفي الكويليت فيحذرنا من ان الحرب الحكومية على تويتر قادمة وبقوة، وان الهاشتاق جزء من تهيئة الرأي العام لتلك الحرب، وتساءل: من يعي؟ نقول للكويليت: الشعب واعٍ؛ والحرب قائمة اصلاً ومستمرة وقوية، لن يزيدها اعضاء الشورى شيئاً كثيراً.

وعلق الناشط والمغرد هيثم طيب على القرار بالتالي: (مجلس شعب، يكيدُ الشعب)! لا يا هيثم فهذا ليس مجلس آل سعود الذين عيّنوا أعضاءه ولا دخل للشعب بذلك. وكان تعليق المحامي الدكتور الصبيحي بأنه ليس مستغربا على اعضاء خائفين على مناصبهم ان ينتهكوا الحقوق والحريات. ووصف الناشط السياسي كسّاب العتيبي مجلس الشوى بأنه مجلس (شورية) ويزيد عليهم: وتساءل: ألا يخجل مأجورو الشورى من هذا الإنبطاح؟

الدكتور عبدالله الفارس الذي يصف نفسه بأنه سريع الغضب، علّق: (نحن المغردين نشهد الله والتاريخ بأن مجلساً كهذا لا تتشرّف به مزابل دجاج)، ووصف المجلس كلحم حمارٍ كَهْل صُنع منه كباب، وقيل للشعب تقبّلوه، رغم ان رائحته منتنة، وطعمه خبيث، ويسبب كل الأمراض للأمّة. وختم تعليقاته: (لا يعارض رأي الأمّة إلا حقير، فكيف ـ وهو يقال ـ أنه يمثلها؟ تَعِسَتْ أمّةٌ يمثلها من هو ضدّها).

مجلس الشورى السعودي لا يوجد له مثيل في الكرة الأرضية، يقول المغرد الجبرين. لماذا؟ لأنه (حطّم أحلامنا، وكسّر أقلامنا، وكتم أنفاسنا، ووضع سلاسلَ العبودية في رقابنا). في حين تسأل مها الشهري اعضاء الشورى: هل سمعتم بشيء إسمه حرية تعبير؟ وينبّه المغرد الصقعبي الأعضاء الى ان دور المجالس فتح النوافذ والأبواب للشعوب، اما إغلاقها فمن مهام أجهزة القمع. أما الناشط الحقوقي محمد العتيبي فرأى ان مجلس الشورى عبء على الدولة وأصبح عبئاً على المواطن، كأن الأعضاء رجال مباحث، وليسوا برلمانيين!

وتستمر التغريدات، فنادر العتيبي يرى أن المجلس وضع لحماية الإستبداد، وتساءل عن مصير ٣٠ الف معتقل بدون محاكمات. لهذا تطالب المغردة سارة بإلغاء المجلس: (لا منكم خير، ولا كفيتونا شرّكم، الله لا يوفّقكم). ويزيد النشاط الحقوقي طه الحاجي فيرى أن الشعب قد تمت محاصرته بنظام الجرائم المعلوماتية وبنظام مكافحة الإرهاب، وبالأمر الملكي الأخير، لذا لا قيمة لطلب أعضاء مجلس الشورى، لأنه تحصيل حاصل.

المغرد أحمد نبه الى ان اعضاء الشورى في توصيتهم لم يشيروا الى اولئك الموالين للسلطة والذين يهددون المواطنين علناً بالقمع الى حد القتل، وعلّق: (الكلب ما ينبح إلاّ لمَا يقول له راعيه/ اي مالكه). والمغردة أشواق رأت أن الأصنام تحدّثت: سبحان الله يحي العظامَ وهي رميم. ولكن: لماذا الغضب من أعضاء الشورى: هل انتخبتم أحداً منهم عشان تستغربون. تقول الناشطة عزيزة اليوسف.

بعد بضعة أيام على رفع هذه التوصية للأمراء كي يوافقوا عليها، وسيوافقون طبعاً.. جاءنا خبر آخر شديد الأهمية من مجلس الشورى العتيد. فالمجلس بحث في جلسة له مسببات (فقس) بيضة حبارى من أصل ١٧١٦ بيضة! وطير الحبارى عادة ما يصطاده المولعون بصيد الصقور.

هنا أفرغ المواطنون من خلال تويتر غضبهم وسخريتهم على مجلس الشورى حيث تزامن الخبر مع محاكمة المغردين. فوصفت احداهن المجلس بأنه (مجلس الفضيحة)؛ وآخر: (مجلس الدواجن)؛ وقال ثالث: (ما تستحون وأنتم شايلين بشوتكم كل اسبوع، وهذه هي القضايا التي تناقشونها؟). لتكمل المغردة لولو: (لكن الشَّرْهَةْ مو عليكم، وانما على اللي حطكم ومعطيكم وجه. هل هؤلاء كفوٌ لأن يأخذوا رواتب وإكراميات، هؤلاء مكانهم البيت).

وبدأت السخريات فهي (طقطقة) من نوع فاخر: لافي تسأل عن نوعية البيض: هل هو بيض تويتر أم غيره؛ وبيض تويتر يقصد منه مخبري المباحث الذين يرابطون على حدود تويتر يراقبون ويشتمون ويهللون لولي الأمر. أما أمل فتسأل: هل كان الفقس طبيعياً أم عبر عملية قيصرية؟! والمغرد العجمي يقول ان سبب مشكلة التفقيس هو ذكر الحبارى، المنتمي للإخوان المسلمين. فيرد زميله نايف بأن السبب هو إيران واسرائيل، فلا تتهاونوا في الأمر.

وتساءل القحطاني لماذا لا يناقش الشورى وضع القطط في كورنيش جدة (مادام جلستكم حيوانية)! المحوقلون كثيرون: لا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم أجرنا في مصيبتنا، واشفِ مرضى مجلس الشورى. حسبنا الله على كل منَ استخفَ بعقول الشعب، يكرر المغردون. واحتسب مغرد: (اللهم إني أحتسبُ العيشَ في السعودية لوجهكَ الكريم)!

المغرد فواز أحمد توقع التالي: (غداً سيناقشون سفر أنثى الحمام بلا محرم؛ وإنشاء مراكز صحيّة للبط؛ وابتعاث الخيول للخارج؛ واختلاط العصافير). في حين اقترح الصحفي الحميدي العبيسان أن تنقل جلسات الشورى على قناة الصحراء (طالما انه يناقش الحبارى وشجر الآراك). والمغرد المطرب يتساءل: هل هذا مجلس شورى أم سواليف حريم؟

واخيراً اتحفنا الشاعر والمغرد نايف المقبل بهذه الأبيات:

يا مَجْلِسْ احترْتْ بالحيلْ أنا فيكْ
ما شفْتْ منْكْ الفايِدَهْ لوْ دقيقهْ
صارِ الحبارى سالْفَتْكُم مَعَ الدّيْكْ
والاّ المواطنْ ينْقِلِعْ في حَرِيْقَهْ

المزيد من التسليح

هل تصحّح السعودية استراتيجيتها تجاه سوريا؟!

عمر المالكي

نشر موقع (ستراتفور) مقالة في ٢٦ فبراير الماضي حول التحوّل في الاستراتيجية السعودية تجاه سوريا عقب استبعاد بندر بن سلطان من إدارة الملف ونقله الى وزير الداخلية محمد بن نايف.

السعودية تحث الخطى نحو المصاعب في استراتيجية لإضعاف ايران من خلال دعم المتمرّدين الذين يسعون الى إطاحة النظام السوري. وتعمل الرياض على تطوير مبدأ في السياسة الخارجية أكثر استقلالية بعد أن مال أكبر حليف لها، الولايات المتحدة، الى عدم الانخراط في عمل عسكري ضد سوريا وأجرى محادثات مع أكبر عدو للمملكة، ايران. وبين افتقار المتمرّدين السوريين لقدر كاف من الدعم الدولي وحقيقة أن سوريا أصبحت محطة رئيسية للجهاديين من مختلف الايديولوجيات، فإن الرياض سوف تجد صعوبة في تحقيق أهدافها في سوريا.

وفي التحليل، فإن السعودية تبحث عن وسيلة بديلة لازالة النظام السوري، عقب التباين في المصالح السعودية والاميركية المتعلقة ببلاد الشام. من وجهة نظر واشنطن، فإن إطاحة الرئيس السوري بشار الأسد لا يستأهل كلفة دعم المتمرّدين الجهاديين السلفيين. كما تعمل الولايات المتحدة إزاء اتفاق مع الداعم الرئيسي للأسد، أي ايران. من وجهة نظر سعودية، هذا وضع غير مقبول.

ولكن قبل أن تستطيع السعودية تشخيص وجهة الولايات المتحدة في الملف السوري أو دعم ايران لنظام الأسد، فإن على الرياض أن تتعامل مع المشكلة الأكثر مبدئية وهي أن الكثير من المتمرّدين هم في الغالب جهاديون، وكثير منهم أعداء للمملكة. ولهذا السبب، فإن الرياض كانت تدعم تحالفاً من المجموعات الجهادية السلفية الوطنية والمعتدلة نسبياً تحت راية الجبهة الإسلامية.

السعوديون بحاجة الى كيانات مثل الجبهة الاسلامية في سبيل مواجهة العناصر الأكثر راديكالية مثل القاعدة، وجبهة النصرة، والدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام، في مشهد تمرد يخضع تحت هيمنة مقاتلين دينيين. ولكن هناك سبب يدفع الرياض لعدم الاعتماد كثيراً على الجبهة الاسلامية.

إنــه صعوبة إدارة الجـهـاديـين السلفيين المتحالفين مع الرياض والمعارضين للقاعدة، بالنظر الى الايديولوجية التي يعتنقونها. دافع هـؤلاء في محاربة نظام الأسد مفيد بالنسبة للرياض في الوقت الراهن، ولكن في المدى البعيد فإن هذه الجماعات قد تكون مشكلة. السعوديون لطالما ساعدوا القوميين، والجيش السوري الحر، والائتلاف الوطني السوري كأحد طرق مواجهة الجهاديين السلفيين. وتحـاول الرياض تقوية الجيش السوري الحر في الميدان، وفي الوقت نفسه تنظر الى زيادة حضور وسمعة الائتلاف الوطني

> **السعودية بحاجة الى جماعات أكثر اعتدالاً كي تدعمها في سوريا لأن الغرب غير مرتاح للدعم السعودي للجبهة الاسلامية المتطرّفة في جوهرها**

السوري، حيث يستطيع أن يبرز كقوة سياسية مسؤولة وحكومة بديلة في المستقبل.

السعودية بحاجة أيضاً الى أن تعثر على جماعات أكثر اعتدالاً كي تدعمها في سوريا لأن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي غير مرتاحين للدعم السعودي للجبهة الاسلامية. واشنطن بحثت عن معتدلين من بين الجهاديين السلفيين ولكن بدون أن تحقق نجاحاً يذكر. وإذا كان عليهم إحياء الدعم الاميركي والـدولي لجهود اسقاط النظام السورين فإن السعوديين بحاجة الى أن يثبتوا بأن التمرّدين يشكلون تحالفاً واسعاً من القطاعين الاسلامي والعلماني.

ولكن اذا لم تقدر القاعدة على السيطرة على الدولة الاسلامية في العراق والشام، القوة الجهادية فوق القومية والأكبر في المنطقة، وعليها أن تعزل نفسها عن هذه المجموعة، فإن لدى السعودية فرصة أقل في السيطرة على هذه المجموعات. يتوصل السعوديون بأن الجهاديين من جنسيات متعددة في سوريا لم يضعفوا إيران، ولكنهم يصبحون مصدر تهديد أكبر للسعودية وللعالم العربي الأكبر ولابد أن يتم التعامل معهم قبل أن يصبح الوضع أكثر سوءاً.

تحرّكات لكسب الدعم الدولي

كل ذلك يحدث فيما تتفاوض الولايات المتحدة مع ايران. وتستعمل طهران الفرصة لسحب واشنطن بعيداً من فكرة تغيير النظام في سوريا وباتجاه تسوية تقوم على الحوار. يعارض السعوديون بصورة كاملة مثل هذه النتيجة لأنهم يعلمون بأن ايران وحلفاءها الشيعة العرب يفيدون ـ خصوصاً في ظل معارضة سنيّة مبعثرة.

وقبل أن يقدر السعوديون على تحقيق تقدّم ضد نظام الأسد، وراعيه، ايران، فإنهم بحاجة الى إحياء دعم الولايات المتحدة للمتمرّدين السوريين. وهذا سوف يكون الموضوع الرئيس في المباحثات حين يجلس رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مع الملك السعودي عبد الله في الرياض خلال أسابيع قليلة. ولكن من أجل الحصول على دعم الولايات المتحدة، فإن الرياض بحاجة للتعامل مع المشكلة وهي أن معظم المتمرّدين لديهم أيديولوجيات راديكالية. لهذا السبب، فإن الرياض بدأت مراجعة شاملة لسياستها في سوريا.

وكخطوة خطيرة في هذه العملية، فإن الحكومة السعودية قامت بنقل المسؤولية من الأمير بندر، رئيس الاستخبارات ومجلس الأمن الوطني، الى وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف. كانت النظرة الى بندر بكونه طائش. وقد اعتبر

مسؤولاً عن فشل الجهود السعودية في سوريا وعن حقيقة أن القاعدة والجهاديين من جنسيات المختلفة على شاكلتها اختفطوا جهودالرياض في إطاحة الأسد وإضعاف ايران.

اختيار الأمير محمد يحمل دلالة. فقد حارب وزير الداخلية بنجاح القاعدة في المملكة عبر تدابير مكافحة الإرهاب الصارمة، وبالتعاون مع الولايات المتحدة، وحملة مناهضة التطرف وبرنامج نزع الردكلة. التعيين يعني أن السعوديين يعرفون أن عليهم أولاً التعامل مع القاعدة إذا ما أرادوا تحقيق أهدافهم في سوريا. في غضون ذلك، تحتاج الرياض الى خلق جيش تمرّد نظامي. إنها تعمل لتحقيق هذا الهدف مع باكستان، من بين دول أخرى.

العمل مع باكستان لإدارة المتمرّدين السوريين

في أواخر العام الماضي، ظهرت تقارير بأن السعودية كانت تبحث عن مساعدة باكستانية لتدريب متمرّدين في الأردن، وتركيا بهدف خلق قوة عسكرية نظامية يمكن ان تكون أكثر فاعلية في مواجهة جيش النظام السوري. قوة كهذه سوف تكون تحت سيطرة حكومة انتقالية ثورية يقودها الائتلاف الوطني السوري. وهذا يعني أن السعودية بحاجة الى دمج الجبهة الاسلامية والجيش السوري الحر في جيش تمرّد منسجم، وأن يضم كذلك جهاديين سلفيين في التحالف السياسي - وكلاهما مهمتان صعبتان.

في الاسبوع الماضي حصل السعوديون على دعم باكستاني كامل لخطة تشكيل سلطة سياسية من المتمرّدين. وفي الوقت الذي تكون فيه سوريا القضية الأكثر أهمية في السياسة الخارجية لدى السعوديين، فإن العديد من المسؤولين الكبار من المملكة زاروا باكستان، وأن قائد الجيش الباكستاني، راحيل شريف قام بزيارة الى السعودية - حدث ذلك خلال الشهرين الماضيين. وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل ونائب وزير الدفاع الأمير سلمان بن سلطان زارا باكستان في يناير الماضي، كما زار ولي العهد ووزير الدفاع سلمان بن عبد العزيز اسلام آباد لمدة ثلاثة أيام.

وبالنظر الى الطبيعة التاريخية للعلاقات السعودية الباكستانة والروابط الوثيقة لدى رئيس الوزراء الباكستاني الحالي نواز شريف بالرياض، جنباً الى جنب حاجة اسلام آباد للمال السعودي، فمن المعقول تقدير أن باكستان سوف تساعد المملكة بتزويدها بأسلحة صغيرة وتدريب المتمرّدين السوريين، على الأقل الى الحد الذي لا يؤدي الى التأثير سلباً على علاقات اسلام آباد مع واشنطن. ولكن يستطيع الباكستانون المضي فقط في دعم حلفاءهم السعوديين. لا يريدون إغضاب ايران، التي هي باتت غاضبة بأن القوى الجهادية في باكستان تقوم بهجمات ضدها انطلاقاً من الأراضي الباكستانية.

هناك الكثير من الاهتمام يمكن لباكستان أن تخصّصه لمساعدة السعوديين في سوريا. تستعد اسلام آباد للقيام بهجوم واسع ضد التمرّد الجهادي المحلي الذي يهدد بجعل الاقتصاد السياسي للبلاد أكثر سوءاً مما هو عليه الآن. باكستان سوف تواجه العناصر الجهادية التي سوف تنبعث من الجارة أفغانستان بعد أن تستكمل قوات الناتو انسحابها العسكري في نهاية هذا العام.

صواريخ باكستانية بتمويل سعودي وغضب روسي

نشرت وكالة فرانس برس في ٢٣ شباط (فبراير) الماضي خبراً حول خطة لتسليح المعارضة السورية عن طريق الباكستان. وقالت الوكالة بأنه تجري السعودية التي تسعى الى توحيد وتعزيز قدرات المعارضة السورية، محادثات مع باكستان لتزويد مقاتلي المعارضة باسلحة مضادة للطائرات والدروع بما يسمح بقلب التوازنات على ارض المعركة، بحسبما افادت مصادر قريبة من هذا الملف.

وترفض الولايات المتحدة حتى الآن تقديم هذا النوع من الاسلحة الى مقاتلي المعارضة السورية خشية وقوعها بايدي الفصائل المتطرفة، الا ان فشل محادثات جنيف يشجع الاميركيين على تغيير موقفهم، بحسب معارضين سوريين ومحللين.

وخلال زيارة سريعة الى شمال سوريا في منتصف فبراير الماضي، وعد رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض احمد الجربا مقاتلي المعارضة بانهم سيحصلون قريبا على اسلحة نوعية.

وذكرت مصادر سعودية قريبة من الملف ان السعودية ستحصل على هذه الاسلحة من باكستان التي تصنع نموذجها الخاص من الصواريخ المضادة للطيران المحمولة على الكتف (مانباد) والمعرفة باسم "انزا"، اضافة الى الصواريخ المضادة للدروع.

وذكرت هذه المصادر ان رئيس الاركان الباكستاني الجنرال راحيل شريف زار مطلع شباط/فبراير السعودية حيث التقى ولي العهد الامير سلمان بن عبد العزيز.

وبدوره، زار الامير سلمان على راس وفد رفيع باكستان وكان وزير الخارجية الامير سعود الفيصل زار ايضا باكستان قبل وصول الامير سلمان.

ويؤكد مقاتلو المعارضة أن حصولهم على اسلحة مضادة للطيران وللدروع يسمح لهم بقلب ميزان القوى لمصلحتهم اذ ان قوات النظام السوري تستخدم القصف الجوي، بما في ذلك رمي البراميل المتفجرة من على متن مروحيات. وذكرت المصادر نفسها ان تأمين الاسلحة يترافق مع اذن باستخدام تسهيلات للتخزين في الاردن.

وفي رد فعل على هذه الخطوة، حذّرت روسيا السعودية من إمداد المعارضين السوريين بصواريخ مضادة للطائرات تحمل على الكتف، قائلة إن مثل هذه الخطوة ستعرض الأمن في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق للخطر.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان صادر في ٢٥ فبراير الماضي إنها تشعر بـ «قلق بالغ» من الأنباء بأن السعودية تعتزم شراء صواريخ أرض جو تحمل على الكتف وأنظمة صواريخ مضادة للدبابات مصنوعة في باكستان لتسليح معارضين سوريين متمركزين في الأردن. وجاء في البيان أن الهدف من ذلك هو تغيير موازين القوى من خلال هجوم من المقرر أن يشنه المعارضون في الربيع على قوات نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وأضاف البيان أنه «إذا وقع هذا السلاح الحساس في أيدي المتطرفين والإرهابيين الذين تدفقوا بأعداد كبيرة على سوريا، فهناك احتمال كبير أن يتم استخدامه في النهاية في أماكن بعيدة جدا عن حدود هذا البلد الشرق أوسطي».

يأتي الرد الروسي بعد أن أفاد تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال أفاد بأن السعودية عرضت تزويد المعارضة السورية بأنظمة دفاع جوي صينية الصنع وصواريخ موجهة مضادة للدبابات. ونقلت الصحيفة هذه الأنباء عن دبلوماسي عربي وعدد من مصادر المعارضة على علم بهذه المساعي.

قطر المتآمرة!

محمد شمس

سرّبت صحيفة العرب اللندنية التي اشترتها السعودية أخبارا تحت عنوان (صبر السعودية ينفذ وإجراءات متوقعة ضد الدوحة) وقالت ان العلاقات متوترة بين البلدين وان مسؤولا سعودياً سلّم امير قطر رسالة من الرياض تطلب منه مراجعة سياساته والاّ... ونقلت عن مصدر سعودي مسؤول ان الرياض تفكر في اجراءات عقابية بينها غلاق الحدود البرية والجوية مع قطر وتجميد اتفاقات تجارية. سبب غضب الرياض حسب الصحيفة: دعم عناصر اخوانية سعودية؛ دعم الحوثيين؛ الوقوف ضد السيسي.

وجعلت الصحيفة من أخبارها هذه هاشتاقاً تجمّع فيه (بيض) الإمارات والسعودية معاً؛ كلٌ منهما يزيد في التحريض، ويزايد على الآخر.

السعوديون، وأكثرهم من رجال المباحث، لم يقصروا في الشتم والسخرية والتنقيص الى حدّ لا يمكن نشر معظم ما قالوه. ولكن ما هو مخفف التالي:

أميرة الحربي ترى ان قطر مجرد حارة من حواري جيرانها، وهي تدس اصبعها في كل زاوية في الوطن العربي؛ وقال مغرد بأن قطر تريد ثورة في السعودية؛ ثم انها (اخونجية) تتآمر على الإمارات والكويت. يزيد المغرد الغامدي الجرعة فيقول ان حكام قطر انصاف رجال مفلسين، الى آخر الشتم. فيما يصف احدهم قطر بانها (قطرائيل) وقد حان وقت دعسها. وقطر بالنسبة لآخرين موالين (لا تفرق عن لحد في خدمة الكيان الصهيوني)، وأنها أصغر من اي محافظة سعودية وتعيش مراهقة سياسية. ويهددها احدهم: (اسكتوا والاّ ضمّيناكم للمنطقة الشرقية)؛ وربما تمّ دكّ القصور؛ خاصة وانه يتجمع فيها حثالة العالم؛ و(لو قرأ الشيخ السديس خارطتها وقرأ عليها الرُّقْيَةْ ونَفَثَ فيها لسقطت أبراج قطر)!

ليست قطر وحدها عدو الوحدة الخليجية، بل ومعها سلطنة عمان، كما يقول مغرد سعودي. وهناك حزمة من المؤامرات القطرية غير معروفة من قبل: دعم الأثيوبيين في العاملين في السعودية؛ وجريمة دعم الربيع العربي؛ اضافة الى دعم قطر للحوثيين. إذن.. هي قطر التي خانت وتآمرت على السعودية وعلى الإمارات، وهي التي تتعاون مع ايران، وما بعد ذلك من جرم. وهناك جرائم أخرى لقطر، اذ يقول احد المباحث أن بها كنائس ويهود، ويسأل: لماذا لم نر أحداً يهددها ويتوعدها او يفجر فيها؟ ثم انها حليفة أردوغان ضد المملكة، فهي كالزائدة الدودية في جسم الخليج.

ورغم كل هذا، فقطر تمثل مشكلة صغيرة. يقول المغرد نواف: (فقط نرسل لكم كم دوريّةْ شرطة ونقضي عليكم ونستحلّكم). هناك حل آخر لهذه الدويلة الخائنة حسب (بيضة) سعودية أخرى: الدّعْس. او الضربة القاضية ان غضبت السعودية ونفد صبرها؛ وهو حلٌ آتٍ مالم تقم قطر بتسليم قيادات الإخوان المصريين لحكومة السيسي؛ وما لم تكشف (القطرائليين السعوديين)!

حقاً لقد تضمن الهاشتاق كمية كبيرة من السفاهة والوقاحة من المغردين المباحثيين السعوديين. فهل تستحق قطر ذلك؟

المغرد الربيع يعتقد ان سبب فتح السعودية للمعركة مع قطر يعود الى رفض الأخيرة التوقيع على الإتفاقية الأمنية الخليجية التي تريدها الرياض؛ وتسخر المغردة ياسمين من لعب الرياض دور (المظلومة) بحيث لم يتبق أحدٌ إلا وتآمر علينا؛ ايضاً تسخر منيفة: (حتى الخليج ضدنا. المفروض السعودية تقول لا صديق لنا إلا أنا)! وايضا حمزة الحسن يقول: كل يوم يفتح لنا آل سعود معركة مع الآخرين؛ ودائماً هم ضحايا. وتابع: فقد القوم عقلهم، لن يبق لآل سعود من صديق؛ ورأى ان الهدف اشغال الرأي العام المحلي وتكتيله وراء النظام.

بالأمس زعم آل سعود بأن سلطنة عمان تتآمر عليهم، ثم قالوا انها الإمارات، والآن هي قطر ولذا تمّ توجيه القطيع ضدّها. لكن لدى ابو زيد القحطاني مقياس في التمييز بين المواقف: (من كان عدوّه آل سعود، فاضمنوا له صحّة المنهج). لكن ماذا لدى الرياض أن تفعله ضد قطر؟ تجيب سارة الخالدي ساخرة: (الله يستر.. فالبوارج تحرّكت من قاعدة الجنادرية؛ ومفاعلات أم رقيبة النووية طبيعية. جاءكم الموت يا قطر)!

بعد ايام من التسريب.. جاءت مفاجأة صاعقة بالنسبة للمواطنين الخليجيين المضللين بدعاية (خليجنا واحد). لم يدر بخلدهم أن يصحوا على وقع سحب سفراء ثلاث دول خليجية من قطر. الله يخزي الشيطان، هكذا قالوا! عين وأصابتنا! مؤامرة جاءتنا من الصفويين الذين يريدون تمزيقنا!

كثيرون لم يستوعبوا الصدمة، فطفقوا يتعوذون من الشيطان الرجيم، ويحاولون ان يحفظوا تماسك المواطنين الخليجيين رغم خلاف الأنظمة. السعودية كانت أساس المشكلة مع قطر، وستكون هي المشكلة نفسها بعد حين مع غيرها! لم تعد شقيقة كبرى كما يقال، وغير قادرة على حل المشكلات بالحسنى، ولا بالإقناع، بل بعضلات باهتة ثبت هشاشتها في أكثر من ازمة محلية واقليمية.

الرعونة والصلافة السعودية تحيل مجلس التعاون الى وضع أقرب ما يكون الى الإنهيار بعد ان كان الجميع يفاخر بأنه تجمّع اقليمي ناجح، بل هو الوحيد الناجح، بعد سقوط الجامعة العربية والأحلاف العربية الأخرى. الآن تبيّن ان الداء العربي مستوطن في جميع الدول، خاصة السعودية التي لفرط ما تلقته من ضربات في سياستها الخارجية تكاد تفقد عقلها ورصانتها ان لم يكن قد فقدتهما بالفعل.

بيان الدول الثلاث حسب وكالة واس السعودية للأنباء، يشير الى ان قطر لم تلتزم بالنظام السياسي لمجلس التعاون فيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية الموحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية الأخرى بل هددت الأمن والاستقرار باعلامها ودعم منظمات وافراد لم يسمهم البيان، الذي اشار الى الوساطة الكويتية التي لم تفلح، والتحذيرات المباشرة التي وجهت لقطر والتي لم تقبلها، فما كان من الدول الثلاث الا سحب سفرائها كوسيلة ضغط. قطر رفضت المعاملة بالمثل وسحب سفرائها، والى هنا لم تنته المشكلة بل بدأت.

معلومات عديدة تسربت تفيد بأن اجتماع الكويت الأخير لوزراء الخارجية والذي حضره امير قطر بنفسه، زاد من الأزمة حين أهان سعود الفيصل امير قطر، وهدده، وسخر منه ومن بلاده.

قسام الرويلي تقدم برجاء الى المعنيين بالأمر ان لا يستعجلوا في اتخاذ القرارات واطلاق الأحكام، فالمواطنون لم يعودوا يصدقون، وأرفق

صورة لصحيفة عكاظ قديمة وفي مانشيتها الأول تكفر فيه الرؤساء المخالفين: (جمال عبدالناصر كافر بالإجماع)! فهل سيكفّر أمير قطر بعد ان اعتبرت بلاده تهدد الأمن السعودي؟!

الصحافي المغرد عصام الزامل فهم الموضوع على هذا النحو: (سبب سحب السفراء هو موقف قطر الداعم لمعارضي الانقلاب في مصر)، لكن راكان غير مقتنع بأن المشكلة سببها الإخوان فقط، فمصر لم تسحب سفيرها. الموضوع اكبر من هذا. وخالد السهيل قال ان قناة الجزيرة هي السبب لأنها نشرت الفتنة بين أخوة التراب! ومثله محمد بيك يقول ان قطر ارادت تطويق السعودية بحلف مع تركيا واليمن ومصر فمنيت بخسارة، بل انها حاولت مع الباكستان وأغرتها بالمليارات لعزل السعودية.

الاتهامات السعودية كثيرة ولكن جذرها فيما يبدو ان قطر لم تخضع للسياسة السعودية تجاه ملفات محددة وترى ان لها الحق كدولة ان تلعب دوراً مستقلاً عن الموقف السعودي. ويطالب المغرد الكنهل بعدم تصديق بيان السعودية واخواتها، فهذه الدول تلفق الاتهامات ضد مواطنيها، فهل ينبغي علينا تصديقها عندما تتهم دولاً اخرى؟.

ويتساءل حمزة الحسن: لماذا تريد الرياض تطابقاً في المواقف، وماذا يضيرها ان كانت قطر مثلما الكويت من قبل تبحث عن دور مستقل او اختلفت في بعض السياسات؟ وابن عربي يرى المشكل في الرياض ودلل على ذلك تصريح بندر بن سلطان لوول ستريت جورنا، بان قطر مجرد قناة و٣٠٠ مواطن وهؤلاء لا يصنعون دولة. انها نظرة دونية، ما يعني ان هناك انحداراً في مكانة الرياض الاستراتيجية سواء عند الخصوم او الحلفاء او حتى الأشقاء.

لتلطيف الأجواء المتوترة بين المغردين، دعا المغرد المستكلب لولاة أمره، الأمير مشعل بن عبدالعزيز الى (تشبيك دولة قطر بالكامل، ووضع لوحة عليها تقول: ممنوع الإقتراب، أملاك خاصة) مثلما يفعل في الداخل.

المدافعون عن قطر بين السعوديين كثرة، وهناك عموماً عدم ارتياح من الموقف السعودي الرسمي. العليوي يرى ان مشكلة قطر هو دعم الثورات والديمقراطية، ويقول: (لا يوجد بند في وثيقة مجلس التعاون ينص على حظر دعم الديمقراطية)؛ والكاتب خالد الوابل رد على البيان الثلاثي بأن الشعوب لا تعلم فحوى اتفاق الرياض المزعوم، ولهذا ستصبح الإشاعة سيّدة الموقف. وفؤاد خاطر يقول انه وصل الى قناعة بأن من نتخلّى عنه يكون الأقرب للحق والحقيقة. بمعنى ان الموقف القطري اقرب الى الحقيقة والحق.

اخواني سعودي تساءل: (هل الخارجية السعودية مصابة الحوَل؟ نحن نبحث عن سفير ايران). بمعنى انه يريد قطع العلاقة مع ايران وليس مع قطر، في حين ان الرياض عيّنت قبل ايام سفيراً جديداً لها في طهران. والمغرد الحضيف عبر بألم: (تفرّقنا على يدكم، فتبّت كل أيديكم). وراكان يقول بأن ماجرى من سحب السفراء كان بمثابة المسمار الأخير في مجلس التعاون الذي افترض انه يسير باتجاه الاتحاد!

غريب هذا البيان الثلاثي فهو بدأ (بناء على ما تمليه مبادئ الشريعة الاسلامية من ضرورة التكاتف والتعاون وعدم الفرقة) لينتهي بسحب السفراء؛ بل ان مغرداً اماراتيا موتوراً رأى (عدم الإكتفاء بسحب السفراء، بل يجب توجيه ضربة عسكرية لكي تعرف قطر حجمها الطبيعي)!

مقبلون نحن على تغيرات دراماتيكية في كل المنطقة، ومنها السعودية ودول الخليج. لننتظر اذن.

عودة الخادمات الأندونيسيات

كثير من المواطنين يكادوا يشبهون حكومتهم؛ إذ يفعلون الأفاعيل ويضطهدون غيرهم، ثم يشكون بأنهم ضحايا كل أحد، ولا يعتقدون بأنهم مسؤولون عن شيء، بل ودائماً هم على طريق الصواب، ولم يحدث ان اعترفوا بأنهم مخطئون في شيء ما.

كما الحكومة تقول انها ضحية الإرهاب، بينما هي صانعته ومفرّخته؛ كذلك مواطنون يعتقدون انهم ضحايا العمالة الأجنبية وبالذات العمالة المنزلية (خدم المنازل). المعاملة السيئة للعمالة لا تحتاج الى دليل، فالعالم كلّه يضجّ منها، والتقارير الدولية لا تحتاج الى اعادة هنا، بل يكفي القاء نظرة على الصحافة المحلية لنرَ حجم عمليات الإنتحار في صفوف هذه العمالة المسكينة المضطهدة بمختلف أصنافها.

سوء معاملة العمالة المنزلية، كعدم التقيد بساعات عمل، والحرمان من الراتب، والاعتداء عليها جنسياً، وبالضرب والتعذيب والإهانة، وغير ذلك هي من الأمور المعروفة ما يضطر بعضهن الى الهرب باتجاه ممثليات بلادهن الدبلوماسية او القيام بأعمال عنف وانتقام مقابلة. لكن ان قرأت الصحافة المحلية فلن تجد سوى اتهامات للأثيوبيات اللاتي يقتلن بالسواطير، والأندونيسيات اللاتي يقمن بأعمال السحر والقتل؛ وغير ذلك من الأمور التي لا ترى سوى السواد فيها.

بسبب سوء المعاملة اوقفت العديد من الدول المصدرة للعمالة المنزلية العقود، حماية لمواطنيها وبانتظار عقود عمل واضحة تحمي حقوقها.

حين اوقفت اندونيسيا والفلبين وسيرلانكا تصدير العمالة المنزلية للسعودية، وجد السعوديون في الأثيوبيات بديلاً، وما لبث هؤلاء ان اتهمن بالقتل وممارسة العنف فطردن، وصار المسؤولون يبحثون عن عمالة من دول اخرى.

الدول المصدرة للعمالة تفاوضت مع الحكومة السعودية، ووقعت اتفاقات تحمي حقوق الطرفين، بدأت بالفلبين ثم الهند، فسيريلانكا، واخيراً اندونيسيا التي كانت معظم العمالة المنزلية تأتي منها.

اعلان خبر الاتفاق الأولي مع الحكومة الأندونيسية والذي نشرته وزارة العدل بدون اعطاء تفاصيل للخطوط العريضة؛ بشّر به وزير العدل على موقعه في تويتر؛ لكن ما أشغل المواطنين حجم الراتب المقترح بين ١٥٠٠–٢٥٠٠ ريال شهريا للعاملة المنزلية. وكان هناك متخوفون من عودة السحر والقتل! ومن زيادة الفساد؛ وكأن (شعب الله المختار) يقطرُ ايماناً.

المغرد احمد رأى نجاحاً لأندونيسيا في لي ذراع الرياض، خاصة بعد تجربة العمالة الأثيوبية بحيث راح البعض يترحّم على أيام العمالة الأندونيسية المسلمة. فواز انتقد بأن الحكومة تهتم بحقوق العمالة الأجنبية لأن دولها تقف خلفها، في حين ان العمالة الوطنية لا تحظى بحقوقها. وحسب تقييم مغردة: (مع الشغالة راحة جسدية وتعب نفسي؛ وبدون شغّالة راحة نفسية وتعب جسدي.. وهذه الجنسية ـ الأندونيسية ـ أفضل من غيرها، المهم تكون كبيرة بالعمر)!

ونبهنا ثامر بأن استخدام كلمة خادمة أمرٌ جارح، وتساءل: (الا توجد مسميات افضل يا خير أمة أخرجتْ للناس؟ يا شعب الله المختار). اما حسام فيرى أن (الأهم من عودة الشغالات هو الرأفة والرحمة بهن، لأنهم مجبرون على الإغتراب من اجل لقمة العيش. لا ننس أخلاق المسلم). في حين حذّرت أسماء الحربي مواطنيها: (أحسنوا معاملتهن، فالقتل ما يجي من فراغ). واخيراً يصر حامد ناصحاً: (فقط عاملوهنّ كأنهنّ كائنات تستحق الشفقة. لا تعادوهنّ. أحسنوا معاملتهن).

وجوه حجازية

(١)

محمود زهدي

(١٣٠٢ - ١٣٧٦هـ)

ولد بمكة المكرمة، وتلقى تعليمه على علماء عصره في المسجد الحرام؛ وأجيز بالتدريس، فدرّس بالمسجد الحرام، وعُيّن مدرساً بالمدرسة الصولتية بمكة سنة ١٣٤٤هـ، ثم غادر الى الملايا (ماليزيا) بعد سيطرة الوهابيين على الطائف ومكة المكرمة، فعُيّن شيخ الإسلام فيها، ثم رجع الى مكة المكرمة سنة ١٣٧٤هـ، وعيّن مدرساً أيضاً بالمدرسة الصولتية. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: تدرّج الصبيان في البيان؛ جنية الثمرات في النحو[١].

(٢)

الطيب بن طاهر الساسي

(١٣١٠ - ١٣٧٨هـ)

ولد بالمدينة المنورة ونشأ بها، ولازم الشيخ حمداني الونيسي، وأخذ عنه الفقه المالكي وأصوله والحديث والتفسير وأصولهما، وعلوم اللغة العربية. كما تلقى عن الشيخ بهاء الدين الأفغاني شتى العلوم الدينية. ولما أعلنت الثورة العربية، التحق بالشريف حسين، بمكة المكرمة، فعيّنه مديراً للمدرسة الراقية، بالإضافة الى رئاسته لتحريرة جريدة القبلة.

وحين سيطر الوهابيون على الحجاز، هاجر الى اليمن وعدن وحضرموت والهند وأندونيسيا وسنغافورة، وواصل نشره للعلم واللغة العربية والدفاع عن الإسلام والمسلمين.

بعدها عاد الى مكة المكرمة، وأعلن ولاءه للملك ابن سعود، فأعاده الى رئاسة جريدة أم القرى (القبلة سابقاً) وعينه عضواً في مجلس المعارف، وفي مجلس الشورى، ومديراً لجمعية الإسعاف الخيري بمكة. توفي رحمه الله بحادث سيارة في طريق مكة ـ جدة[٢].

(٣)

صالح حمدان الساعاتي

(... - ١٢٨٧هـ)

عـالمٌ وأديب، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وأخذ عن علمائها في عصره. كان فصيحاً أديباً ذا خلق حسن، توفي بمكة المكرمة.

له ديوان شعر[٣].

(٤)

عبدالله السالمي

(١٠٥٤ - ١١٢٠هـ)

هو عبدالله بن حسن بن محمد بن احمد بن مبارك بن طرفة السالمي، أبو محمد جمال الدين. فاضل أديب. ولد بمكة المكرمة وحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن الشيخ عبدالله باقشير، وإبراهيم باغريب، وأحمد بن عبدالله بن عبدالرؤوف، وعبدالله العباسي، وعيسى بن محمد الثعالبي المغربي، ومحمد بن سليمان المغربي الرداني، وأحمد بن عبدالعزيز، وأحمد البشبيشي، وأحمد النجشي الحلبي وغيرهم.

تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، واخذ عنه جماعة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٤].

(٥)

زينب...

(كانت حيّة عام ١٢٢٠هـ)

هي فقيهة من فقيهات مكة المكرمة. ألّفت عام ١٢٢٠هـ مجلداً يضم اكثر من ستين كراسة في مناسك الحج على المذاهب الأربعة. وقد اطلع عليه حمزة فتح الله وذكرها في باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام، وشهد لها بغزارة العلم والفضل[٥].

(١) عمر عبدالجبار؛ سير وتراجم، ص ١٢٢؛ الحاشية.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٦؛ وانظر عمر الطيب الساسي، الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ٥٢. وبكري شيخ أمين، الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ١١١. وأيضاً معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ط٢، ص ٧٠. والجزء الأول الطبعة الأولى، ص ١٤٨.

(٣) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢١٨.

(٤) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٩٦؛ ومحمد خليل المرادي، مسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، جـ ٣، ص ٨٨.

(٥) عمر رضا كحالة، أعلام النساء، جـ٢، ص ٤٥. عن: باكورة الكلام على حقوق النساء في الاسلام، لحمزة فتح الله بياض.

أختاه موتي!

(أختاه موتي) هاشتاق ظريف، جاء على شكل نصيحة من أحد مشايخ السلف للنساء في المملكة السعودية. تنضح الفتاوى والتعليقات السلفية بـ (عقدة الأنثى) وتحميلها كل أوزار الرجال، ولهذا كانت تغريداتهن تحوي قدراً كبيراً من التهكّم والمعاناة!

المطلوب من المرأة ان تكون مثل البيت بستائر، او كالسمكة في الحوض، أو كأنثى الضب؛ فالشيخ النفيسان يراها ستارة، وفيصل الحربي يراها سمكة يريد البعض ان يهلكها باخراجها من الماء؛ والشيخ محمد الشنار يرى ان انثى الضبّ مميّزة لأنها تقوم ببناء بيت بمناسبة زواجه من الضبّة الثانية، ويتساءل: أين نساؤنا عن هذه الأنثى المميزة؟.

فعلاً شرّ البليّة ما يُضحِكْ!

فتوى من اعلى مرجعية افتاء في السعودية تقول المرأة لا تخلو من اعوجاج واصلاحها يعني طلاقها، ولذا تنصح الفتوى الرجال بأن يصبروا على اعوجاج المرأة؛ فاذا كانت كذلك فَلِمَ تُحاسب مادامت ولدت وبذرة الاعوجاج معها!

وهناك فتوى أخرى لنفس اللجنة الدائمة للإفتاء، لا تمانع من طرد المرأة من منزلها! عادي ان تُقتل، وان يضيع مستقبلها الدراسي. فأهم شيء أن لا تكشف وجهها، كما يسخر المغرد العوشن.

كتاب سلفي يخاطب النساء: أختاه، أما تشعرين بالرهبة من النار، وقد أيقَنْتِ أن أكثر أهلها من النساء؟ وتسخر المغردة رغد الفيصل فتقول: (اختاه كوني باتمان؛ اختاه كوني خفّاش؛ اختاه كوني خيمة؛ اختاه انْقلِعي للقبر، وأريحي الشباب من خطرك).

احد المشايخ اتحفنا بفتوى عظيمة تمنع النساء من الجلوس على الكراسي العامة في الأسواق، كما تنصح الرجال بعدم الجلوس على كرسي جلست امرأة عليه للتو ولازال ساخناً!

ومن طرائف المغرد الساخر أبو البراء التالي: (لا يجوز للمرأة ان تعطس أو تسعل في حضرة رجال أجانب لأن صوتها عورة)؛ كما لا يجوز للمرأة ان تموت إلاّ بحضور مَحْرَمْ. ولا يجوز ان تُصاب المرأة بسرطان الثدي او عنق الرحم، ولها ان تُصاب بسرطان آخر إن كان مكانه شرعياً. وتعليقاً على عضو هيئة كبار العلماء بحرمة مراجعة النساء للطبيب بدون محرم، قال ابو البراء غفر الله له: قلتها سابقاً: لا يجوز للمرأة ان تمرَضْ بلا محرم! ليختم تغريداته بالتالي: (أختاه: إذا كنتِ من المدافعات عن امتهانكِ وانتقاصكِ وصغر علقك، فاعلمي أنك من الصالحات)!

الساخر الآخر أبو حمزة يفتينا: (يجوز للمرأة مشاهدة التلفاز بشرط ان يكون التلفاز مغلقاً)! كما ابدى اعتدالاً حين أجاز للمرأة اختيار لون سيراميك المطبخ، وشكل الثلاجة، فهذا من حقوقها!

حين وجدت المغردة غفران فهرس احد الكتب وهو يحوي التحذيرات للمرأة: (احذري التبرّج/ احذري الهاتف/ احذري الشاشة/ احذري المجلات/ احذري التصوير/ وحتى احذري النقاب)، علّقت: (اختاه: موتي أسهل لك) من هذه التحذيرات طبعاً.

لكن هنالك شرط حتى في الموت: (يجوز للمرأة الموت المفاجئ بدون محرم لأنها تموت بغير قصد، والدين يُسْر)! وهناك شرطٌ آخر: (لا يجوز للمرأة الميتة ان تُقبَرْ الى جانب رجل ميّت، إلا إن كان بجانبها قبرٌ لمَحْرَمْ ميتٍ لها)!

لا تتوقف الممنوعات عن المرأة: فلا يجوز لها ـ حسب فتاوى وهابية ـ دراسة الكيمياء والفيزياء لأن هذا ليس من شأنها. اما شأنها فدراسة اللغة العربية والدراسات الاسلامية مثلاً، وليس الهندسة والعمارة والفلك والجغرافيا!

الدخول الى محل بيع آلات الموسيقى ممنوع على المرأة وحرام بأمر من وزارة الداخلية وهيئة المنكر، ولكنه حلال للرجل. وممنوع على المرأة ان تركب في القوارب داخل البحر: عزيزتي المرأة السعودية: البحر للنظر فقط ويُحرم عليكِ الإختلاط به! تقول لاما القطيفي.

الطريف انه حدث اعتداء جنسي على ضحايا رجال داخل سجن رجال في عرعر، فعلّق متطرف ـ وما اكثر المتطرفين: (مادام النساء في وطننا لا يعين الهدف من الزواج، ويبالغن بطلب المهور والإشتراطات، فسوف نسمع بمثل هذه الجرائم. هنّ يتحملن المسؤولية)!

أختاه موتي: فكل أنواع النقابات حرام! وتخالف الحجاب الشرعي، والمطلوب اشد من ذلك! فما أغلاكِ عندنا ونخاف عليك من هذه الفتنة. ومثلها فتوى تحريم النوم الى جانب الحائط لأنه مذكّر! بل حتى السحّاب الخلفي في فستانك او تحت إبطك لا يجوز حسب الشيخ ابن جبرين لأنه فتنة!

أنتِ فتنة في كل حالاتك، لذا ادفني نفسكِ لتحمي الأمّةَ من خطرك!

نعم.. المرأة السعودية ملكة. وهذه نصيحة لها: أختاه موتي، أو نامي، يعني مؤقتاً الى أن تموتي! هذا رد على من تمتعض بأنها لا تستطيع ان تركض في شارع لتنفّس غن غضب او لتخفف السمنة، ولا تستطيع الهرب الى شاطئ البحر بمفردها، فلا تجد حلاً سوى النوم.

ثم لا تنسي أختاه الذئاب البشرية احذريهن، فمع لبس العباءة الشرعية، حينها فقط وفقط سيصبح الرجال مجرد أرانب وليس ذئاباً. وهذه نصيحة لك أختاه، من الشيخ محمد الشنار، يقول لك إنْ كنتِ ممن أرادت السواقة في ٢٦ اكتوبر الماضي: أختي أفيقي. هل تعلمين ان يوم ٢٦ اكتوبر يوافق ميلاد هيلاري كلينتون؟ هل تتوقعين جاء صدفة. تدبري في الأمر يا رعاك الله!

بقيت فتوى أخيرة صادرة من رئيس مجلس شورى الجبهة الاسلامية السورية المقربة من السعودية، ومن مسؤولها العسكري تقول: (لا وألف لا للبنطال اللاصق. أختاه هل يرضيك أن يدخل شباب امتنا جهنم بسببك؟ أختاه ألا يكفي أنك عورة وأنك ناقصة عقل ودين، وتريدين ايضاً ان تكوني بلاء يدخل شباب الأمة الى جهنم؟).



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر



هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار
- تغريدة
- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- كتب و مخطوطات
- البحث







بعد فشل رهان الحرب

آل سعود وبداية الإستدارة الحذرة

نضبت خيارات القوة، وانتهت المهل الزمنية التي أعطيت لفريق الحرب في المملكة السعودية من أجل تحقيق أهدافه. والحاصل النهائي: تركة من الخصومات، خسائر هائلة في الارواح، تمزق الروابط مع الجوار الإقليمي، تفشي الارهاب على نطاق واسع، وتهشّم عميق للبنى النفسية والثقافية والعقلية في سوريا والعراق ولبنان وليبيا والبحرين، والى حد ما مصر واليمن.

وإذا كان ثمة من أهداف تحققت نتيجة انغماس أمراء الحرب السعوديين في البلدان سالفة الذكر، فإن الفوضى بكل أبعادها الأمنية والسياسية والنفسية والثقافية والقومية وحدها التي تحقّقت، إذ يمكن القول أن فريق بندر بن سلطان نجح في تقويض ما تبقى من آمال معقودة على انبعاث مشروع الأمة، على قاعدة قومية أو دينية. فالمال السعودي وضع طيلة السنوات الثلاث الماضية في خدمة مشروع تعزيز وتعميق الانقسام في الأمة، وبات الضياع على المستوى الاستراتيجي وحده السّمة الغالبة في الشرق الأوسط.

ممثل أمير تبوك في (الهيئة) وعضو نادي أدبي!

العطوي أمير (شرعي) في (جبهة النصرة)

كل شيء يمكن توقّعه في مملكة العجائب، وفي ظل التيه العام الذي عكس نفسه في أزمات عديدة: أزمة الهوية، أزمة الثقافة الدينية، أزمة الدولة الشمولية التسلّطية. أصبح المواطنون كما لو أنهم على مركب مختطف، فيسير بهم كما يشاء الخاطفون، وقد يخضع المخطوفون تحت تأثير خطابات قهرية مفروضة عليهم.. ولكن هناك من ألف تلك الخطابات وهضمها وتصرّف على أساسها.

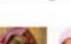


سلطان بن عيسى العطوي، مثقف وأديب وعضو في نادي تبوك الأدبي، قرّر في صيف 2013 ان يغادر البلاد باتجاه (أرض الرباط!) في سوريا، ولم يمض عليه وقت طويل حتى أصبح أميراً في (جبهة النصرة)، وصار يبشّر بأفكارها ويدعو لدعمها، وينشر بياناتها المنشورة على حسابها (المنارة البيضاء)، والأنكى أنه تحوّل الى مكفّراتي من الطراز الأول، فصار يقسّم خلق الله الى مؤمن وكافر، وصار (شرعياً) بحسب الوصف القاعدي، لمن يضطلع بمهمة الإفتاء داخل التنظيمات القاعدية.

أمر ملكي بشأن المقاتلين السعوديين في سوريا

العودة السريعة أو الإنتحار الجماعي

طيلة سنوات الأزمة السورية، وخصوصاً منذ تسلّم الأمير بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة، الملف من القطريين، عملت الرياض على خطّين متقابلين: الأول معارضة الانخراط في الأزمة السورية في


استنفذت أغراضها من المشايخ
وبدأ وقت الحساب

مَثَلُ الحكومة السعودية (كَمَثَلِ الشيطانِ إِذْ قَالَ لِلإِنسانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ العالمين). فهي - اي الحكومة - قد حرّضت على العنف والإرهاب، وصدّرت فكره ورجاله والمال لتقاتل به خصومها في أكثر من بلد، وآخرها سوريا.

اليوم بعد ان استنفذت أغراضها، انقلبت على داعش، تبييضاً لجبهة النصرة التي لا يلمسها نقد في الإعلام السعودي، وكلاهما ينتميان الى القاعدة، ونصرةً للجبهة الاسلامية، السلفية الوهابية هي الأخرى، والتي لا تقلّ سفاهة ودموية عنهما.

اليوم بعد ان تحفّز العالم لمحاربة الإرهاب.. تريد الرياض ان تقول بأنها بريئة منه، وأنها تحاربه.

اليوم بعد أن صار السعودي في داعش يفجّر نفسه في آخرين وبينهم سعوديين، فصار السعوديون يقتلون بعضهم بعضاً باسم الجهاد في سوريا.. تعلن الرياض أنها بريئة، وتلقي باللوم على بعض المشايخ وتحملهم المسؤولية.

فتّش عن ال سعود..
من الصحوة الى الإرهاب

(الصحوة) تعني مرحلة زمنية استمرت نحو عقد ونصف، من أواخر السبعينيات الميلادية الماضية الى منتصف التسعينيات، كان طابعها الحماس الديني، والجهاد في أفغانستان، وإعادة أسلمة المجتمع، ممارسة وفكراً عبر ضخ المزيد من القيود.

تلك الصحوة كانت صناعة حكومية، بل هي بحق: صناعة الملك فهد، الذي رأى ان البلاد قد تنفجر أمامه بعد الثورة الإسلامية في ايران، وبعد قيام جهيمان بمواجهة السلطة بالسلاح، فما كان من الملك إلا أن قذف بالسلفيين بهم الى أفغانستان لضرب عدّة عصافير بحجر، ومن تلك العصافير التغطية على سوءات أكثر الملوك اشتهاراً بالبعد عن الدين في الممارسة؛ والإسهام في محاربة الشيوعية كدور أميركي مطلوب من الرياض القيام به؛ وإشغال التيار السلفي بعدو خارجي يستنفذ جهده وشبابه.

في تلك المرحلة ظهر من عرفوا بمشايخ